

الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء  
لجنة الحسابات الوطنية

## الحسابات الاقتصادية لعام ٢٠٠٣

دراسة منقّدة ومحرّرة بإدارة روبير كسباريان

بيروت، أيار ٢٠٠٦



## تمهيد

لقد كانت فرصة طيبة لي أن تمكّنتُ خلال شهر أيلول من العام ٢٠٠٥ من عقد مؤتمر صحفي بمناسبة نشر الحسابات الاقتصادية للبنان للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢. لقد شكّلت عملية إصدار هذه الحسابات مرحلة جديدةً ومتقدمة من المشروع الذي أطلقه دولة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري ومعالي وزير الاقتصاد والتجارة باسل فليحان في العام ٢٠٠٢ لتوفير الإحصاءات العلمية والموثوقة بشأن التطور الاقتصادي في لبنان. هذه المعلومات كنا نفتقر إليها منذ مدة طويلة ومنذ أن قامت إدارة الإحصاء المركزي بنشر الحسابات الوطنية للبلاد لعامي ١٩٩٤ و١٩٩٥.

انطلاقاً مما تقدم ونظراً لأهمية هذا الأمر، فقد عمدت الحكومة إلى متابعة هذا الجهد البارز، وبخاصةً أنّ المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE) وافق على الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية للبنان لإنجاز هذا العمل. وعلى ذلك فقد كان سعينا منصباً على بناء قاعدة كاملة ومنتظمة للمعلومات الإحصائية تكون في متناول الجميع.

إن ما يعرفه الكثيرون من المهتمين في هذه المجالات أن الحسابات الاقتصادية الوطنية لا تلقي فقط الضوء على بنية اقتصادنا و آلية سيره وتطوره فحسب، بل تتيح لنا أيضاً مجال تحليل الظواهر الاقتصادية الحديثة استناداً إلى قاعدة بيانات موثوقة تخولنا اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المعقول وذلك في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

إنه ليسرني اليوم أن أمهد لنشر الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٣. فبعد أن بدأ اقتصادنا يستعيد عافيته عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، شهد العام ٢٠٠٣ نمواً اقتصادياً مرتفعاً بفضل زيادة الاستثمارات الخاصة وتطور التصدير والتقدم على مسار معالجة الاختلالات المالية في الموازنة العامة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذه الوقائع تدل على القدرة الكامنة التي يختزنها الاقتصاد اللبناني بما يتيح له الاستفادة من الفرص المتوافرة بنتيجة مناخ الازدهار الاقتصادي في المنطقة. وعلى ذلك فإنه يكون علينا أن نعمل كل ما في وسعنا لتنمية هذه القدرات الكامنة وتطويرها وإفساح المجال للاستفادة منها.

لا شك في أن هذا المسعى الدؤوب باتجاه تطوير قاعدة المعلومات الاقتصادية ووضعها في متناول الجميع سوف يتيح لجميع المهتمين بهذا النوع من الإحصاءات التمكن من تدبّر الواقع وإمكانياته، وتلمس مجالات التطور المستقبلي في الاقتصاد اللبناني.

إنه لا بد لي في هذا المجال من توجيه الشكر لفريق العمل، الذي يديره السيد روبير كسباريان، الذي أنجز هذه الدراسة النوعية بكل فعالية وحرفية. كما أشكر كافة الإدارات والأجهزة اللبنانية والمنظمات الدولية التي ساهمت في هذا المشروع، وكذلك السلطات الفرنسية وخصوصاً المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE) والذي لم يدخر جهداً في دعمنا وتقديم الخبرات اللازمة اعتباراً من المباشرة بالمشروع خلال العام ٢٠٠٢.

رئيس مجلس الوزراء

فؤاد السنيورة

تقديم شكر إلى الفريق الذي ساهم في إنجاز هذا العمل.

ميثال سلامة, من مصرف لبنان, لإعداد حسابات القطاع المالي.

رنى دكروب, من وزارة المالية, لإعداد حسابات الإدارة العامة.

نادين زنتوت, خبير إقتصادي لدى لجنة الحسابات الوطنية, لمراجعة النصوص العربية والإنكليزية ولتدقيق المطابقة مع النص الفرنسي.

## الفهرس

11	مقدمة
13	الجزء الأول. حساب السلع والخدمات
15	الفصل الأول. الانتاج
16	القسم ١. الزراعة وتربية الحيوانات
18	القسم ٢. قطاع الطاقة والمياه
19	القسم ٣. الصناعة
21	القسم ٤. البناء
22	القسم ٥. النقل والمواصلات
22	القسم ٦. الخدمات التسويقية
26	القسم ٧. التجارة
28	القسم ٨. الخدمات غير التسويقية
31	الفصل الثاني. الاستيراد
35	الفصل الثالث. الاستهلاك
35	القسم ١. استهلاك الأسر
44	القسم ٢. الاستهلاك العام
46	الفصل الرابع. الاستثمار
46	القسم ١. التكوين القائم لرأس المال الثابت
47	القسم ٢. التغيير في المخزون
48	الفصل الخامس. الصادرات
٥٢	الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة
٥٣	الفصل الأول. الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني
٥٦	القسم ١. حساب الانتاج
٥٩	القسم ٢. حساب الاستثمار وتخصيص المداخيل الاولية
٦٣	القسم ٣. حساب التوزيع الثانوي للدخل
٦٦	القسم ٤. حساب استعمال الدخل
٦٨	القسم ٥. حساب رأس المال
٦٩	القسم ٦. الحساب المالي
٧٥	الفصل الثاني. حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات
٧٥	القسم ١. حساب تبادل السلع والخدمات
٧٦	القسم ٢. حساب الدخل الأولي والتحويلات الجارية
٧٧	القسم ٣. حساب التحويلات الرأسمالية
٧٨	القسم ٤. الحساب المالي
٨٠	خاتمة

٨٣	الملاحق
٨٥	الملحق ١. جداول الحسابات الأساسية
١٠٨	الملحق ٢. المصادر الإحصائية
١٣١	الملحق ٣. النتائج الرئيسية للتحقيق لدى المؤسسات الكبرى عن نشاطها لسنتي ٢٠٠٢-٢٠٠٣

## لائحة الجداول

### الجداول الواردة في النصوص

- ١٣ ١. حساب السلع والخدمات ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ١٥ ٢. القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ١٦ ٣. الإنتاج الزراعي ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ١٨ ٤. إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٢٠ ٥. الإنتاج الصناعي ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٢١ ٦. إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٢٢ ٧. إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٢٣ ٨. إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٢٧ ٩. حساب قطاع التجارة ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٢٩ ١٠. احتساب قيمة إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٣١ ١١. استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٣٢ ١٢. احتساب تأثير قيمة صرف اليورو على أسعار الاستيراد
- ٣٣ ١٣. استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٣٥ ١٤. استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٣٦ ١٥. استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٣٨ ١٦. استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٣٩ ١٧. شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٤٠ ١٨. استهلاك الأسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٤١ ١٩. الاستهلاك المحلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٤٢ ٢٠. استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٤٤ ٢١. استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٤٥ ٢٢. تقدير تكلفة خدمات الصحة والتربية العامة
- ٤٦ ٢٣. التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٤٧ ٢٤. توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام
- ٤٨ ٢٥. تصدير السلع والخدمات إلى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٤٩ ٢٦. تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٠-٢٠٠٣
- ٥٣ ٢٧. الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني
- ٥٤ ٢٨. حسابات العالم الخارجي
- ٥٥ ٢٩. تطوّر المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٠-٢٠٠٣
- ٥٧ ٣٠. الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٣
- ٥٨ ٣١. رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٣
- ٥٩ ٣٢. الإعانات إلى المؤسسات العامة ٢٠٠٠-٢٠٠٣
- ٦٠ ٣٣. توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٠-٢٠٠٣
- ٦١ ٣٤. احتساب الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الانتاج والإدارات
- ٦٢ ٣٥. مكونات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٠-٢٠٠٣
- ٦٣ ٣٦. توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٣
- ٦٤ ٣٧. الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين ٢٠٠٠-٢٠٠٣
- ٦٥ ٣٨. توزيع التقديرات الاجتماعية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٣

- ٦٦ .٣٩ توزيع التحويلات الجارية المقبوضة حسب نوعها
- ٦٦ .٤٠ إحتساب الدخل الوطني المتاح القائم ٢٠٠٣-٢٠٠٠
- ٦٧ .٤١ توزيع الدخل الوطني المتاح القائم والادخار على العملاء الإقتصاديين
- ٦٨ .٤٢ توزيع القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-) على العملاء الإقتصاديين ٢٠٠٣-٢٠٠٠
- ٧٠ .٤٣ تغيير الكتلة النقدية وموجودات الجهاز المصرفي الخارجية الصافية
- ٧١ .٤٤ تغيير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبة ٢٠٠٣-٢٠٠٠
- ٧٢ .٤٥ تغيير التسليفات والقروض حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٠
- ٧٣ .٤٦ تغيير التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية
- ٧٥ .٤٧ تطور مختلف الأرصدة لميزان المدفوعات ٢٠٠٣-٢٠٠٠



٨٥	<b>جداول الحسابات الأساسية (الملحق ١)</b>
85	١. جداول الاستعمالات والموارد لحسابات السلع والخدمات حسب فئة المنتج بالقيمة الجارية ومن حيث الحجم بأسعار السنة السابقة
85	١,٠ مجموع السلع والخدمات
86	١,١ المنتجات الزراعية
87	١,٢ المنتجات الحيوانية
88	١,٣ الطاقة والمياه
89	١,٤ منتجات الصناعات الغذائية والزراعية
90	١,٥ المنوجات النسيجية والجلود
91	١,٦ المنتجات من المعادن اللافلزية
92	١,٧ المنوجات المعدنية والآلات والمعدات
93	١,٨ خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية
94	١,٩ مفروشات
95	١,١٠ المنتجات الصناعية الأخرى
96	١,١١ الأبنية والأشغال العامة
97	١,١٢ النقل والمواصلات
98	١,١٣ الخدمات التسويقية
98	١,١٥ الخدمات غير التسويقية
99	٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات حسب فئة المنتج بالقيمة الجارية ومن حيث الحجم بأسعار السنة السابقة ٢٠٠٠-٢٠٠٣
104	٣. حسابات الإدارات العامة
104	٣,١ حسابات الإدارة المركزية
106	٣,٢ الحسابات الموحدة للإدارات العامة
107	٤. حسابات المؤسسات المالية
107	٤,١ حسابات المصارف التجارية

<b>108</b>	<b>جدول المصادر الإحصائية (الملحق ٢)</b>
108	I.1 حركة السكان
109	II.1 الإنتاج النباتي
110	II.2 الإنتاج الحيواني
111	III.1 أهم المنتجات النفطية المستوردة
111	III.2 استهلاك الكهرباء
112	IV.1 استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي
113	V.1 رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين
113	V.2 البيع المحلي للتراب
113	V.3 استيراد المواد الأولية للبناء
113	VI.1 البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت

113	عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت	VI.2
113	إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	VI.3
114	التعليم: عدد تلامذة وطلاب مسجلين	VII.1
114	الصحة : نفقات الإدارات العامة على الصحة	VII.2
114	خدمات قطاع التأمين	VII.3
114	قدوم المسافرين الأجانب	VII.4
115	النفقات والإيرادات لموازنة الدولة وتصنيفها	VIII.1
116	عمليات الخزينة	VIII.2
116	الدين العام	VIII.3
117	التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة	VIII.4
118	حسابات مجلس الإنماء والإعمار	VIII.5
119	حسابات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	VIII.6
120	احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية	VIII.7
121	تطوّر الوضع النقدي	IX.1
121	تطوّر سعر صرف الدولار الأميركي	IX.2
121	توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية	IX.3
122	السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج	X.1
124	السلع المستوردة مصنفة وفق جهة الاستعمال	X.2
124	الصادرات	X.3
124	تطوّر إعادة التصدير والترانزيت	X.4
125	تطوّر الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي	X.5
126	المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك	XI.1
126	مؤشر أسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة	XI.2
128	مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة	XI.3
130	مؤشر أسعار القطع	XI.4
131	النتائج الرئيسية للتحقيق لدى المؤسسات الكبرى عن نشاطها لسنتي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	
	(الملحق ٣)	
131	جدول 1. عدد المؤسسات المتجاوبة، رقم الاعمال المصرح عنها والصادرات حسب النشاط الرئيسي	
132	جدول 2. عدد العاملين غير الاجراء، عدد الاجراء الدائمين و عدد الاجراء الموسميين حسب القطاعات	
133	جدول 3. عدد المؤسسات، القيمة المضافة والاجور المدفوعة حسب قطاع النشاط الرئيسي	

## مقدمة

أظهرت الحسابات الإقتصادية للبنان للفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ الخصائص الأساسية التي يميّز بها الاقتصاد اللبناني والتطور الذي شهده عقب انتهاء ورشة إعادة الإعمار التي أطلقت في العام ١٩٩٢ واستمرت حتى العام ١٩٩٧.

ونظراً إلى الدور الهام الذي تؤديه هذه الحسابات في تحديد أطر السياسات الإقتصادية، اتخذت الحكومة قراراً بمتابعة هذه الأعمال وتقدير الحسابات الإقتصادية للفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ ريثما يصبح في مقدور إدارة الإحصاء المركزي أن تجري إحصاءات منظمة حول الوضعين الإقتصادي والاجتماعي في لبنان.

وضعت حسابات العام ٢٠٠٣ الواردة في هذه الدراسة وفق المفاهيم والنماذج عينها التي اعتمدت في وضع حسابات السنوات السابقة. و جدير بالذكر أنه نظراً إلى الثغرات التي تعاني منها قاعدة بيانات الاقتصاد اللبناني، اعتمد نموذج مبسّط مقتبس من نموذج المحاسبة الوطنية المقترح من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ووضعت منهجية يحتذى بها في تقييم مختلف فئات الحسابات من خلال المعطيات المتوافرة<sup>١</sup>.

وعلى صعيد آخر، أجرى المرصد الجامعي للحقائق الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة القديس يوسف بتمويل من جهاز التعاون التقني الفرنسي، استقصاءً حول ٩٠٠ مؤسسة كبيرة الحجم في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي أدى إلى تعزيز معلوماتنا في ما يتعلق بالمؤسسات الصناعية والخدماتية. وعلى هذا الأساس تمت مراجعة بعض التقديرات وتعديلها من دون أن يحدث ذلك تأثيراً ملحوظاً على المجاميع الكبيرة التي تميّز الاقتصاد وتطورّه. وقدّ عدلت بصورة خاصة الصادرات من الخدمات الصافية نحو الارتفاع.

في العام ٢٠٠٣، استعاد النمو الإقتصادي زخمه وارتفعت الأسعار بنسبة معتدلة، ويعود الفضل في ذلك إلى زيادة الطلب الخارجي وانتعاش الاستثمارات الخاصة. ولكن ما لبث هذا النمو أن سجّل تباطؤاً نتيجة استمرار انخفاض الاستثمارات العامة، لأنّ الدولة كانت ما تزال تترزح تحت حمل ديونها وتسعى جاهدة إلى تخفيض العجز في ميزانيتها العامة.

كما وسجّل العام ٢٠٠٣ فائضاً قياسياً في ميزان المدفوعات بفعل الاكتتابات بسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (إثر قرارات باريس ٢) بالتزامن مع استعادة حركة التحويلات الصافية إلى لبنان التي لا يزال يصعب تحديد طبيعتها: فقد تمّ الفصل بين الاستثمارات المباشرة والتحويلات الرأسمالية والتحويلات الجارية استناداً إلى معايير استثنائية.

<sup>١</sup> يمكنكم مراجعة نموذج الحسابات وطرق التقييم الواردة بالتفصيل في الدراستين السابقتين الصادرتين عن وزارة الاقتصاد والتجارة: "الحسابات الإقتصادية للبنان لسنة ١٩٩٧"، الصادرة في أيار ٢٠٠٣ و "الحسابات الإقتصادية للبنان للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢"، الصادرة في تموز ٢٠٠٥.

ترد جميع هذه الوقائع بالتفصيل في جزئين يستعرضان الحسابات كالتالي:

يتناول الجزء الأول حسابات السلع والخدمات التي تصف مختلف أوجه الاقتصاد الحقيقي وتطورها. ويشتمل هذا الجزء على خمسة فصول مخصصة للعناصر التي تشكل المعادلة الأساسية لهذه الحسابات:

الانتاج + الاستيراد = الاستهلاك + التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغير في المخزون + التصدير.

ويظهر الجزء الثاني الذي يشتمل على فصلين التوازن العام للحسابات المجمعّة لمجموع التدفقات التي تشكل النشاط الاقتصادي العام. وقد خصّص الفصل الأول للحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني، وهو يتناول حسابات الانتاج ويربطها بحسابات عمليات التوزيع والعمليات المالية. أما الفصل الثاني فيدور حول حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات.

## الجزء الأول. حساب السلع والخدمات

يظهر حساب السلع والخدمات التطور الحقيقي للاقتصاد. يبين الجدول رقم (١) أدناه نتائج هذا الحساب للعام ٢٠٠٣ مقارنة بنتائج العام ٢٠٠٢. ويتيح تقدير الحسابات بالأسعار الثابتة إزالة آثار تغير الأسعار من التغير الإجمالي، وبالتالي استنتاج نسبة النمو الحقيقي.

جدول رقم ١  
حساب السلع والخدمات ٢٠٠٣-٢٠٠٢

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
		٢٠٠٣	2003	2002	
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	بأسعار ٢٠٠٢			
<i>الاستعمالات</i>					
3,3	3,6	24 529	25 407	23 742	الاستهلاك الخاص
3,3	0,3	4 971	4 988	4 815	الاستهلاك العام
15,9	1,4	4 775	4 843	4 120	تكوين الرأسمال الثابت والتغير في المخزون
-١٣,١	2,0	871	889	1 002	تكوين الرأسمال الثابت في القطاع العام
<b>4,4</b>	<b>2,8</b>	<b>35 147</b>	<b>36 127</b>	<b>33 679</b>	<b>المجموع: الإنفاق الوطني</b>
6,9	1,7	4 904	4 987	4 586	التصدير
<b>4,7</b>	<b>2,7</b>	<b>40 050</b>	<b>41 114</b>	<b>38 265</b>	<b>الاستعمالات = الموارد</b>
<i>الموارد</i>					
4,1	1,6	29 380	29 846	28 209	الناتج المحلي القائم
6,1	5,6	10 671	11 268	10 056	الاستيراد

استناداً إلى الأرقام الواردة في الجدول رقم (١)، ارتفع نمو النشاط الاقتصادي المحلي قياساً بالنتائج المحلي القائم ليصل إلى ٤,١% في العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع ما معدله ٢% في السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢.

أمّا الإنفاق الوطني، فقد سجلّ نمواً نسبته ٤,٤% مقابل ما معدله ١,١% خلال فترة الخمس سنوات المذكورة أعلاه. ويعزى هذا النمو في الأساس إلى العودة القوية للاستثمارات الخاصة التي كانت قد شهدت فترة تراجع، وليس إلى الاستهلاك الذي سجلّ نمواً خفيفاً لم تتعدّى نسبته ٣,٣%.

وساهمت الصادرات، إلى جانب الإنفاق الوطني، في زيادة ارتفاع مستويات الطلب الإجمالي لتصل إلى ٤,٧% من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

يمكن الاستنتاج إذا أنّ الانتاج المحلي لم يتبع وتيرة النمو التي تبعتها الطلب وأنّ الاستيراد نما بخطى أسرع بكثير (+6,1% من حيث القيمة الحقيقية). وقد لوحظت الظاهرة عينها، وإنّما بصورة معاكسة، خلال فترة جمود النشاط الإقتصادي ما بين 1997 و 2002، حيث كان معدّل نمو الناتج المحلي القائم يفوق بنسبة ضئيلة معدّل نمو الاستيراد.

أمّا التضخم قياساً بتغيّر مستويات أسعار الاستهلاك فقد انخفض إلى 3,6% في العام 2003 مقابل 4,7% في العام 2002 (يعزى هذا الارتفاع الأخير الحاصل بعد فترة من الركود أو حتى الانكماش إلى تطبيق الضريبة على القيمة المضافة). وقد نجم هذا التضخم الخفيف عن نمو مستويات أسعار الاستيراد بنسبة 5,6% قياساً بمؤشر قيم الوحدات في حين كانت أسعار عوامل الانتاج تشهد تقدماً بطيئاً لم تتعدى نسبته 1,6%.

يرد تطوّر مجاميع حساب السلع والخدمات بالتفصيل في الفصول الخمسة التالية:

الفصل الأول. الانتاج

الفصل الثاني. الاستيراد

الفصل الثالث. الاستهلاك

الفصل الرابع. تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون

الفصل الخامس. التصدير

## الفصل الأول الانتاج

يقيس الناتج المحلي القائم مستوى نشاط انتاج مختلف العملاء الاقتصاديين. وهو يساوي مجموع القيم المضافة للمؤسسات (شركات ومؤسسات فردية ومؤسسات عامة) التي تنتج سلع وخدمات تسويقية تقدر بسعر السوق وبقيمة انتاج الإدارات للخدمات غير التسويقية التي تقدر بكلفة عوامل الانتاج.

إن توزيع الناتج المحلي القائم حسب القطاعات وتطوره خلال سنة ٢٠٠٣ نسبة إلى سنة ٢٠٠٢ مبين في الجدول رقم ٢.

جدول رقم ٢  
القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

القطاع	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالكمية	التغير بالأسعار
الزراعة وتربية الحيوانات	1 627	1 623	-0.2	1.0
الطاقة والمياه	267	277	3.7	-32.7
الصناعة	3 254	3 510	8.3	-0.4
البناء	2 136	2 201	3.9	-0.8
النقل والمواصلات	1 973	2 096	9.6	-3.0
الخدمات	9 408	9 979	3.6	2.4
التجارة	6 092	6 699	3.3	6.4
الإدارة العامة	3 452	3 535	2.4	0.0
<b>المجموع : الناتج المحلي القائم</b>	<b>28 209</b>	<b>29 846</b>	<b>4.1</b>	<b>1.6</b>

وكما هي الحال بالنسبة للفترة السابقة، تواصلت فترة الركود التي كان يمرّ بها القطاع الزراعي. أما قطاعا الصناعة والبناء فقد شهدا انطلاقة جديدة نتيجة عودة الاستثمارات ونمو الطلب الخارجي. ولوحظ أيضاً النمو الكبير الذي سجله قطاع النقل والمواصلات بفضل التطور الباهر التي شهدته الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وقد استمرت حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي القائم في التراجع لتتخفف من ٥,٨% في العام ٢٠٠٢ إلى ٥,٥% في العام ٢٠٠٣، في حين أنّ حصة الخدمات من الناتج المحلي القائم ناهزت ثلاثة أرباع النسبة التي سجلتها في العام ٢٠٠٢.

يرتبط نمو القيمة المضافة أو تراجعها في قطاع معين ليس فقط بتطور النشاط الحقيقي لهذا القطاع وإنما بتغير أسعار الانتاج وأسعار المدخلات أيضاً. ولا بدّ من أن نشير إلى أنه بالرغم من النمو الفعلي الذي شهده قطاع الطاقة فإنّ القيمة المضافة لهذا القطاع قد انخفضت نتيجة الارتفاع الضخم في أسعار المنتجات النفطية التي تستخدم في توليد الكهرباء، خاصة وأنّ هذا الارتفاع لم يكن مصحوباً بارتفاع مماثل في أسعار مبيع الطاقة الكهربائية.

تتناول الأقسام التالية بالتفصيل تكوين القيمة المضافة في مختلف القطاعات.

### القسم الأول. الزراعة وتربية الحيوانات

تحتسب القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات من خلال طرح القيمة المقدّرة للاستهلاك الوسيط من الانتاج بالأسعار على باب المزرعة، كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

جدول رقم ٣  
الانتاج الزراعي ٢٠٠٢-٢٠٠٣

التغير السنوي بالنسبة المئوية	القيمة بالمليار ل.ل			فرع الإنتاج			
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢				
	التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	
٤,١	-١٠,٩	69	62	66	النجليات		
-٣,٤	-١,٩	796	781	824	الفواكه		
4,1	1,9	99	101	95	الزراعات الصناعية		
-١,٦	11,9	509	570	517	الخضار وغيرها من المزروعات		
-٢,٠	2,7	1 473	1 513	1 503	مجموع الإنتاج النباتي		
2,6	-٤,٨	279	266	272	الحيوانات الحية		
5,1	7,5	199	214	189	المنتجات الحيوانية		
0,0	4,6	56	58	56	منتجات الصيد		
3,2	0,7	534	538	517	منتجات تربية الحيوانات والصيد		
-٠,٦	2,2	2 007	2 050	2 020	المجموع العام		
-٢,٤	7,0	384	410	393	- الاستهلاك الوسيط		
-٠,٢	1,0	1 623	1 640	1 627	= القيمة المضافة غير الصافية		

يبين هذا الجدول أنّ تطوّر الانتاج من حيث القيمة والسعر كان مختلفاً عن تطوّر الاستهلاك الوسيط. فقد تمّ الحدّ من تراجع حجم الانتاج نتيجة انخفاض أحجام السلع الوسيطة المستهلكة بنسبة أكبر. وقد نتج عن ذلك انخفاض القيمة الحقيقية للقيمة المضافة بنسبة تقلّ عن نسبة انخفاض الانتاج. ومن ناحية أخرى، لم يؤدّ ارتفاع الأسعار على باب المزرعة إلى حدوث ارتفاع مماثل في أسعار عوامل الانتاج (+٢,٢% مقابل +١%) وذلك بفضل ارتفاع أسعار المنتجات الوسيطة المستهلكة بنسبة أكبر (+٧,٢%).



## تطور الانتاج

يتألف الانتاج النباتي بصورة أساسية من الفاكهة والخضار التي سجل حجم انتاجها تراجعاً في العام ٢٠٠٣.

ويعود تدني الكميات المنتجة من الفاكهة بنسبة ٣,٤% إلى سبب وحيد هو الهبوط الحاد في انتاج الزيتون. وفي الواقع، تشير تقديرات وزارة الزراعة إلى أنه في العام ٢٠٠٣ بلغ انتاج الزيتون ٨٣٢٠٠ طناً فقط مقابل ١٨٤٤٠٠ طناً في العام ٢٠٠٢. في المقابل ارتفع انتاج مجموعة الفاكهة الأخرى بنسبة ١٥% من حيث الحجم و ١٤% من حيث القيمة، نتيجة انخفاض أسعار المبيع عند باب المزرعة بنسبة ٠,٩%.

وبغض النظر عن البطاطا التي ارتفع انتاجها من ٣٩٧١٠٠ طن في العام ٢٠٠٢ إلى ٤١٦٤٠٠ طن في العام ٢٠٠٣ وانخفضت أسعارها بنسبة ٥%، شهد انتاج مجموعة الخضار تراجعاً مصحوباً بارتفاع في الأسعار.

أما الانتاج الحيواني فقد حافظ في العام ٢٠٠٣ على النمو الذي سجله في الفترة السابقة، ولكن بنسبة أضعف: ٣,٢% مقابل ٥,٤% سنوياً خلال الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢.

وينسب انخفاض أسعار انتاج الحيوانات الحية (البالغة نسبته ٤,٨%) إلى الانخفاض الحاد في أسعار الدواجن (البالغة نسبته ٩,٦%) الذي حصل خلال العام ٢٠٠٣. وقد خفف من حدة هذا الانخفاض ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء التي بلغت نسبتها ٥%. أما ارتفاع الكميات المنتجة فينتج عن انتاج لحوم الأبقار التي ارتفعت بحسب تقديرات وزارة الزراعة من ٣٣٦٠٠ طناً في العام ٢٠٠٢ إلى ٤١٧٠٠ طناً في العام ٢٠٠٣. ولكن نسبة إنتاج اللحوم الحمراء لا تتعدى ٣٠% من قيمة انتاج الحيوانات الحية، في حين تستأثر لحوم الدواجن بالنسبة المتبقية من هذا الانتاج.

وفي ما يتعلق بالانتاج الحيواني، فهو يتألف بثلاثيه من انتاج الحليب الطازج الذي قدر بـ ٢٤٥٠٠٠ طناً في العام ٢٠٠٢ و ٢٥٤٤٩٠ طناً في العام ٢٠٠٣، أي أنه سجل ارتفاعاً بنسبة ٣,٨%، وقد كان هذا الارتفاع مصحوباً بارتفاع الأسعار عند باب المزرعة بنسبة ٧,٨%. وعلى صعيد آخر، سجل انتاج العسل زيادة ملحوظة على عكس انتاج البيض الذي شهد فترة ركود.

## الاستهلاك الوسيط في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات

على عكس الانتاج الزراعي الذي يخضع لإحصاءات دورية تقوم بها وزارة الزراعة، لا تقام استقصاءات مباشرة مع المزارعين وأصحاب المزارع حول الاستهلاك الوسيط في هذا القطاع. وقد تمّ تقدير هذا الاستهلاك بصورة غير مباشرة من خلال مراجعة نسب انتاج المنتجات المعدة للزراعة وتربية الحيوانات واستيرادها: بذور وأغراس ومياه الريّ وأسمدة ومبيدات وعلف للمواشي، إلى آخره. وعلى كلّ حال، يتمّ استيراد القسم الأكبر من هذه المنتجات الأمر الذي يسمح باحتساب تطور سعر مبيعها إلى المزارعين على وجه التقريب. وقد سجلت هذه الأسعار ارتفاعاً بنسبة ٧,٢% في العام ٢٠٠٣ مقارنة مع ٢٠٠٢. وقد أدى ارتفاع الأسعار إلى تدني استعمال المنتجات الوسيطة في قطاعي الزراعة وتربية الحيوانات

بصورة غير متناسبية مع انخفاض حجم الانتاج (-٢,٤% مقابل -٠,٦% للانتاج). كما أنّ انخفاض استيراد المنتجات الوسيطة المخصّصة لهذا القطاع من حيث الحجم كان أكثر أهمية (-٨,٩%).

## القسم الثاني. قطاع الطاقة والمياه

إلى جانب المؤسسات العامة التي تنتج المياه والكهرباء وتوزّعهما، وبفعل الانقطاع المتكرّر في التيار الكهربائي، هناك مؤسسات صغيرة خاصة تعمل على انتاج الكهرباء على مستوى الأحياء ومؤسسات تقوم بتوزيع المياه للمنازل بواسطة شاحنات صهاريج. استندت تقديرات انتاج العام ٢٠٠٣ إلى التقديرات السابقة من خلال استعمال المؤشرات المتاحة.

يستعرض الجدول رقم (٤) التالي تطوّر حساب هذا القطاع بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

جدول رقم ٤  
إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٢-٢٠٠٣

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			فرع الإنتاج
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٢	2003	2002	
		٢٠٠٣ باسعار			
3.5	-0.1	1 101	1 100	1 064	كهرباء
1.2	0.0	169	169	167	ماء
<b>3.2</b>	<b>-0.1</b>	<b>1 270</b>	<b>1 269</b>	<b>1 231</b>	<b>المجموع</b>
3.0	9.0	993	1 083	964	- الاستهلاك الوسيط
<b>3.7</b>	<b>-32.7</b>	<b>277</b>	<b>187</b>	<b>267</b>	<b>= القيمة المضافة غير الصافية</b>

## تطوّر الانتاج

كان تطوّر انتاج الكهرباء من حيث الحجم متناسباً مع توزيع التيار الكهربائي على الشبكة، وقد ارتفع هذا التوزيع من ١٠١٩٢ مليون كيلوواط/ساعة عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٥٤٨ مليون كيلوواط/ساعة في العام ٢٠٠٣.

وفي ظلّ عدم توافر بيانات تتعلّق بتوزيع المياه، افترضنا أنّ استهلاك هذه السلعة زاد بالتناسب مع معدل نمو السكان التي بلغت نسبته ١,٢% سنوياً.

أمّا الأسعار فاستقرت من حيث المبدأ لأنّ التعرّف لم تتغيّر ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ولكن بما أنّ تعرفه الكهرباء هي تعرفه تصاعديّة، فإنّ السعر الوسيط للكيلوواط/ساعة الموزّع يرتبط بتقسيم الاستهلاك بين الأسر. واستناداً إلى البيانات الواردة من مؤسسة كهرباء لبنان كان السعر الوسيط للكيلوواط/ساعة الناتج عن الفواتير الصادرة في العام ٢٠٠٣ يقلّ بنسبة ضئيلة عن السعر المحتسب في العام ٢٠٠٢ (-٠,١%).

## تطور الاستهلاك الوسيط في قطاع الطاقة

سجل الاستهلاك الوسيط في قطاع الطاقة نمواً من حيث الحجم قريباً من النمو الذي سجله الانتاج. ويشمل هذا الاستهلاك في جزئه الأكبر المنتجات النفطية التي سجلت أسعارها ارتفاعاً كبيراً في العام ٢٠٠٣. وبالتالي، فإن القيمة المضافة، التي تشكل حصة ضئيلة من قيمة الانتاج في هذا القطاع، انخفضت من ٢٦٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ١٨٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣، أي أنها تراجعت بأكثر من ٣٠%.

### القسم الثالث. الصناعة

يبين الجدول رقم (٥) تطور انتاج مختلف فروع الصناعة إلى جانب تطور الاستهلاك الوسيط بحسب طبيعة السلع والخدمات المستخدمة في عملية الانتاج.

بوجه الإجمال، سجلت أسعار مدخلات الصناعة زيادة تفوق تلك التي سجلتها أسعار الانتاج. وتمّ تعويض ذلك من خلال نمو حجم الكميات المستهلكة بنسبة تقلّ عن نمو الكميات المنتجة، ممّا أدى إلى استقرار أسعار عوامل الانتاج التي انخفضت بنسبة لا تتعدّى ٠,٥%. وبالتالي ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بنسبة ٨,٣% مقابل نمو الانتاج من حيث الحجم بنسبة ٦,١%.

جدول رقم ٥  
الانتاج الصناعي ٢٠٠٢-٢٠٠٣

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			فرع الإنتاج
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٣	2003	2002	
		٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
					<b>الإنتاج</b>
1.9	0.0	2 959	2 960	2 903	منتجات الصناعات الغذائية
-3.9	6.5	560	596	583	صناعة المنسوجات
1.4	6.2	825	876	814	المعادن اللافلزية
18.5	6.4	1 211	1 289	1 022	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
0.9	7.2	911	976	902	الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية
14.6	2.1	386	394	337	المفروشات
21.9	2.3	854	873	700	الفروع الأخرى
<b>6.1</b>	<b>3.4</b>	<b>7 705</b>	<b>7 965</b>	<b>7 260</b>	<b>المجموع</b>
					<b>الاستهلاك الوسيط</b>
-8.3	4.8	634	664	691	المنتجات الزراعية
-2.7	10.9	503	558	517	منتجات تربية الحيوانات
4.6	9.0	341	371	326	الطاقة والمياه
-0.1	12.2	233	262	234	منتجات الصناعات الغذائية
5.3	-4.5	243	232	231	صناعة المنسوجات
3.5	7.3	427	458	412	المعادن اللافلزية
16.8	4.5	755	788	646	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
7.8	9.7	817	896	757	الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية
54.1	-1.9	73	72	47	المنتجات الصناعية الأخرى
6.8	0.2	154	154	144	الخدمات
<b>4.3</b>	<b>6.6</b>	<b>4 179</b>	<b>4 455</b>	<b>4 006</b>	<b>المجموع</b>
<b>8.3</b>	<b>-0.4</b>	<b>3 526</b>	<b>3 510</b>	<b>3 254</b>	<b>القيمة المضافة غير الصافية</b>

**تطور الإنتاج**

يعود نمو الإنتاج الصناعي في الأساس إلى نمو الطلب الخارجي (الصادرات ومشتريات السياح). أما الفروع التي سجلت تطوراً ملحوظاً في العام ٢٠٠٣ فهي التالية: صناعة الآلات والمعدات (+٣٧,٧%) من حيث الحجم) والمنتجات المعدنية (+٢٦,٩%)، وصناعة المفروشات (+١٤,٩%)، وصناعة المنشورات والمطبوعات (+١٧,٢%) والمجوهرات (+٢٧,٦%).

وحده قطاع الصناعات النسيجية والجلود والألبسة شهد تراجعاً من حيث الإنتاج بنسبة (-٣,٩%). ويعزى هذا التراجع إلى زيادة الاستيراد نتيجة انخفاض أسعار الملابس الجاهزة المستوردة من البلدان الآسيوية وتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

**تطور الاستهلاك الوسيط في الصناعة**

يختلف تكوين مدخلات قطاع الصناعة بحسب تطور الإنتاج في مختلف الفروع. ومن هنا، ينجم انخفاض حجم استهلاك منتجات الزراعة وتربية الحيوانات عن انخفاض إنتاج الزيوت النباتية واللحوم الطازجة. أما استهلاك المنتجات المعدنية فيرتفع نتيجة ارتفاع الإنتاج في

قطاع المعادن والآلات والمعدّات والمجوهرات التي تستخدم الذهب وغيره من المعادن الثمينة. وتجدر الإشارة إلى أنّ ارتفاع القيمة النسبية لاستهلاك المنتجات المتنوعة ليس بذي دلالة نظراً إلى ضعف أهميتها بالنسبة للمدخلات.

#### القسم الرابع. البناء

كما هو الحال بالنسبة للإنتاج الصناعي، يتمّ استنتاج النمو الحقيقي للبناء استناداً إلى الإحصاءات المتعلقة بالمواد الأولية المستعملة في هذا القطاع: التسليم المحلي للأسمنت من قبل مصانع الأسمنت المحلية والمواد المستوردة المستعملة في البناء والأشغال العامة.

يبين الجدول رقم (٦) التغيّر في إنتاج قطاع البناء من حيث القيمة ومن حيث الحجم إلى جانب تغيير قيمة وحجم المواد المستعملة في البناء.

جدول رقم ٦  
إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٢-٢٠٠٣

فرع الإنتاج	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
الإنتاج	3 739	3 957	3 877	3.7
الاستهلاك الوسيط				
المعادن اللافلزية	647	716	667	3.0
المنتجات المعدنية والآلات والمعدّات	668	724	693	3.7
الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية	158	180	164	3.7
المنتجات الأخرى	27	30	28	3.7
الخدمات	103	107	107	3.7
المجموع	1 603	1 756	1 658	3.5
= القيمة المضافة غير الصافية	2 136	2 201	2 219	3.9

وبما أنّه لم تتمّ مراقبة التغيّر في أسعار البناء بصورة مباشرة فقد قدّر هذا التغيّر استناداً إلى المتوسط المتّزن لتطوّر أجور العمال وأسعار المواد الأولية. وبما أنّ أسعار اليد العاملة بقيت على حالها، سجّلت أسعار البناء نمواً بنسبة ٢% مقابل ارتفاع قيمة المواد الأولية المستخدمة في البناء بنسبة ٦%.

تغيّر حجم المنتجات الوسيطة المستهلكة بنسبة تقلّ بعض الشيء عن تغيّر حجم الإنتاج وذلك نتيجة حدوث تغيّر بسيط في تكوين المدخلات.

سجلت أسعار مجموعة عوامل الانتاج التي تشكل القيمة المضافة (اهتلاك ورواتب ومداديل مختلطة) انخفاضاً طفيفاً بنسبة (٩,٠%).

#### القسم الخامس. النقل والمواصلات

شهد قطاع النقل والمواصلات نمواً قوياً في العام ٢٠٠٣ (٩,١% من حيث الحجم)، ليكمل بذلك مسيرة التطور التي حققها في السنوات ١٩٩٩-٢٠٠٢. ويعود هذا النمو في الأساس إلى التقدم الباهر الذي شهده قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وإلى سبب آخر وإن كان يقل أهمية وهو نمو حركة النقل الجوي.

يظهر الجدول رقم (٧) أهمية فرع الاتصالات السلكية واللاسلكية التي استقرت أسعارها وسجل انتاجها ارتفاعاً بنسبة ١١%.

غير أن التقديرات المتعلقة بفرع النقل البري ناقصة لأنها لا تشمل نقل البضائع وذلك لعدم توافر المعلومات والاستقصاءات المتعلقة بهذا الموضوع. وقد أدى ذلك إلى انقاص حصة هذا القطاع من الناتج المحلي القائم لصالح القطاعات الأخرى وخصوصاً قطاع التجارة. وقد نجم تطور قطاع النقل البري في الأساس عن ارتفاع عدد سكان المدينة وتطور المواصلات المدرسية وخصوصاً عن حركة السياح.

جدول رقم ٧  
إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
النقل البري	698	745	1.3	5.3
النقل الجوي	300	323	0.0	7.7
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	2 558	2 844	0.0	11.2
<b>المجموع</b>	<b>3 556</b>	<b>3 912</b>	<b>0.2</b>	<b>9.7</b>
- الاستهلاك الوسيط	1 583	1 816	4.3	10.0
<b>= القيمة المضافة غير الصافية</b>	<b>1 973</b>	<b>2 096</b>	<b>-3.0</b>	<b>9.6</b>

ويعزى تدهور أسعار القيمة المضافة إلى ارتفاع أسعار المدخلات وخصوصاً أسعار المحروقات في حين ظلت أسعار الانتاج تقريباً على حالها.

#### القسم السادس. الخدمات التسويقية

يتبين من حساب انتاج قطاع الخدمات التسويقية ما عدا خدمات النقل والمواصلات والتجارة الوارد في الجدول رقم (٨) أدناه، أن هذا القطاع شهد تطوراً ملحوظاً في العام ٢٠٠٣. وقد سجلت القيمة المضافة نمواً فعلياً نسبته ٣,٦% أي أنها لم تتخطى بكثير نسبة نمو الانتاج وذلك بسبب نمو المدخلات بنسبة أقل.

## تطور إنتاج الخدمات التسويقية

إن قطاع الخدمات التسويقية غير متجانس وهو يضم مجموعات من النشاطات التي شهدت نسب نمو وتطور مختلفة.

جدول رقم ٨  
إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
الخدمات للمؤسسات التجارية والصناعية	797	816	0.7	1.7
خدمات الصيانة والتصليح	210	214	3.6	-1.8
السكن	2 201	2 252	0.2	2.2
الفنادق والمطاعم	1 001	1 093	5.3	3.7
الخدمات الشخصية المختلفة	754	772	1.2	1.2
الصحة	1 636	1 752	3.7	3.2
التعليم	2 550	2 788	5.7	3.5
الخدمات المالية	2 307	2 448	0.0	6.1
<b>المجموع</b>	<b>11 455</b>	<b>12 134</b>	<b>2.5</b>	<b>3.4</b>
- الاستهلاك الوسيط	2 047	2 155	2.8	2.4
<b>= القيمة المضافة غير الصافية</b>	<b>9 408</b>	<b>9 979</b>	<b>2.4</b>	<b>3.6</b>

### (أ) الخدمات للمؤسسات التجارية والصناعية

وتشمل الخدمات التقنية والقانونية وخدمات المحاسبة والمعلوماتية وتأجير المعدات والسمسرة وغيرها. لم يتم احتساب إنتاج هذه الخدمات استناداً إلى استقصاءات مباشرة لدى المؤسسات التجارية والصناعية. وهي تساوي مجموع الاستهلاك الوسيط لمختلف القطاعات التي تستهلك هذه الخدمات وبخاصة الإدارة العامة ومجموع الصادرات. من هنا فالأخطاء التي قد تطرأ عند تقدير الاستهلاك الوسيط لا تؤثر في تقدير الناتج المحلي القائم إنما في توزيع هذا الناتج بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى. غير أن أي خطأ في تقدير تصدير الخدمات من شأنه أن يؤثر في الناتج المحلي القائم<sup>٢</sup> واستناداً إلى استقصاء أجري حديثاً، أدت الصادرات من هذه الخدمات دوراً رئيساً في تطورها.

ما من دراسات أجريت لتقدير أسعار هذه الخدمات وبالتالي أقيمت على حالها.

<sup>2</sup> تمت مراجعة حسابات هذا القطاع على ضوء نتائج الاستقصاءات التي أجريت حديثاً لدى المؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة. ويبدو أنه أنقص في تقدير الصادرات من الخدمات المحسوبة في حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢.

## ب) خدمات الصيانة والتصليح

تشمل هذه الخدمات فقط خدمات الصيانة والتصليح التي تستهلكها الأسر والإدارات العامة، وقد أجريت الإحصاءات لدى هاتين الفئتين دون سواهما. أما خدمات الصيانة التي تستهلكها المؤسسات التجارية والصناعية فقد أهملت ولم يتم تقديرها، وبالتالي فإن توزيع الناتج المحلي القائم بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى يعدّ متحيّزاً.

وقد أدى استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧ إلى معرفة نسبة استهلاك الأسر لخدمات الصيانة والتصليح التي تعدّ المكوّن الرئيس للإنتاج في هذا القطاع. أمّا تقديرات السنوات الأخرى فقد أجريت من خلال مؤشرات: استيراد قطع الغيار في ما يتعلق بتصليح السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية، وزيادة عدد المساكن (للأسر) في ما يتعلّق بصيانة المباني.

ويظهر من هذه المؤشرات أنّ استهلاك مثل هذه الخدمات قد تراجع بنسبة ٢% تقريباً في العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٢. وتشير بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت إلى أن أسعار هذه الخدمات سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته ٣,٦%.

## ت) خدمات الفنادق والمطاعم

من أجل تسهيل عمليات الإحصاء، يعتبر إنتاج الفنادق والمطاعم مساوياً لإجمالي مبيعاتها مخصوماً منها قيمة المشتريات من الأطعمة والمشروبات التي تقدّم للزبائن. وانطلاقاً من تقديرات العام ١٩٩٧، قدر إنتاج هذا القطاع للسنوات التي تلت على أساس استخدام المعدّل البسيط لمعدلات الزيادة في عدد السياح والسكان كمؤشر للنمو. على هذا الأساس، قدر معدل نمو هذا القطاع بما نسبته ٣,٧% بالقياس إلى زيادة عدد السياح الأجانب بنسبة ٦,٢% مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

استنتج التغيّر في أسعار خدمات المطاعم من بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت. أمّا التغيّر في أسعار الخدمات الفندقية فقد تمّ احتسابه على أنه يساوي التغيّر في أسعار خدمات المطاعم.

## ث) الخدمات الخاصة المتنوعة

تشمل هذه الخدمات خدمات الترفيه والعناية الخاصة والأشغال المنزلية. وقد تمكّننا من الاطلاع عليها بفضل استقصاء ميزانيات الأسر لعام ١٩٩٧.

أمّا تقديرات السنوات التالية فقد أجريت استنسابياً من خلال تطبيق معدّل نمو حقيقي على بيانات العام ١٩٩٧، بنسبة ١,٤% سنوياً للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ وبنسبة ١,٢% للعام ٢٠٠٣، ومعدّل التغيّر في الأسعار المحتسب على ضوء بيانات أسعار غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.



## ج) خدمات الصحة

أجريت دراسات عديدة بشأن خدمات الصحة ما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩: الاستقصاء بالعينة حول الأوضاع المعيشية للأسر (إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٧)، وحسابات الصحة (منظمة الصحة العالمية ١٩٩٨)، الاستقصاء بشأن استعمال الخدمات الصحية (إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩٩). وقد طبقت تقديرات العام ١٩٩٧ المستندة إلى هذه الدراسات على السنوات التي تلت واستعمل استيراد الأدوية كمؤشر لانتاج الخدمات الصحية.

واستناداً إلى هذه التقديرات، شهد قطاع الصحة في العام ٢٠٠٣ (القطاع التسويقي باستثناء خدمات الصحة العامة) نمواً لا تتعدى نسبته بكثير نسبة النمو الذي شهده هذا القطاع في فترة الخمس سنوات السابقة ١٩٩٧-٢٠٠٢ بمعدل ٣,٢% مقابل ٢,٤% سنوياً في الفترة الممتدة بين ١٩٩٧-٢٠٠٢.<sup>٣</sup>

تم احتساب التغير في الأسعار استناداً إلى الأسعار التي أعلنتها المستشفيات الكبيرة الحجم، وهي متقاربة من تلك التي يمكن استنتاجها من بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت. وفي العام ٢٠٠٣، استمرت الأسعار بالتغير الذي شهدته في الفترة السابقة لتصل إلى ٣,٧+ % في العام ٢٠٠٣.

## ج) خدمات التعليم

لا يشمل انتاج خدمات التعليم إلا الأقساط المدرسية والجامعية وقيمة الخدمات الملحقة التي تتلقاها المدارس والجامعات الخاصة. أما خدمات المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية فتحسب مع الخدمات غير التسويقية لقطاع الإدارة العامة (أنظر القسم الثاني من الفصل الرابع). وقد تم تطبيق تقديرات العام ١٩٩٧ على السنوات التي تلت استناداً إلى زيادة عدد التلامذة والطلاب الذين تم تسجيلهم في مؤسسات التعليم الخاص وأسعار الأقساط التي استقصتها غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

تظهر نتائج هذه التقديرات ان قطاع التعليم سجل في العام ٢٠٠٣ معدل نمو حقيقي بلغت نسبته ٣,٥% مقابل ما معدله ١,٣% سنوياً خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢. ويتبين من بيانات غرفة التجارة والصناعة في بيروت أن أسعار الأقساط المدرسية والجامعية سجلت ارتفاعاً بنسبة ٥,٧% في العام ٢٠٠٣.

<sup>٣</sup> إن الزيادة في أرقام مقبوضات المستشفيات التي شملها الإحصاء بالعينة الذي أجري على المؤسسات الكبيرة الحجم، تؤكد النمو الذي شهده قطاع الصحة.

## خ) الخدمات المالية

تشمل الخدمات المالية الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

تحدّد قيمة إنتاج الخدمات المصرفية على أنها تساوي الفوائد والعمولات التي تقبضها المصارف مخصوماً منها الفوائد التي تدفع للمودعين. وقد أخذت المعطيات التي استخدمت في احتساب إنتاج هذه الخدمات من حسابات "الخسائر والأرباح" التي يبلغ مصرف لبنان بها.

يصعب تحديد سعر للخدمات المصرفية، لذلك تمّ الافتراض أنّ أسعار الخدمات المصرفية مستقرة خلال الفترة الخاضعة للدراسة، ريثما تجرى دراسات تمكّن من وضع أسلوب لتحديد مثل هذا السعر.

ارتفعت قيمة الانتاج المصرفي (المصارف التجارية فقط) من ١٥٥١ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ١٩٢٤ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ و١٩٩٥ مليار في العام ٢٠٠٣، أيّ أنها سجلت نمواً بمعدّل ٤,٥% سنوياً خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ و٥% في العام ٢٠٠٣.

وكذلك يحدّد إنتاج خدمات التأمين على أنه يساوي الفرق بين الأقساط التي يتم قبضها والتعويضات التي يتم دفعها. وعلى غرار الخدمات المصرفية، لا يمكن تحديد سعر خدمات التأمين.

ولقد تمكّننا من معرفة قيمة إنتاج خدمات التأمين استناداً إلى احصاءات جديدة أجرتها وزارة الاقتصاد والتجارة، وقد شهد هذا القطاع نمواً كبيراً خلال السنوات الست الأخيرة. ففي فترة الخمس سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفع إنتاج خدمات التأمين من ١٨٢ إلى ٢٩٩ مليار ليرة لبنانية أيّ أنّه نما بمعدّل ١٠% سنوياً. وفي العام ٢٠٠٣، ارتفعت وتيرة النمو إلى: ١٦% مقارنةً بالعام ٢٠٠٢.

## القسم السابع. التجارة

### تطوّر إنتاج القطاع التجاري

تقاس قيمة إنتاج الخدمات التجارية بالهوامش التجارية بالمعنى الواسع (الفرق بين أسعار المبيع وأسعار الشراء) والعمولات التي يقبضها الوسطاء بين مستهلكي البضائع ومنتجها. وتشمل هذه الهوامش رسوم الاستهلاك التي يدفعها التجار وهوامش التجار بالحصص. يبيّن الجدول رقم (٩) أدناه العناصر الداخلة في احتساب إنتاج قطاع التجارة. وحدها الضرائب التي تستوفى عند دخول البضائع إلى الأراضي اللبنانية أحصيت، وهي تشمل الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة المفروضة على المنتجات المستوردة منذ العام ٢٠٠٢.

وتساوي هوامش التجارة الداخلية الفرق بين قيمة استعمالات السلع والخدمات وبين قيمة السلع المستوردة وقيمة الانتاج المحلي ناقص مجموع الرسوم المدفوعة من قبل المستوردين. وإذا ما

احتسبت على هذا الشكل، تشمل الهوامش الضرائب الداخلية كالضريبة على القيمة المضافة الداخلية التي لا تسمح الاحصاءات الحالية برصدها لمختلف قطاعات الاقتصاد.

إن احتساب الهوامش بأسعار السنة السابقة يقضي باحتساب هوامش سنة معينة من خلال تطبيق نسبة هامش السنة السابقة على حجم السلع المتبادلة. وقد طبقت هذه العملية الحسابية على رسوم التجارة الخارجية وهوامشها بصورة منفصلة. أما في ما يتعلق بأسعار خدمات التجارة الخارجية، فلا يمكن تقدير تطورها بأي شكل من الأشكال وبالتالي أقيمت على حالها.

نستنتج من قراءة الجدول رقم (٩) التالي المعلومات التالية:

- بلغت الرسوم على السلع المستوردة ٢٧٢٦ مليار ليرة لبنانية أي أنها سجلت ارتفاعاً بنسبة ٧,٢% مقارنة بالعام ٢٠٠٢. وسجلت الرسوم بالأسعار والمعدلات الثابتة زيادة بنسبة ٦,١% وهو معدل النمو الحقيقي للسلع المستوردة. ويعزى الجزء المتبقي من معدل الزيادة في الرسوم (١%) إلى التغير في الأسعار وفي معدلات فرض الرسوم. في الواقع تراجع معدل الرسوم على السلع المستوردة بالأسعار الجارية من ٢٦,٢% في العام ٢٠٠٢ إلى ٢٥,١% في العام ٢٠٠٣. وقد عوض عن هذا الانخفاض في معدل فرض الرسوم الظاهر الزيادة في أسعار الاستيراد بنحو ٥,٧%.

- وفي المقابل، شهدت هوامش التجارة الداخلية تطوراً كبيراً إذ ارتفعت من ٣٦٩١ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ٤٢٨٤ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ أي بنسبة ١٦,٦%. ويعود السبب وراء هذا النمو إلى زيادة حجم الموارد من السلع المستوردة والمنتجة محلياً بنسبة (٥,٤%)، وإلى ارتفاع أسعار التكلفة المحددة لهذه السلع بنسبة (٤,١%) وإلى ارتفاع معدل الهامش من ١٨,٣% في العام ٢٠٠٢ إلى ١٩,٤% في العام ٢٠٠٣. وبالتالي فإنّ السبب الذي أدى إلى ارتفاع "سعر" خدمة التجارة بنسبة ١٠,٦% يعود بنسبة ٤,١% إلى ارتفاع أسعار التكلفة للسلع وبنسبة ٦,٢% إلى ارتفاع الهوامش.

#### جدول رقم ٩

#### حساب قطاع التجارة ٢٠٠٢-٢٠٠٣

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
		٢٠٠٣	2003	2002	
		باسعار			مكونات الإنتاج
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٢			
6.1	1.0	2 700	2 726	2 544	الرسوم على السلع المستوردة
5.4	10.2	3 889	4 284	3 691	الهوامش التجارية الداخلية
-15.8	0.0	718	718	852	خدمات التجارة الخارجية
<b>3.1</b>	<b>5.8</b>	<b>7 306</b>	<b>7 728</b>	<b>7 087</b>	<b>المجموع = الإنتاج</b>
1.6	1.8	1 011	1 029	995	- الاستهلاك الوسيط
<b>3.3</b>	<b>6.4</b>	<b>6 295</b>	<b>6 699</b>	<b>6 092</b>	<b>= القيمة المضافة غير الصافية</b>

## الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع التجارة

قدّر الاستهلاك الوسيط للعام ١٩٩٧ ثمّ طُبّق على السنوات التالية وفق الطرق عينها التي تتّبع للقطاعات الاقتصادية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ خدمات نقل البضائع لا تتدرج في مدخلات التجارة، الأمر الذي يؤدي إلى المبالغة بعض الشيء في تقدير القيمة المضافة في هذا القطاع ومعادلة الإنقاص في تقدير القيمة المضافة في قطاع النقل.

سجلت أسعار السلع المستهلكة في قطاع التجارة زيادة إجمالية بنسبة ١,٨% مقابل ٢,٠% في العام ٢٠٠٢.

ونظراً إلى تطوّر "أسعار" الإنتاج في هذا القطاع، سجّلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة زيادة بنسبة ٣,٣% في العام ٢٠٠٣ مقابل ٠,٦% سنوياً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٨-٢٠٠٢.

### القسم الثامن. الخدمات غير التسويقية

تقدّم الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة التي تشمل الإدارة المركزية والإدارات المستقلة والبلديات. وكما يستدل من تسميتها، لا تطرح هذه الخدمات في سوق معيّنة ولا تحدّد لها أسعار بالمعنى الجاري. وبالتالي تقدّر قيمة الخدمات التسويقية بحسب تكاليفها المكوّنة من العناصر الثلاثة التالية: قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة، وقيمة اهتلاك الرأسمال العام الثابت ورواتب الموظفين.

وحدها حسابات الإدارة المركزية تنشر بصورة منتظمة. وقد قدرّت حسابات الإدارات الأخرى للعام ١٩٩٧، وطبقت هذه التقديرات على السنوات الأخرى استناداً إلى مؤشرات واردة في حسابات الخزينة العامة.

يبين الجدول رقم (١٠) بالتفصيل العناصر الداخلة في احتساب إنتاج الإدارات العامة في العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

جدول رقم ١٠  
احتساب قيمة إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			عناصر الكلفة
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
		٢٠٠٢	٢٠٠٣		<b>الاستهلاك الوسيط</b>
42.6	9.0	62	68	43	طاقة و مياه
-16.6	6.3	126	134	151	منتجات مصنعة
3.7	0.0	24	24	23	نقل ومواصلات
-0.8	0.0	730	730	736	خدمات مالية
20.9	0.6	495	497	409	خدمات تسويقية أخرى
<b>5.4</b>	<b>1.1</b>	<b>1 437</b>	<b>1 453</b>	<b>1 363</b>	<b>المجموع: الاستهلاك الوسيط</b>
					<b>عناصر القيمة المضافة</b>
4.0	0.0	698	698	671	اهتلاك
2.0	0.0	2 837	2 837	2 781	رواتب وأجور
<b>2.4</b>	<b>0.0</b>	<b>3 535</b>	<b>3 535</b>	<b>3 452</b>	<b>المجموع: القيمة المضافة غير</b>
<b>3.3</b>	<b>0.3</b>	<b>4 971</b>	<b>4 988</b>	<b>4 815</b>	<b>قيمة الانتاج</b>

إنّ قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة تشكل الاستهلاك الوسيط في عملية الانتاج. وبالتالي، فالقيمة المضافة للإدارات العامة تساوي رواتب الموظفين وقيمة اهتلاك رأس المال الثابت الذي يستعمل جماعياً.

**أ. الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات التسويقية**

إنّ أكثر من نصف قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة من قبل الإدارات العامة يمثل قيمة الخدمات المصرفية الداخلة في خدمة الدين. وبالفعل، فإن جزءاً من الفوائد التي تدفعها الدولة للمصارف المكتتبة بسندات الخزينة يشكل قيمة الخدمة المصرفية التي تقاس قيمتها بالفرق بين الفوائد التي تقبض والفوائد التي تدفع للمودعين. انتقلت القيمة المقدرة للخدمات المالية التي تدفعها الإدارة من ٦٣٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٧٣٦ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ ثم تراجع في العام ٢٠٠٣ بنسبة ٠,٨% لتصل إلى ٧٣٠ مليار ليرة لبنانية. في حين سجل مجموع الفوائد المدفوعة زيادة بنسبة ٣,٥% في العام ٢٠٠٣ إذ انه ارتفع من ٤٧١٦ مليار لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ٤٨٧٩ في العام ٢٠٠٣. ويعود هذا الفرق بكامله إلى اكتتابات أكثر أهمية بسندات الخزينة خارج نطاق الجهاز المصرفي، وفي الواقع ارتفع المعدل الوسطي للهامش المصرفي من ٢٥,٨% في العام ٢٠٠٢ إلى ٢٦,٥% في العام ٢٠٠٣.

**ب. القيمة المضافة للإدارات العامة**

تحتسب القيمة المضافة للإدارات العامة بكلفة العناصر التالية: قيمة اهتلاك رأس المال الثابت وأجور ورواتب عنصر العمل.

من المتعارف عليه أنّ قيمة اهتلاك السلع العامة يساوي الجزء الثلاثين من قيمتها الحالية. وقد تمّ احتساب هذه القيمة من خلال جمع نفقات الدولة على التكوين القائم لرأس المال الثابت

للسنوات الثلاثين الأخيرة، بعد تقييمها بالأسعار الحالية بواسطة مؤشر أسعار ملائم. ونظراً لعدم وجود مثل هذا المؤشر اعتمدنا مؤشر الحد الأدنى للأجور. (أنظر تفاصيل الحسابات في الملحق). وإذا ما احتسبت على هذا النحو، تكون قيمة الاهتلاك قد انتقلت من ٤٩٨ إلى ٦٧١ مليار ليرة لبنانية بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، ثم ارتفعت بنسبة ٤% في العام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٦٩٨ مليار ليرة لبنانية، مقابل معدل نمو نسبته ٦% سنوياً خلال الفترة السابقة. ويمكن السبب وراء هذا التباطؤ في تراجع وتيرة الاستثمارات العامة خلال السنوات الأخيرة.

أمّا الأجور والرواتب التي تدفعها الإدارات العامة فتشمل الراتب الأساسي والتعويضات والعلاوات المتنوعة بالإضافة إلى مساهمات الدولة في مؤسسات الضمان الاجتماعي كصاحب عمل. وقد نمت كلفة عنصر العمل في العام ٢٠٠٣ بنسبة ٢% مقارنة بالعام ٢٠٠٢، مقابل ٤,٩% سنوياً خلال فترة الخمس سنوات السابقة.

### **ت. التغيير في الخدمات غير التسويقية من حيث الحجم**

بما أنه لا يمكن تحديد أسعار للخدمات غير التسويقية بحصر المعنى، فإن احتساب حجم هذه الخدمات بأسعار سنة مرجع يتمّ بجمع عناصر الكلفة المقدّرة بالأسعار المرجع المنتقاة. وحدها أسعار السلع المستهلكة تغيّرت (+٣% في العام ٢٠٠٣) أمّا أسعار عناصر الانتاج (أجور ورواتب ومؤشر زيادة قيمة رأس المال الثابت) فلم تتغيّر خلال هذه الفترة.

وبهذا تكون الخدمات غير التسويقية قد تغيّرت بنسبة ٢,٧% من حيث الحجم مقابل ٢,٤% من حيث القيمة.

## الفصل الثاني الاستيراد

يشمل الاستيراد استيراد السلع إلى الأراضي اللبنانية ونفقات المقيمين في لبنان خارج الأراضي اللبنانية، غير أنه لا يشمل الخدمات المستوردة لأنها تطرح من الخدمات المصدرة.

يمكن تحديد قيمة السلع المستوردة إلى الأراضي اللبنانية بفضل إحصاءات الجمارك اللبنانية. وتشمل قيمة هذه السلع تكاليف الشحن والتأمين حتى نقطة المراكز الجمركية. غير أنه تم إدخال بعض التعديلات على هذه الإحصاءات: فبالدرجة الأولى، لا يؤخذ في الحسبان استيراد سبائك الذهب لتكوين الاحتياطات أو بقصد المضاربة، وبالتالي لا يشمل الاستيراد إلا الذهب المستعمل في صناعة المجوهرات. من ناحية أخرى، تم تعديل قيمة المنتجات النفطية المستوردة وكميتها استناداً إلى الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للنفط.

يبين الجدول رقم (١١) التالي مجموع السلع المستوردة بحسب التصنيف المعتمد في وضع حسابات تطوّر هذه الواردات من حيث القيمة والحجم خلال العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

جدول رقم ١١  
استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع المنتج
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٢ باسعار ٢٠٠٣	2003	2002	
4.8	7.8	533	575	509	منتجات زراعية
-3.0	17.1	295	345	304	منتجات تربية الحيوانات
1.6	18.7	1 613	1 916	1 587	مشتقات نفطية
0.0	3.1	1 054	1 087	1 054	منتجات صناعات غذائية و زراعية
5.4	-3.5	836	806	793	منتجات نسيج وجلود والبسة
15.4	2.6	421	432	365	معادن لافلزية
11.9	0.7	3 186	3 209	2 847	منتجات معدنية والآت ومعدات
5.5	7.7	1 763	1 898	1 670	خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية
-1.9	-7.0	91	85	93	مفروشات
4.6	0.1	498	498	476	منتجات أخرى
<b>6.1</b>	<b>5.5</b>	<b>10 290</b>	<b>10 851</b>	<b>9 698</b>	<b>مجموع استيراد داخلي</b>
6.8	9.4	381	417	357	نفقات المقيمين في الخارج
<b>6.1</b>	<b>5.6</b>	<b>10 671</b>	<b>11 268</b>	<b>10 056</b>	<b>مجموع استيراد وطني</b>

بعد أن شهد الاستيراد فترة ركود نسبية، عاد ليسجل نسبة نمو ملحوظة في العام ٢٠٠٣: ١١,٩% من حيث القيمة و ٦,١% من حيث الحجم مقارنة بالعام ٢٠٠٢، وقدرت الزيادة في مؤشر قيم الوحدات بما نسبته ٥,٥%.

أثر ارتفاع أسعار المنتجات النفطية (البالغة نسبته ١٨,٧%) إلى حد كبير في أسعار السلع المستوردة. كما وسجلت قيم وحدات المنتجات الزراعية ارتفاعاً ملحوظاً، وخصوصاً قيم وحدات المنتجات الحيوانية (أسعار الحيوانات الحية).

كان من المفروض ان تسجل أسعار السلع المستوردة ارتفاعاً بنسبة أكبر نظراً إلى تدني قيمة العملة اللبنانية مقابل اليورو وذلك بسبب ارتباط هذه العملة الشديد بالدولار الأميركي: وفي الواقع، ارتفع سعر صرف اليورو في مقابل الدولار الأميركي وبالتالي في مقابل الليرة اللبنانية بنسبة ١٩,٦% في العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع السعر الوسطي المتداول في العام ٢٠٠٢. وفي لبنان، وبما أن أكثر من ثلث الواردات هي ذات منشأ أوروبي، كان من المفروض أن يؤدي ارتفاع سعر صرف اليورو، لولا بقيت العوامل الأخرى ثابتة، إلى ارتفاع أسعار الاستيراد إلى ما نسبته ٦,١%. وفي الحقيقة، ساهم عاملان إثنان في الحد من حدوث ارتفاع مماثل. فمن جهة، عمدت الدول الأوروبية إلى تخفيض أسعار التصدير، ومن جهة أخرى، استبدل لبنان السلع المستوردة من منطقة اليورو بسلع مستوردة من مصادر أخرى. وبالتالي، انخفضت قيمة الواردات القادمة من منطقة اليورو بأسعار صرف ثابتة بنسبة ٩,٩%.

#### جدول رقم ١٢

احتساب تأثير قيمة صرف اليورو على أسعار الاستيراد \*

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			الاستيراد حسب المنطقة *	
بأسعار صرف ثابتة	في اسعار صرف	في القيمة	٢٠٠٣	2003	2002	منطقة يورو
			بأسعار صرف ٢٠٠٢			
-9.9	19.6	7.7	3 157	3 775	3 505	منطقة يورو
-15.2	19.6	1.5	385	460	453	منها إيطاليا
١٣,٢	-	13.2	7 034	7 034	6 214	بلدان اخرى **
<b>4.9</b>	<b>6.1</b>	<b>11.2</b>	<b>10 191</b>	<b>10 810</b>	<b>9 719</b>	<b>المجموع</b>

\* حسب الاحصاءات الجمركية

\*\* افتراضاً أن أسعار عملات البلدان الاخرى لم تتغير

غير أن كميات المنتجات المستوردة من منطقة اليورو لم تتراجع بهذه النسبة، وذلك نتيجة انخفاض الأسعار باليورو التي عوضت إلى حد ما عن ارتفاع سعر صرف اليورو. لنأخذ على سبيل المثال المنتجات التي تستورد من إيطاليا التي تعتبر في طليعة الدول المصدرة إلى لبنان: انخفض الاستيراد بأسعار الصرف الثابتة بنسبة ١٥,٢% في حين ارتفعت قيم وحدات السلع المستوردة من هذا البلد بنسبة لا تتعدى ٩,٦%، أي أن الأسعار باليورو تراجعت بنسبة ٨,٤%. وبالتالي، انخفض حجم السلع المستوردة من إيطاليا بنسبة ٧,٤%.

أما السلع التي سجل استيرادها زيادة قوية من حيث الحجم فهي المعادن اللافلزية (١٥,١%) والمنتجات المعدنية (١١,٩%).



نتج هذا النمو في حجم الاستيراد عن العودة القوية للاستثمارات في العام ٢٠٠٣. وكما يتبين من الجدول رقم (١٣)، سجل استيراد سلع التجهيز المخصصة للتكوين القائم لرأس المال الثابت ارتفاعاً كبيراً في العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع ٢٠٠٢: ١٩,٨% من حيث القيمة و ١٧,٩% من حيث الحجم. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنّ قيم وحدات سلع التجهيز التي ارتفع مؤشرها بنسبة ١,٧%، لا تعكس أسعارها بدقة.

ويعود السبب الآخر وراء تنشيط عجلة الاستيراد إلى زيادة طلب الاستهلاك من قبل الأسر: ارتفعت نسبة استيراد السلع المخصصة لاستهلاك الأسر والتي تشكل ما يقارب نصف قيمة السلع المستوردة، بنسبة ٨,٢% من حيث القيمة و ٥,٦% من حيث الحجم.

جدول رقم ١٣  
استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٢-٢٠٠٣

جهة الاستعمال	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالكمية
استعمال وسيط في					
الزراعة وتربية الحيوانات	255	249	233	7.2	-8.9
انتاج الطاقة والصناعة	2 390	2 778	2 496	11.3	4.4
البناء	411	430	423	1.6	3.1
القطاعات الأخرى	957	1 128	1 015	11.2	6.0
مجموع الاستعمالات الوسيطة	4 013	4 586	4 167	10.0	3.8
الاستهلاك	4 707	5 093	4 969	2.5	5.6
تكوين رأس المال الثابت	978	1 172	1 153	1.7	17.9
<b>المجموع</b>	<b>9 698</b>	<b>10 851</b>	<b>10 290</b>	<b>5.5</b>	<b>6.1</b>

وإلى جانب أسعار المنتجات النفطية، سجلت أسعار الكثير من المواد الأولية الأخرى نسب ارتفاع هامة خلال سنة ٢٠٠٣. وبالتالي، ارتفعت قيمة وحدات المنتجات المخصصة لاستهلاك الوسيط بمعدل ١٠%، في حين كان حجم الواردات من هذه المنتجات يتطور باعتدال (+٣,٨%).

تمّ تقدير نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج للعام ١٩٩٧ على ضوء معطيات الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. ونظراً إلى عدم وجود دراسات مباشرة تتعلق بالفترة التي تلت العام ١٩٩٧، تمّ الافتراض أنّ هذه النفقات قد تطوّرت من حيث الحجم بحسب حركة المسافرين اللبنانيين إلى الخارج: +٦,٨% سنة ٢٠٠٣ مقارنة بسنة ٢٠٠٢.

واحتسب تطوّر قيمة النفقات من خلال اعتماد سعر الصرف الوسطي لليورو والدولار الأميركي بالنسبة لليرة اللبنانية كمؤشر للأسعار. في العام ٢٠٠٣، سجل سعر الصرف الوسطي لليورو زيادة بنسبة ١٩,٦% عما كان عليه في العام ٢٠٠٢، في حين استقرّ سعر

صرف الدولار الأميركي، مما أدى إلى اعتماد الرقم ٩،٤% لتقدير تأثير السعر على قيمة النفقات في الخارج.

## الفصل الثالث الاستهلاك

يشكل الاستهلاك النهائي الجزء الأهم من استعمالات السلع والخدمات ويمثل، بحسب السنوات، ما بين ٧٠ و ٧٥% من الموارد المتوافرة. ويشمل الاستهلاك الأسر (أو الاستهلاك الخاص) واستهلاك الإدارات العامة (أو الاستهلاك العام)؛ ويبيّن القسمان التاليان تفاصيل هذين النوعين من الاستهلاك.

### القسم الأول. استهلاك الأسر

نحصل على قيمة استهلاك الأسر من خلال تقدير الاستهلاك الخاص على الأراضي اللبنانية (الاستهلاك الداخلي) بعد خصم استهلاك السياح وزيادة قيمة نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج. وقد قدر هذا الاستهلاك خلال إعداد حسابات سنة ١٩٩٧ على أساس نتائج الاستقصاء حول ميزانية الأسر. أمّا بالنسبة للسنوات الأخرى، فكان تقدير استهلاك الأسر معتمداً بشكل غير مباشر على مؤشرات ملائمة.

يشير الجدول رقم (١٤) إلى تطوّر استهلاك الأسر بحسب مختلف مكوناته. وقد أعدّ مؤشر لأسعار الاستهلاك بهدف تقدير التطوّر الحقيقي للاستهلاك. ترد مصادر هذه الأرقام في الملحق.

جدول رقم ١٤  
استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٢-٢٠٠٣

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع المنتجات المستهلكة
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٣			
		٢٠٠٢	2003	2002	
1.1	2.0	6 275	6 400	6 209	مواد غذائية
-5.2	1.8	617	628	651	تبغ
2.9	7.4	1 619	1 739	1 573	منتجات نسيجية وجلدية وألبسة
3.6	2.7	1 855	1 905	1 791	طاقة وماء
6.5	6.5	1 907	2 032	1 792	سلع معمرة
5.2	7.4	2 108	2 264	2 004	منتجات صناعية أخرى
8.8	0.5	1 928	1 938	1 772	نقل ومواصلات
2.2	0.2	2 248	2 252	2 201	إيجار السكن
3.4	4.9	4 327	4 540	4 185	تعليم وصحة
5.2	2.9	2 420	2 491	2 301	خدمات أخرى
<b>3.4</b>	<b>3.5</b>	<b>25 306</b>	<b>26 189</b>	<b>24 479</b>	<b>مجموع الاستهلاك المحلي</b>
5.5	0.6	-777	-782	-737	- نفقات المسافرين الصافية
<b>3.3</b>	<b>3.6</b>	<b>24 529</b>	<b>25 407</b>	<b>23 742</b>	<b>= مجموع استهلاك الاسر</b>

بلغ معدّل نمو الاستهلاك الداخلي الخاص (استهلاك الأسر والسيّاح على الأراضي اللبنانية) ٣,٤% من حيث الحجم و ٣,٥% من حيث السعر في حين تميّزت الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ باستقرار نسبي في الأسعار ونمو بمعدّل ٢% سنوياً.

لم يكن تطوّر الاستهلاك الخاص مماثلاً بالنسبة لجميع أنماط الإنفاق، فقد سجّل الإنفاق على المواصلات وعلى شراء السلع المعمّرة نسبة نمو من حيث القيمة الفعلية تخطّت المعدّل العام، بينما تدنّت عنه بشكل واضح نسبة الإنفاق على التبغ.

تتناول الفقرات التالية بالتفصيل تقديرات الاستهلاك من حيث القيمة والحجم لكلّ من أنواع السلع المستهلكة المذكورة في الجداول الواردة في هذه الفقرات.

### (أ) استهلاك المواد الغذائية

تراجعت حصة استهلاك المواد الغذائية من الاستهلاك الداخلي الخاص من ٢٧,٩% في العام ١٩٩٧ إلى ٢٥,٧% في العام ٢٠٠٢ وإلى ٢٥,١% في العام ٢٠٠٣. وينسب هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بمعدّل ٢,٢% سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢. وفي العام ٢٠٠٣، ارتفعت أسعار التجزئة للمواد الغذائية بنسبة أكثر اعتدالاً من ارتفاع مجموع أسعار الاستهلاك (٢%). وفضلاً عن ذلك، لم تتخطى زيادة استهلاك المواد الغذائية من حيث الحجم معدّل نمو السكان العادي.

يفصّل الجدول رقم (١٥) قيمة استهلاك المواد الغذائية، ويبين التغيّر في أسعار مختلف المواد الغذائية، ممّا يسمح بتقييم النمو في حجم كل نوع من أنواع السلع المستهلكة.

#### جدول رقم ١٥

#### استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
منتجات زراعية	1 559	1 576	1.0	0.1
فواكه	740	732	-2.0	0.9
خضار	732	760	4.3	-0.5
نجليات ونباتات أخرى	87	85	-0.6	-1.4
منتجات حيوانية	473	515	4.1	4.5
منتجات الصناعات الغذائية	4 177	4 309	2.1	1.0
لحوم طازجة	1 048	1 057	-1.1	2.1
معجنات	860	869	0.4	0.6
منتجات الالبان	668	693	2.4	1.3
مواد دهنية	369	357	0.2	-3.3
سكاكر وشكولاتة	171	189	8.6	1.4
معلبات ومواد غذائية أخرى	625	654	1.6	3.0
مشروبات	437	490	12.5	-0.5
<b>المجموع</b>	<b>6 209</b>	<b>6 400</b>	<b>2.0</b>	<b>1.1</b>

- كانت كمية المنتجات الزراعية المستهلكة مستقرّة مع انخفاض طفيف في نسبة استهلاك الخضار تمّ تعويضه بارتفاع نسبة استهلاك الفاكهة.
- سجّل استهلاك منتجات تربية الحيوانات المكوّنة بشكل أساسي من الحليب والبيض الطازج زيادة من حيث الحجم بمعدل ٤,٣% سنوياً، ليستمر بذلك في التطوّر الذي شهده خلال السنوات السابقة.
- أمّا في ما يتعلّق بمنتجات الصناعات الغذائية، نلاحظ تنديماً ملحوظاً في نسبة استهلاك المواد الدهنية وتراجعاً خفيفاً في استهلاك المشروبات نتيجة الارتفاع الكبير التي سجّلته أسعارها.

### ب) استهلاك التبغ

استناداً إلى إحصاءات إدارة حصر التبغ والتبّاك، تراجع شراء التبغ المصنّع من قبل المقيمين وغير المقيمين في لبنان بشكل ملحوظ في العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢: فبعد أن شهدت مبيعات إدارة حصر التبغ والتبّاك تطوّراً معتدلاً في السنوات السابقة، تراجعت من ٩٩٤٤ طناً في العام ٢٠٠٢ إلى ٩٤١٤ طناً في العام ٢٠٠٣. كما أنّ كميات السجائر المستوردة انخفضت في الفترة الممتدة بين هاتين السنتين من ٧٦٣٦ طناً إلى ٧١٩٣ طناً. ومن ناحية أخرى تشير بيانات غرفة التجارة والصناعة في بيروت إلى أن أسعار التجزئة سجّلت ارتفاعاً بسيطاً.

### ت) الإنفاق الخاص على الملابس والأقمشة

تمثّل نفقات استهلاك الملابس والأقمشة نحو ٦,٤% من مجموع الاستهلاك العام للسلع والخدمات التسويقية، وقد بلغت هذه النسبة التي لم تكن قد تغيّرت بشكل ملحوظ منذ العام ١٩٩٧، ٦,٨% في العام ٢٠٠٣، خاصة ذلك أنّ قيمة استهلاك هذه الفئة من السلع تطوّرت بنسبة تفوق نسبة تطوّر أسعار مجموعة السلع المستهلكة (٧,٤% مقابل ٣,٥% لمؤشر الاستهلاك الداخلي الكلي).

ويعود السبب وراء هذا الارتفاع في الأسعار، وإنّ جزء منه، إلى الارتفاع النسبي في رسوم الاستهلاك المستوفاة على المنتجات النسيجية المستوردة: فقد بلغ معدّل الضرائب المفروضة على قيمة الواردات ٢١,٨% في العام ٢٠٠٣ مقابل ٢٠,٥% في العام ٢٠٠٢.

### ث) الاستهلاك الخاص للطاقة

يضم الاستهلاك الخاص للطاقة نفقات الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية، وقد بلغت نسبة هذا الاستهلاك في العام ١٩٩٧ ٦,٥% من ميزانية الأسر، ثم ارتفعت لتصل إلى ٧,٤% في العام ٢٠٠٢ و ٧,٢% في العام ٢٠٠٣. ويعزى هذا الارتفاع بشكل خاص إلى التقلّب في الأسعار: زيادة الأسعار ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ بنسبة تفوق المعدّل، وحصول تطوّر معاكس في العام ٢٠٠٣ قياساً بالعام ٢٠٠٢.

في العام ٢٠٠٣، زاد استهلاك الكهرباء بنسبة ٣,٨% واستقر معدل سعر الكيلوواط/ساعة. (تجدر الإشارة إلى أن السعر المتوسط يمكن أن يتغير رغم ثبوت التعرفة وذلك بحسب درجة تركيز الاستهلاك كون التعرفة تصاعدية).

ونظراً إلى عدم وجود احصاءات جديدة، تمّ تقدير استهلاك المياه على افتراض أنها تتبع وتيرة نمو السكان أيّ انها تزداد بنسبة ١,٣% سنوياً، أمّا الأسعار فلم تتغيّر.

جدول رقم ١٦  
استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
كهرباء	633	656	-0.1	3.8
ماء	151	153	0.0	1.3
مشتقات نفطية	1 003	1 092	4.9	3.8
محروقات صلبة	4	4	...	...
<b>المجموع</b>	<b>1 791</b>	<b>1 905</b>	<b>2.7</b>	<b>3.6</b>

من جهة أخرى، شهد استهلاك المشتقات النفطية تطوراً مماثلاً تقريباً لتطور الاستهلاك الإجمالي، وقد صاحب ذلك ارتفاعاً معتدلاً في الأسعار (٤,٩%)، مقابل ارتفاع أسعار استيراد هذه المواد بما نسبته ١٨,٩%. ويعزى السبب في ذلك إلى التخفيض النسبي للضرائب التي تفرضها الدولة: فقد انخفض معدل الضرائب على قيمة الاستيراد من ٦٤,٢% في العام ٢٠٠٢ إلى ٥٦,٥% في العام ٢٠٠٣.

نذكر أن استهلاك الأسر للمشتقات النفطية يقوم على نوعين من الاستعمال: استخدام خاص بالمواصلات (الوقود أو البنزين للسيارات الخاصة) واستخدام منزلي لوسائل التدفئة والطبخ (المازوت وغاز البوتان).

ارتفعت كميات البنزين المستهلكة بنسبة ٦,٨% في العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٢، وارتفعت أسعاره بنسبة ١,٨% فقط (ارتفع السعر المتوسط للعشرين ليتر من ٢٠٥٩٢ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٩٦٤ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣).

لا نعرف كميات المازوت المستهلكة من قبل الأسر على وجه الدقة وربما تأثرت من الارتفاع الشديد لسعر هذا النوع من الوقود (٢٢,٦%).

أمّا في ما يتعلّق بالغاز المنزلي فقد زاد استهلاكه من حيث الحجم بنحو ٢%، وارتفع السعر المتوسط للقرورة سعة ١٠ كغ من ٩٦٧٠ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ١٠٦٨٦ في العام ٢٠٠٣، أيّ انها ارتفعت بنسبة ١٠,٥%.

## ج) شراء سلع التجهيز من قبل الأسر

نما إنفاق الأسر على شراء سلع التجهيز بشكل ملحوظ في العام ٢٠٠٣ بعد أن كان قد شهد فترة تراجع: ١٣,٤% من حيث القيمة و ٦,٥% من حيث الحجم. وبعد أن تراجعت نسبته من الميزانية من ٩,٣% في العام ١٩٩٧ إلى ٧,٤% في العام ٢٠٠٢ عادت وارتفعت إلى ٨% في العام ٢٠٠٣، ويعزى هذا التطور إلى إقبال الأسر على شراء السيارات.

يحتل شراء السيارات المرتبة الأولى في سلم الانفاق على سلع التجهيز (٦٥% في العام ٢٠٠٣). وقد تراجع عدد السيارات المستوردة من ٣٨,٠٨٣ وحدة في العام ١٩٩٧ إلى ٢٧,٢٨٦ وحدة في العام ٢٠٠٢ ثم ارتفع في العام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٣١,٠٦٨ وحدة.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار تطور مختلف فئات السيارات، نلاحظ أنّ شراء السيارات الخاصة نما بنسبة ١١,٢% من حيث الحجم ونظراً إلى ارتفاع الأسعار ارتفع انفاق الأسر على شراء السيارات بنسبة ٢١,٨% في العام ٢٠٠٣.

### جدول رقم ١٧

#### شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
السيارات	1 101	1 341	9.6	11.2
الآت وتجهيزات	476	453	0.2	-4.9
مفروشات	215	239	3.1	7.5
<b>المجموع</b>	<b>1 792</b>	<b>2 032</b>	<b>6.5</b>	<b>6.5</b>

يتبين أيضاً أنّ شراء المفروشات قد زاد بما نسبته ١٠,٧% من حيث القيمة و ٧,٥% من حيث الحجم.

ومن ناحية أخرى، تراجع الانفاق على شراء الآلات والأدوات الكهربائية المنزلية بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال، انخفض استيراد البرادات من ٢٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ٢٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣، كما وانخفض استيراد أجهزة التلفزيون من ٨٢ إلى ٦٩ مليار ليرة لبنانية.

## ح) استهلاك سلع مصنعة أخرى

تشمل "السلع المصنعة الأخرى" الفئات التالية: المنتجات الكيماوية والصيدلانية التي تستخدم للعناية الشخصية، ومواد التنظيف، ومنتجات دور النشر، والألعاب، والآلات الموسيقية، والادوات للبصريات وللدقة، والمجوهرات وأخيراً منتجات متفرقة زجاجية أو فخارية أو معدنية. يبيّن الجدول رقم (١٨) تطوّر استهلاك هذه السلع.

### جدول رقم ١٨

استهلاك الأسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
أدوية ومواد كيميائية	1 122	1 286	13.9	0.5
منشورات	319	387	5.9	14.4
ألعاب وأدوات مختلفة	205	216	-5.0	10.8
مجوهرات	160	166	-8.5	13.2
منتجات زجاجية ومعدنية	114	110	2.5	-5.6
منتجات أخرى	85	101	0.8	18.1
<b>المجموع</b>	<b>2 004</b>	<b>2 264</b>	<b>7.4</b>	<b>5.2</b>

- تعتبر المنتجات الكيماوية والصيدلانية الأهم في هذه المجموعة فهي تشكّل نحو ٥% من مجمل الاستهلاك المحلي الخاص. وفي الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢، عرف حجم استهلاك هذه السلع نمواً بما معدله ٣,٢% نتيجة انخفاض الأسعار بنسبة ١,٢% سنوياً. وفي العام ٢٠٠٣، سجّلت أسعار هذه السلع ارتفاعاً قوياً (١٣,٩%) ممّا أدى إلى ركود حجم الاستهلاك.
- تتضمّن منتجات دور النشر في الأساس الصحف والمجلات والكتب بما فيها الكتب المدرسية. وبعد أن شهد استهلاك هذه المنتجات فترة ركود (معدّل نمو من حيث الحجم لا يتعدّى ٠,٨% سنوياً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢)، استعاد هذا الاستهلاك زخمه في العام ٢٠٠٣ بنسبة ١٤,٤% من حيث الحجم وارتفعت الأسعار بنسبة ٥,٩%.
- أما استهلاك السلع الأخرى مثل الألعاب والآلات الموسيقية والادوات للبصريات وللدقة والمجوهرات والمنتجات الزجاجية والمعدنية والخزف... فقد تبع وتيرة النمو التي سجّلها استهلاك منتجات دور النشر. ويصعب تقدير تطوّر لهجة الحجم بسبب عدم وجود أي مراقبة للأسعار تتسم بالموثوقية. وقد تمّ تقدير تلك الأسعار انطلاقاً من قيم الوحدات عند استيرادها مع الأخذ بعين الاعتبار تغيّر الضرائب. ويتبيّن أنّ الميل العام لقيم وحدات تلك المنتجات لدى استيرادها عرف تراجعاً بالإجمال مما يعكس، جزئياً، تدني نوعية المنتجات المستوردة أو على الأقل تغيّراً في تركيبها.



## خ) الإنفاق الخاص على النقل والمواصلات

تابع إنفاق الأسر والسيّاح على النقل والمواصلات وتيرة النمو التي سجّلها في الأعوام السابقة: فقد زاد بمعدل ٦,٤% سنوياً بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٨,٨% في العام ٢٠٠٣. ويأتي ذلك نتيجة زيادة استعمال وسائل النقل المشترك والانتشار السريع لاستعمال الهاتف الخليوي. وقد ارتفعت أسعار هذه الخدمات بنسبة معتدلة.

جدول رقم ١٩

الاستهلاك المحلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
النقل البري	686	719	1.3	4.8
النقل الجوي والسفريات	296	319	0.0	7.7
البريد والمواصلات	790	891	0.0	12.7
<b>المجموع</b>	<b>1 772</b>	<b>1 938</b>	<b>0.5</b>	<b>8.8</b>

في العام ٢٠٠٣، زادت نفقات الأسر والمسافرين على خدمات النقل البري بنحو ٤,٨% سنوياً من حيث الحجم و ٦,٢% من حيث القيمة، بعد أن كانت قد شهدت ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ نسبة نمو أبطأ بلغت نحو ٢% سنوياً من حيث القيمة والحجم. أما الأسعار التي كانت قد مرت بفترة استقرار، فقد شهدت في العام ٢٠٠٣ نمواً طفيفاً (١,٣%). وبالتالي، ارتفعت قيمة استهلاك وسائل النقل البري من ٦١٢ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٦٨٦ مليار في العام ٢٠٠٢ و ٧١٩ مليار في العام ٢٠٠٣.

يساوي الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل الجوي قيمة تذاكر السفر التي تبيعها وكالات السفر داخل الأراضي اللبنانية. ويمكن معرفة أرقام هذه المبيعات بفضل الاحصاءات التي تقوم بها IATA. ارتفع بيع تذاكر السفر جواً على الأراضي اللبنانية من ١٨٨ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٢٩٦ مليار في العام ٢٠٠٢ و ٣١٩ مليار في العام ٢٠٠٣، أي أنها سجّلت نسبة نمو اسمي وسطي بنسبة ٩,٥% سنوياً ما بين الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٧,٧% في العام ٢٠٠٣. وفي الواقع، بلغ معدل نمو عدد المسافرين بالكيلومترات ما نسبته ٦,٤% ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، وارتفعت الأسعار بمعدل ٢,٩% سنوياً. لم يكن بالإمكان مراقبة أسعار سنة ٢٠٠٣ فاعتبرت أنها لم تتغير في إعداد الحسابات.

أما بالنسبة إلى إنفاق الأسر على البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية فقد تضاعف تقريباً في غضون خمس سنوات ليرتفع من ٣٥٧ مليار ليرة لبنانية إلى ٧٠٦ مليار بين الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٢: أي أنه سجّل زيادة متوسطة تصل إلى ١٤,٦% سنوياً. في العام ٢٠٠٣، زادت نفقات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة ١٢,٧%، في حين بقيت الأسعار مستقرة خلال هذه الفترة باستثناء العام ٢٠٠٢، حيث ارتفعت إثر فرض الضريبة على القيمة المضافة.

## د) القيمة التاجيرية للسكن

في ظلّ عدم وجود إحصاءات عن تطوّر السكن، تمّ اعتبار الزيادة في عدد المنازل المسكونة مساوية لعدد الزيجات المسجّلة سنوياً صافياً إعادة استخدام المساكن. وفي العام ٢٠٠٣، كان عدد هذه المنازل الجديدة يمثل ٢,٢% من نسبة المنازل المسكونة في العام ٢٠٠٢. من جهة أخرى، لاحظنا استقراراً في القيم التاجيرية المتوسطة بعد إنخفاض لوحظ في سنة ١٩٨٨ وهكذا قدّرت ضمن إطار الاستقصاء حول معيشة الأسر بـ ٢٠٥٩ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧، و ٢٢٠١ مليار في العام ٢٠٠٢ و ٢٢٥٢ مليار في العام ٢٠٠٣.

## ذ) استهلاك خدمات التعليم والخدمات الصحية

في العام ٢٠٠٣، بلغت الخدمات الإجتماعية التسويقية نسبة ١٧,٩% من مجموع الاستهلاك الخاص في حين بلغت هذه النسبة ١٧,٣% في العام ٢٠٠٢ و ١٤,٦% في العام ١٩٩٧. ويعزى النمو الحاصل في العام ٢٠٠٣ إلى زيادة استهلاك هذه الخدمات إنّ من حيث الحجم (٣,٤%) أو من حيث السعر (٤,٩%). أمّا في فترة الخمس سنوات السابقة، زادت هذه النفقات في ميزانية الأسر بفعل ارتفاع الأسعار (بمعدل ٤,٠% سنوياً مع نمو من حيث الحجم بمعدّل ١,٧% سنوياً).

سجّلت خدمات التعليم نمواً يفوق بنسبة ضئيلة نمو خدمات الصحة إنّ من حيث الحجم أو من حيث القيمة، كما يتبين من الجدول رقم (٢٠) التالي.

### جدول رقم ٢٠

استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
التعليم	2 550	2 788	5.7	3.5
الصحة	1 636	1 752	3.7	3.2
المجموع	4 185	4 540	4.9	3.4

بلغت أفساط التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي ٢٧٨٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ أيّ بما يزيد بنسبة ٩,٤% عن العام ٢٠٠٢. وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار (٥,٧%) وكمية خدمات التعليم المستهلكة (٣,٥%). وفي حين أنّ القسط المتوسطي للتلميذ الواحد استمر في الاتجاه السابق نحو الارتفاع (٥,٤%)، سجّل ارتياد مؤسسات التعليم الخاص زيادة أكبر (٣,٥% مقابل ١,٣% ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢). ويعزى هذا النمو بجزئه الأكبر إلى انتشار الجامعات الخاصة.

والواقع أنّ عدد الطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة ارتفع من ٣٨٢٠٢ في العام ١٩٩٧ إلى ٥٤٠١٩ في العام ٢٠٠٢ و ٥٧٨٤١ في العام ٢٠٠٣، أيّ أنّه سجّل معدّل نمو متوسطي بنسبة ٧,٢% ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٧,١% في العام ٢٠٠٣.

في المقابل، وفي الفترات عينها، تراجع عدد التلامذة المنتسبين إلى المدارس الخاصة من ٥١٠٧٤٠ إلى ٤٩٢٤٠٢ (بمعدل ٠,٨% سنوياً) ثم استعاد زخمه ليصل إلى ٥٠٢٦٢٩ (٢,٣+%). وفي الإجمال، ارتفع ثقل نفقات التعليم في ميزانية الاسرة من ٨,٥% في العام ١٩٩٧ إلى ١٠,٥% في العام ٢٠٠٢ و ١٠,٩% في العام ٢٠٠٣.

أما تطوّر الخدمات الصحية فلا يمكننا معرفته كما بالنسبة لباقي الخدمات. وإذا ما افترضنا أنّ هذا التطوّر مرتبطاً بنمو كمية الأدوية المستوردة، تكون الخدمات الصحية الخاصة قد تطوّرت بمعدل ٢,٤% سنوياً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٣,٢% في العام ٢٠٠٣. وقد أظهرت كشوفات أسعار الخدمات الصحية ارتفاعاً في هذه الأسعار خلال هاتين الفترتين يصل إلى ٢,١% سنوياً و ٣,٧% على التوالي. وبالتالي، تكون النفقات الصحية قد ارتفعت بمعدل ٤,٥% سنوياً ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٧,١% في العام ٢٠٠٣. وتبعاً لهذا التطوّر، بلغت نسبة النفقات الصحية في استهلاك الأسر ٦,٩% بعد أن كانت ٦,٨% في العام ٢٠٠٢ و ٦,١% في العام ١٩٩٧.

### (ر) استهلاك الخدمات الفردية

تشكل الخدمات الفردية بين ٨ و ٩% من إجمالي نفقات الأسر والسياح على الأراضي اللبنانية، وهي تشمل خدمات الفنادق والمطاعم وخدمات الصيانة والتصليح وخدمات متفرقة مثل خدمات التسلية والعناية الشخصية والتنظيف المنزلي. وقد عرفت هذه الخدمات في الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ ارتفاعاً بمعدل متوسط يصل إلى ٤,٠% من حيث القيمة الحقيقية وإلى ٣,٠% من حيث القيمة الجارية وذلك نتيجة لميل الأسعار إلى الانخفاض (معدل متوسط بلغت نسبته ١,٠% سنوياً بالرغم من ارتفاع هذه الأسعار في العام ٢٠٠٢ إثر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة). في العام ٢٠٠٣، تطوّرت هذه الخدمات بنسب أقوى: ٥,٢% من حيث الحجم و ٨,٤% من حيث القيمة.

يبين الجدول رقم (٢١) أنواع هذه الخدمات وتطوّرها بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

<sup>4</sup> يشير الاستقصاء الذي جرى لدى المؤسسات الكبيرة الحجم التي شملت ٤٣ مستشفى إلى أنّ أرقام مقبوضات هذه المستشفيات نما في العام ٢٠٠٣ بنسبة ٧,٥% مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

جدول رقم ٢١  
استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
فنادق ومطاعم	1 001	1 093	5.3	3.7
تصليحات وصيانة	194	198	3.8	-2.0
تأمين وبنوك	352	429	0.0	22.1
خدمات اخرى	754	772	1.2	1.2
<b>المجموع</b>	<b>2 301</b>	<b>2 491</b>	<b>2.9</b>	<b>5.2</b>

يعتمد قطاع الفنادق والمطاعم على حركة السياح وعلى نمو مستوى معيشة السكان المقيمين. في العام ٢٠٠٣، تراجع معدل نمو قدوم المسافرين الأجانب عن السنوات السابقة، إذ بلغ ٦,٢% مقابل 12,٥% في العام ٢٠٠٢ و ١٤,3% في العام ٢٠٠١. وارتفعت نسبة ارتياد الفنادق والمطاعم من قبل المقيمين في لبنان بنسبة ١,٣% سنوياً.

#### القسم الثاني. الاستهلاك العام

يعتبر الاستهلاك العام مساوياً لإنتاج الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة. وقد ورد تقدير قيمة هذه الخدمات في الفصل المتعلق بالإنتاج (انظر الفصل الأول القسم الثامن).

في الواقع، يتضمّن الاستهلاك العام إلى جانب قيمة الخدمات الجماعية، كلفة إنتاج الخدمات الفردية المجانية (أو شبه المجانية) مثل خدمات التعليم وخدمات الرعاية الصحية التي تقدّمها المؤسسات العامة. وبالعادة، تجرى تقديرات منفصلة لهذه الخدمات. إلا أن نظام المحاسبة العامة لا يسمح حالياً بإنشاء حساب منفصل للخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الإدارات العامة، وإنما يمكن استخلاص العناصر الأساسية الداخلة في احتساب قيمة تلك الخدمات. يبيّن الجدول رقم (٢٢) نفقات التعليم كما وردت في قطع حسابات الدولة للتعليم الابتدائي والثانوي وفي حسابات الجامعة اللبنانية للتعليم العالي. ويبين الجدول أيضاً المبالغ المدفوعة من قبل وزارة الصحة على خدمات الاستشفاء على حساب الدولة.

جدول رقم ٢٢  
تقدير تكلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠٢-٢٠٠٣

مليار ليرة لبنانية					
نوع الخدمة	1999	2000	2001	2002	2003
التعليم الابتدائي والثانوي					
الاجور	380	391	447	460	499
استهلاك سلع وخدمات	19	20	23	22	23
المجموع	399	411	470	482	522
الجامعة اللبنانية					
الاجور	108	113	118	128	133 <sup>e</sup>
استهلاك سلع وخدمات	16	15	21	16	17 <sup>e</sup>
المجموع	124	128	139	144	150 <sup>e</sup>
مجموع التعليم	523	540	580	599	672 <sup>e</sup>
نفقات استشفاء	132	190	182	217	274
<b>مجموع الخدمات الاجتماعية</b>	<b>665</b>	<b>730</b>	<b>762</b>	<b>816</b>	<b>946<sup>e</sup></b>

<sup>e</sup> ارقام تقديرية ومؤقتة

ومن أجل إتمام تقدير تكاليف تلك الخدمات يتعين إضافة تقييم اهتلاك المباني المدرسية والجامعية التابعة للدولة وتخصيص جزء من النفقات المصرفية التي تتكبدها الدولة لتغطية عجزها.

يبدو نمو حجم خدمات التعليم الرسمي، إذا ما تمّ قياسها بتطور عدد التلامذة والطلاب المنتسبين سنوياً، مختلفاً تماماً عن نمو قيمة هذه الخدمات: ففي المرحلتين الابتدائية والثانوية، ارتفع عدد التلامذة المسجلين في المدارس الرسمية والخاصة المجانية من ٤٣٤ ألفاً في العامين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٤٩٠،٧ ألفاً في العامين ٢٠٠١-٢٠٠٢، ثم انخفض إلى ٤٦٢،٦ ألفاً في العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أيّ أنه سجلّ معدل نمو متوسط بنسبة ٤،٢% سنوياً في حين أنّ معدل نمو التكاليف بلغت نسبته ٦،٥% سنوياً ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ ليصل إلى ٤٨٢ مليار ليرة لبنانية. وفي العام ٢٠٠٣، ارتفعت هذه التكاليف بنسبة ٨،٣% لتصل إلى ٥٢٢ مليار ليرة لبنانية، في حين انخفض عدد التلامذة المسجلين بنسبة ٥،٧%.

أمّا في ما يتعلّق بالجامعة اللبنانية، فقد ارتفعت تكاليف التعليم ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ بنفس الوتيرة التي تبعثها زيادة عدد الطلاب: فقد ارتفع عدد الطلاب المسجلين خلال هذه الفترة من ٥٩٧٢٧ إلى ٧٠٧١١، أيّ بنسبة ٥،٨% سنوياً في حين بلغ معدل النمو المتوسطي السنوي ٥،١%.

وفي العام ٢٠٠٣، انقلب هذا الميل، إذ تراجع عدد الطلاب المسجلين إلى ٦٥٥٣٠ (أيّ - ٧،٣%). أمّا التكاليف فهي غير مرنة وغير قابلة للتدني نسبة الى تدني عدد الطلاب.

## الفصل الرابع الاستثمار

### القسم الأول. التكوين القائم لرأس المال الثابت

بالإجمال، يتم احتساب التكوين القائم لرأس المال الثابت بإضافة قيمة إنتاج سلع التجهيز التي تشتريها المؤسسات والإدارات، إلى قيمة إنتاج قطاع البناء. وبما أنه يتم استيراد الجزء الأكبر من هذه السلع فإن إحصاءات التجارة الخارجية تعطي المؤشرات اللازمة لتقدير تلك القيمة. يظهر الجدول رقم (٢٣) العناصر التي شكلت التكوين القائم لرأس المال وتطورَه في العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

#### جدول رقم ٢٣

#### التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع الراسمال الثابت	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
أبنية وأشغال عامة	3 739	3 957	2.0	3.7
آلات ومعدّات	1 172	1 286	1.0	8.6
مفروشات	240	256	-6.7	14.6
منتجات أخرى	328	363	4.1	6.2
<b>المجموع</b>	<b>5 479</b>	<b>5 862</b>	<b>1.5</b>	<b>5.4</b>

بعد ميل واضح نحو الإنخفاض، ازدهرت الاستثمارات في العام ٢٠٠٣. وقد سبق وذكرنا في (الفصل الأول، القسم الرابع) الانتعاش الذي شهده قطاع البناء: +٥,٨% من حيث القيمة و+٣,٧% من حيث الحجم في العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢، مقابل ما معدله -٣% سنوياً ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢. كما وانتعشت الاستثمارات في سلع التجهيز: +٩,٥% من حيث القيمة و+٩% من حيث الحجم مقابل مع ما معدله -١,٣% سنوياً خلال فترة الخمس سنوات السابقة. وبالتالي، نما مجموع الاستثمارات المادية بنسبة ٧% من حيث القيمة و٥,٤% من حيث الحجم في العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

أمّا تقلبات الأسعار المستعملة في احتساب تقلبات السلع الاستثمارية من حيث الحجم، فهي أسعار البناء بالنسبة للمباني والأشغال العامة (راجع الفصل ١ القسم الرابع). وفي ظل غياب الرصد المباشر، فإن أسعار سلع التجهيز التي اعتمدت هي قيم الوحدات عند استيراد تلك السلع مضافاً إليها الضرائب. في هذه الحالة، فإن تقلبات الأسعار قد تكون ناجمة جزئياً عن تغيير النوعية.

## توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت بين القطاع الخاص والقطاع العام

لا يمكن معرفة التكوين القائم لرأس المال الثابت الخاص بالمؤسسات بصورة مباشرة، وإنما يتم استنتاجه من خلال احتساب الفرق بين قيمته الإجمالية والقيمة الإجمالية للاستثمارات العامة. وبالتالي، لا نحصى استثمارات كل المؤسسات بل استثمارات القطاع الخاص فقط. في الواقع، تتضمن الاستثمارات العامة، إضافة إلى التكوين القائم لرأس المال الثابت للإدارات العامة، النفقات على شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشكل جزءاً من التكوين القائم لرأس المال الثابت لمؤسسات الإنتاج العامة.

### جدول رقم ٢٤

توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣

القطاع	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣
القطاع الخاص	4 972	4 902	1.4	9.5
القطاع العام	1 002	889	2.0	-13.1
<b>المجموع</b>	<b>5 479</b>	<b>5 862</b>	<b>1.5</b>	<b>5.4</b>

أما الاستثمارات العامة فتقدّر استناداً إلى حسابات الدولة والإدارات العامة المستقلة ومنها مجلس الإنماء والإعمار.

وبخلاف الاستثمارات الخاصة، استمرت الاستثمارات العامة في التراجع: ١١,١% من حيث القيمة في العام ٢٠٠٣ بعد الانخفاض بمعدل ٨,٥% سنوياً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢.

### القسم الثاني. التغير في المخزون

لا يمكن الحصول على أية إحصاءات عن المخزون من المؤسسات. فالتغيرات في المخزونات الواردة في الحسابات تمّ إدخالها للتسوية بين استخدامات الموارد من السلع والخدمات من سنة إلى أخرى. أما المخزونات الكبيرة التي تمّ تكوينها في العام ٢٠٠١ تحسباً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة (٦٠٨ مليار ليرة لبنانية) فقد سحب جزء منها في العام ٢٠٠٢ (٣٥٧ مليار ليرة لبنانية) والجزء الآخر في العام ٢٠٠٣ (١٢٩ مليار ليرة لبنانية).

أما الأسعار المستعملة في احتساب التغير في المخزون من حيث الحجم فهي قيم الوحدات عند استيراد السلع التي تودع في المخزون. وقد قدرّ التغير في المخزون بـ ١٢٧- مليار ليرة لبنانية من حيث الحجم في العام ٢٠٠٣.

## الفصل الخامس الصادرات

بحسب المفاهيم المتعارف عليها، تتضمن الصادرات السلع المصدّرة من الأراضي اللبنانية ونفقات السياح داخل الأراضي اللبنانية.

تابعت الصادرات النمو الذي بدأ في العام ٢٠٠١: ١٤% في العام ٢٠٠١، ١٣,٥% في العام ٢٠٠٢ و ٩% في العام ٢٠٠٣. تظهر الفقرات التالية تطوّر الصادرات في مختلف القطاعات وقد أعطيت تفاصيلها في الجدول رقم (٢٥).

استنتجت الأسعار التي اعتمدت لتقييم التقلبات في حجم السلع المصدّرة، من الإحصاءات الجمركية من خلال قسمة القيم على الكميات . ومن المفترض أن تكون أسعار الخدمات قد بقيت ثابتة. أمّا مؤشر أسعار نفقات السياح في لبنان فيفترض أنه يساوي مؤشر أسعار الاستهلاك.

جدول رقم ٢٥  
تصدير السلع والخدمات الى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٢-٢٠٠٣

نوع المنتج	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	التغير بالكمية	التغير بالأسعار
الصادرات الزراعية	226	262	16.0	4.8
منتجات زراعية	203	226	11.2	6.7
منتجات حيوانية	23	36	58.4	-7.5
الصادرات الصناعية	2 022	2 349	16.2	1.3
منتجات الصناعات الغذائية و الزراعية	166	247	49.0	-2.8
منتجات النسيج والجلود والألبسة	291	321	10.5	5.6
المعادن اللافلزية	108	185	72.0	-7.8
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	672	781	16.3	5.7
خشب ومطاط ومنتجات كيميائية	303	326	7.5	2.4
مفروشات	31	32	2.9	12.9
منتجات الأخرى	452	456	0.9	-4.9
مجموع تصدير السلع	2 248	2 611	16.1	1.6
تصدير الخدمات الصافية	1 244	1 134	-8.8	0.0
مواصلات	187	172	-7.9	0.0
خدمات للمؤسسات	205	245	19.3	0.0
تجارة	852	718	-15.8	0.0
<b>التصدير الى الخارج</b>	<b>3 492</b>	<b>3 788</b>	<b>7.2</b>	<b>1.1</b>
نفقات السياح	1 094	1 158	5.9	3.5
<b>المجموع الاجمالي</b>	<b>4 586</b>	<b>4 904</b>	<b>6.9</b>	<b>1.7</b>



## أ) الصادرات الزراعية

إنّ قيمة الصادرات الزراعية الواردة في الحسابات أعلى بكثير من تلك الواردة في الإحصاءات الجمركية. وتتراوح معاملات التصحيح التي طبقت بين ١,٥ و ٣ بحسب ضرورات توازن حسابات الاستعمالات/الموارد الخاصة بالمنتجات الزراعية. ويبدو أنّ الصادرات الزراعية، بعد تصحيحها، سجّلت نمواً قوياً إنّ من حيث الحجم (١٦%) أو من حيث القيمة (٢١%)، وذلك بعد أنّ كانت قد شهدت فترة تراجع: انخفضت قيمة المنتجات الزراعية المصدّرة من ٣٣١ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٢٢٦ مليار في العام ٢٠٠٢ (أيّ أنّها تراجعت بمعدّل ٧,٦% سنوياً) ثم عادت وارتفعت لتصل إلى ٢٧٤ مليار في العام ٢٠٠٣. ويعود الجزء الأكبر من هذا الانخفاض الحاصل ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ إلى انخفاض الأسعار بنسبة (٤,٦%) بعد أن تراجعت كمية الصادرات بمعدّل وسطي نسبته ٣% سنوياً.

## ب) الصادرات الصناعية

كما هي الحال بالنسبة للصادرات الزراعية، عدّلت الإحصاءات الجمركية المتعلقة بصادرات بعض المنتجات المصنّعة ولكن أتت الزيادات على الأرقام الرسمية بنسب أقلّ بكثير.

في العام ٢٠٠٣، تابعت الصادرات الصناعية وتيرة النمو الذي بدأ في العام ٢٠٠٠: ١٨,٢% من حيث القيمة. بخلاف فترة الانخفاض السابقة، ارتفعت أسعار التصدير بنسبة ٢,١% ممّا جعل معدّل النمو الحقيقي يبلغ ١٥,٨%.

في الواقع، كلّ هذه الأرقام لا تعبر عن الحقيقة بدقة بسبب إدراج سبائك الذهب في قائمة منتجات صناعات المعادن والآلات والمعدّات. وإذا ما استثنينا سبائك الذهب، يتبيّن لنا أنّ الصادرات الصناعية سجّلت نمواً بنسبة أقلّ: ١,٥% من حيث القيمة و ٢,٧% من حيث الحجم.

وكما يتبيّن من الجدول رقم (٢٦)، تضاعفت الصادرات من الذهب أربع مرّات ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ وصاحب ذلك ارتفاعاً في أسعار الذهب بنسبة ٢١% في العام ٢٠٠٢ و ١٥% في العام ٢٠٠٣.

جدول رقم ٢٦  
تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٠-٢٠٠٣

معدّل التغيّر السنوي بالنسبة المئوية							
2003	2002	2001	2003	2002	2001	2000	
174.7	118.6	22.8	535.2	194.8	89.2	72.6	القيمة بالمليار ل.ل.
138.8	80.4	21.2	35 001	14 656	8 126	6 704	الكمية بالكغ
15.0	21.2	1.3	15.3	13.3	11.0	10.8	سعر الكيلو بالمليون ل.ل.

وبالتالي، فإنّ صادرات المنتجات الصناعية من معادن وآلات ومعدّات، ما عدا الذهب، تراجعت من ٤٧٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ٢٩١ مليار في العام ٢٠٠٣، أيّ أنّها سجّلت تراجعاً بنسبة ٣٩% من حيث القيمة. ويعزى هذا الانخفاض بجزء منه إلى

انخفاض الأسعار (٨%)، وبذلك تكون الصادرات من حيث الحجم قد انخفضت بنسبة ٣٣,٧%.

أمّا القطاعان اللذين ازدهرت صادراتهما فهما صناعات المعادن اللافلزية (٥٨,٣% من حيث القيمة) ومنتجات الصناعات الغذائية (٥١,٤%). ويعود السبب وراء ازدهار صادرات صناعات المعادن اللافلزية بنسبة ٦٣ مليار ليرة لبنانية في الأساس إلى ازدهار صادرات الأسمنت التي ارتفعت قيمتها من ٢١ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ٥٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ أي بزيادة ٣٧ مليار.

أمّا منتجات الصناعات الغذائية التي سجّلت صادراتها أكبر نسبة نمو فهي التالية: المعجنات الغذائية (ارتفعت من ١٠,٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ٢٦ مليار في العام ٢٠٠٣)، والمياه المعدنية والمشروبات الأخرى غير الكحولية (من ٩,٤ إلى ٢٣,٨ مليار)، والسكري (من ٣٢ إلى ٥١ مليار) والمعلّبات الغذائية (من ٥٢,٣ إلى ٦٦,٧ مليار) وأخيراً المشروبات الكحولية (من ١٥,١ إلى ١٩,٣ مليار).

### ج) تصدير الخدمات

لم يتمّ إحصاء تبادل الخدمات مع الخارج بشكل جيّد بعد. فالمبالغ الصافية المحصّلة مقابل الخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية وحدها يمكن معرفتها بصورة منتظمة. وقد أهملت الصادرات الصافية لخدمات النقل. وقدّرت الخدمات الصافية المصدّرة إلى المؤسسات بفضل الاستقصاء الذي جرى مع مؤسسات كبيرة الحجم في العام ٢٠٠٤. أمّا إيرادات التجارة الثلاثية الواردة في الحسابات فهي تقريبية.

استمرت الإيرادات الصافية الوافدة للمديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في التراجع الذي كان قد بدأ في العام ٢٠٠٠، بعد أن كانت قد سجّلت نمواً ملحوظاً ما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩.

أمّا أرقام المبيعات التي حققتها في الخارج الشركات اللبنانية التي تقدّم الخدمات للمؤسسات، صافية من مدفوعات الخدمات لغير المقيمين، فقد ارتفعت بحسب تصريحات المؤسسات الكبيرة الحجم لتصل إلى ٢٠٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ و ٢٤٥ مليار في العام ٢٠٠٣ أي أنها سجّلت زيادة بنسبة ١٩,٣%.

أمّا معدّل النمو المعتمد لتقدير الإيرادات الصافية للتجارة الثلاثية فهو معدّل حركة العبور وإعادة التصدير. وبعد أن شهد فترة تراجع ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ بمعدّل ٤,٣% سنوياً، انتعش هذا القطاع في العام ٢٠٠١ (٩,١%) وفي العام ٢٠٠٢ (١٨,٧%)، ثم تراجع مجدداً سنة ٢٠٠٣ بنسبة ١٥,٨%.

<sup>5</sup> أظهر هذا الاستقصاء أنّ أرقام الصادرات من الخدمات الواردة في حسابات ١٩٩٧-٢٠٠٢ ناقصة تماماً.

## د) نفقات السيّاح

من المتعارف عليه أنّ معدّل نمو حجم نفقات السيّاح والمسافرين الأجانب الآخرين على الأراضي اللبنانية يساوي نمو عدد المسافرين الأجانب (باستثناء السوريين) الذين يدخلون سنوياً إلى لبنان: +5,9% في العام ٢٠٠٣، مقابل ما معدّله +١١,٨% سنوياً ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢. أمّا مؤشّر الأسعار المعتمد في احتساب قيمة النفقات فهو مؤشّر أسعار الاستهلاك.

## الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة

يقضي النظام الدولي للحسابات الإقتصادية (SCN93) وضع مجموعة من الحسابات لكلّ من فئات عملاء الإقتصاد الوطني المشار إليها بـ S.1 وللعالم الخارجي المشار إليها بـ S.2.

إن فئات عملاء الإقتصاد الوطني الخمس هي التالية:

S11: الشركات غير المالية

S12: المؤسسات المالية

S13: الإدارات العامة

S14: الأسر

S15: الجمعيات التي لا تبغي الربح

لا يسمح واقع النظام الإحصائي الوطني في لبنان بوضع الحسابات الإقتصادية لكلّ من فئات عملاء الإقتصاد بشكل صحيح. ويستحيل بشكل خاص توزيع عمليات الإنتاج والتوزيع بين الشركات غير المالية والأسر. وإنما يمكن إعطاء تقدير تقريبي للعناصر الأساسية للحسابات المتكاملة لجملة العملاء المحليين وللعالم الخارجي.

يفصل الجدولان (٢٧) و(٢٨) الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني ككلّ (S.1) وللعالم الخارجي (S.2)، ويتيحان استنتاج التدفقات الأساسية التي شهدتها الإقتصاد في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

يقدم الفصل الأول حسابات عملاء الإقتصاد الوطني التي تظهر المجاميع الإقتصادية الأساسية: حساب الإنتاج وحساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل، وحساب التوزيع الثانوي للمداخيل، وحساب استعمال المداخيل، وحساب رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

ويعرض الفصل الثاني تقديرات العناصر الرئيسية لميزان المدفوعات الموزعة على أربعة حسابات هي التالية: حساب تبادل السلع والخدمات، وحساب المداخيل والتحويلات الجارية، وحساب تحويل رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

أمّا حسابات العملاء التي تمكّننا من وضعها فهي حسابات الإدارة المركزية وحسابات المصارف التجارية. وترد هذه الحسابات في الملحق المرفق بهذا التقرير.

جدول رقم ٢٧  
الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني (S.1)

مليار ليرة لبنانية		الإستعمالات		الحسابات
الموارد	2002	2003	2002	
				<b>I. حساب الإنتاج</b>
33 983	32 001			P11 إنتاج تسويقي
4 988	4 814			P12 إنتاج غير تسويقي
5 032	4 348			D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
		14 157	12 954	P2 الاستهلاك الوسيط
		29 846	28 209	B1 القيمة المضافة غير الصافية
44 003	41 163	44 003	41 163	المجموع
				<b>II. حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية</b>
29 846	28 209			B1 القيمة المضافة غير الصافية
5 032	4 348	5 032	4 348	D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
5 708	5 457	6 724	6 260	D41 الفوائد
...	...	2 471	2 166	القطاع الخاص
...	...	4 253	4 094	القطاع العام
20 769	20 222	20 100	19 720	D1+D4.. أجور ومدخيل أخرى
		29 499	27 907	B5 الرصيد الدخل الوطني القائم
61 355	58 236	61 355	58 236	المجموع
				<b>II. حساب توزيع الدخل الثانوي</b>
29 499	27 907			B5 الرصيد الدخل الوطني القائم
1 318	1 213	1 318	1 213	D5 الضرائب المباشرة
722	706	722	706	D61 الاشتراكات الإجتماعية
1 678	1 761	1 655	1 738	D62 التقديرات الإجتماعية
5 511	3 405	470	453	D79 التحويلات الجارية الأخرى
		34 562	30 882	B6 الرصيد الدخل الوطني المتاح
38 728	34 992	38 728	34 992	المجموع
				<b>II. حساب استعمال المداخل</b>
		30 394	28 556	P2 استهلاك
		4 168	2 326	B8 الوفر القائم
34 562	30 882	34 562	30 882	المجموع = الرصيد الدخل الوطني المتاح
				<b>III. حساب الرأسمال</b>
4 168	2 326			B8 الوفر القائم
		5 733	5 122	P51 تكوين الرأسمال الثابت
2 540	338	6	7	D9 تحويل رأسمال
		970	-2 466	B9 الرصيد: الحاجة (-) إلى التمويل
6 709	2 663	6 709	2 663	المجموع
				<b>III. الحساب المالي</b>
970	-2 466			B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
7 515	3 789	12 920	6 144	F2 الأوراق النقدية والودائع
3 738	6 348	1 323	2 089	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
-173	-618	-250	-675	F4 القروض
3 677	603	1 735	98	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
15 727	7 656	15 728	7 656	المجموع

جدول رقم ٢٨  
حسابات العالم الخارجي (S.2)

مليار ليرة لبنانية

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
2003	2002	2003	2002	
				<b>I. حساب تبادل السلع والخدمات</b>
11 268	10 056			الاستيراد
		4 987	4 586	التصدير
		6 281	5 469	B11 الميزان التجاري
11 268	10 056	11 268	10 056	المجموع
				<b>II. حساب المداخيل والتحويلات الجارية</b>
6 281	5 469			B11 الميزان التجاري
706	694	788	686	D1 الأجور وملحقاتها
1 642	1 747	626	944	D41 الفوائد
		588	511	D4...مداخيل أخرى (صافية)
		23	23	D62 التقديمات الإجتماعية
		5 041	2 951	D79 التحويلات الجارية الأخرى (الصافية)
		1 563	2 797	B12 ميزان العمليات الجارية
8 629	7 911	8 629	7 911	المجموع
				<b>III. حساب الرأسمال</b>
1 564	2 797			B12 ميزان العمليات الجارية
		2 534	331	D9 تحويل رأسمال (صافي)
		-970	2 466	B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
1 564	2 797	1 564	2 797	المجموع
				<b>IV. الحساب المالي</b>
-971	2 466			B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
5 405	2 355			F2 الأوراق النقدية والودائع (الصافية)
		2 415	4 259	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
		77	57	F4 القروض
		1 942	505	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
4 434	4 821	4 434	4 821	المجموع

## الفصل الأول الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني

تتوزع العمليات المختلفة المنجزة بين العملاء الاقتصاديين أو التدفقات الناجمة عن النشاط الإقتصادي على ست فئات أو فئات فرعية من الحسابات هي التالية: (إنّ الأرقام هي عبارة عن رموز التصنيف الدولي للحسابات).

- I. حساب الإنتاج.
- II.1. حساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل.
- II.2. حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- II.4. حساب استعمال الدخل.
- III.1. حساب رأس المال.
- III.2. الحساب المالي.

تتيح هذه الحسابات استنتاج المجاميع الأساسية التي تُميّز النشاط الإقتصادي وقد تمّ تلخيصها في الجدول رقم (٢٩) التالي.

جدول رقم 29  
تطور المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٠-٢٠٠٣

مليار ليرة لبنانية

2003	2002	2001	2000	نوع الحصيلة
<b>29 846</b>	<b>28 209</b>	<b>25 947</b>	<b>25 325</b>	الناتج المحلي القائم
-346	-302	303	834	+ مداخيل عوامل الإنتاج الصافية
<b>29 499</b>	<b>27 908</b>	<b>26 250</b>	<b>26 160</b>	= الدخل الوطني القائم
5 064	2 974	2 544	2 463	+ التحويلات الجارية الصافية
<b>34 564</b>	<b>30 882</b>	<b>28 795</b>	<b>28 623</b>	= الدخل الوطني المتاح القائم
30 394	28 556	26 591	26 029	- الاستهلاك
<b>4 169</b>	<b>2 325</b>	<b>2 203</b>	<b>2 594</b>	= الإدخار الوطني القائم
2 534	331	450	274	+ تحويل الرساميل الصافية
<b>6 703</b>	<b>2 656</b>	<b>2 653</b>	<b>2 868</b>	= الإدخار المتاح القائم
5 733	5 122	5 923	5 108	- تكوين الرأسمال الثابت
<b>971</b>	<b>-2 466</b>	<b>-3 269</b>	<b>-2 240</b>	= القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-)
4 434	4 821	1 502	1 803	+ تمويل خارجي
<b>5 405</b>	<b>2 355</b>	<b>-1 767</b>	<b>-437</b>	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: عدلت الأرقام العائدة إلى السنوات ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢

استناداً إلى ما تقدّم نستنتج ما يلي:

- إنّ الناتج المحلي القائم هو رصيد حساب الإنتاج لجملة العملاء الاقتصاديين.
- إنّ الدخل الوطني القائم يشقّ من حساب التوزيع الأولي للمداخيل.
- إنّ الدخل الوطني المتاح القائم يساوي رصيد حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- إنّ الإدخار الوطني القائم هو رصيد حساب استعمال الدخل.
- يتمّ استنتاج الإدخار الوطني المتاح القائم والقدرة على التمويل أو الحاجة إليه من حساب رأس المال.
- يرد رصيد ميزان المدفوعات في الحساب المالي تحت عنوان "التغيّر في النقد والودائع".

تتناول الأقسام التالية تفاصيل هذه الحسابات.

### القسم الأول. حساب الإنتاج

يسجّل حساب الإنتاج، من حيث الموارد، قيمة إنتاج عملاء إقتصاديّين مختلفين ويسجّل، من حيث الاستعمالات، قيمة الاستهلاك الوسيط. ويكون رصيد هذا الحساب مساوياً للناتج المحلي القائم.

وتقسّم قيمة الإنتاج إلى إنتاج تسويقي (P.11) وإنتاج غير تسويقي (P.12) وإلى الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات (D.2 – D.3).

#### (أ) الإنتاج التسويقي (P.11)

يساوي الإنتاج التسويقي الإيرادات الصافية من الرسوم التي تجنيها وحدات الإنتاج جميعها من عمليات بيع السلع والخدمات. إلا أنه نظراً إلى وسائل التقدير المعتمدة في ظل غياب الإحصاءات الملائمة، فإنّ قيمة الإنتاج التسويقي المذكورة هنا تشمل أيضاً قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً.

تساوي قيمة هذا الإنتاج مجموع إنتاج جميع القطاعات التسويقية المحتسب بسعر السوق، مخصوماً منه الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليه إعانات الاستثمار.

يتناول الفصل الأول من الجزء الأول بالتفصيل الإنتاج التسويقي المقدّر بالأسعار المدفوعة من قبل المستعملين.



## (ب) الإنتاج غير التسويقي (P.12)

يمثل الإنتاج غير التسويقي، كما يظهر في هذه الحسابات، تقدير إنتاج الإدارات العامة فقط. وبالتالي فهو لا يتضمن قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً من قبل الأسر ولا إنتاج الجمعيات التي لا تبغى الربح.

تمّ عرض وسيلة تقدير هذا الإنتاج في الفصل الأول من الجزء الأول.

## (ج) الرسوم الصافية من الإعانات على المنتجات (D.2 - D.3)

مبدئياً، وحدها الرسوم المحددة المفروضة على المنتجات صافية من الإعانات يجب أن تظهر في هذا الحساب، ولكن بسبب غياب المعلومات الكافية تمّ الأخذ بمجمّل الضرائب غير المباشرة الداخلة في حساب استثمار المؤسسات. وتشمل هذه الضرائب ما يلي: الرسوم الجمركية والرسوم على استهلاك بعض المنتجات بما فيها الضريبة على القيمة المضافة المفروضة اعتباراً من العام ٢٠٠٢، إضافة إلى أرباح المؤسسات العامة وأخيراً رسوم البلدية وغيرها من الضرائب غير المباشرة.

لم تؤخذ رسوم البلدية المذكورة من حسابات البلديات وهي حسابات لم تجمع حتى الآن من قبل السلطات المختصة، بل تمّ تقديرها من خلال المؤشرات المستنتجة من حسابات الخزينة العامة التي تُحصّل بعض الرسوم لحساب البلديات. كما تتضمن هامش من التعديل الضروري لتوازن حسابات القطاع العام.

أما الضرائب الأخرى فيتمّ استخلاصها من قطع حسابات الدولة.

يبين الجدول رقم (٣٠) تطوّر مختلف أنواع الضرائب غير المباشرة ورسوم الاستهلاك ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣.

### جدول رقم ٣٠

الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٠

مليار ليرة  
لبنانية

نوع الضريبة	2000	2001	2002	2003
الرسوم الجمركية	1 067	858	596	٤٧٥
رسوم الاستهلاك	822	921	2 097	2 575
أرباح المؤسسات العامة	803	805	921	1 259
طوابع	١٨٧	١٨٤	١٨٢	٢١٠
رسوم أخرى	11	13	16	15
رسوم البلديات و تسوية	426	504	٥٥٦	518
- الإعانات	-122	-22	-٢٠	-20
<b>المجموع</b>	<b>3 194</b>	<b>3 263</b>	<b>4 348</b>	<b>5 032</b>

استمرت الرسوم الجمركية في الإنخفاض الذي بدأ في العام ٢٠٠١، نتيجة السياسة التي انتهجتها الدولة والتي تقضي باستبدال هذه الرسوم بالضريبة على القيمة المضافة بصورة تدريجية.

أما رسوم الاستهلاك فشهدت زيادة كبيرة في العام ٢٠٠٢ نتيجة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. ويعزى انخفاض بعض رسوم الاستهلاك في العام ٢٠٠٢ إلى إعادة النظر في هذه الرسوم بعد تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في شباط ٢٠٠٢. في العام ٢٠٠٣، لم تكن الزيادة القوية في الإيرادات (٣٤%) تعزى كلياً إلى نمو الصفقات وإنما إلى إتساع قاعدة الضريبة وأيضاً إلى الفارق الزمني بين تحصيل الإيرادات ودفع المبالغ المستحقة (أنظر الجدول (٣١)).

جدول رقم ٣١  
رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٣

مليار ليرة لبنانية				نوع الرسم
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
184,6	167,7	111,2	٧٩,9	على التبغ
72,3	64,2	62,0	55,2	على السفر من المطار
-	2,0	36,2	35,8	على الأسمت
816,3	703,3	472,3	424,6	على المحروقات
164,2	149,8	190,2	180,1	على تسجيل السيارات
5,3	7,1	14,5	11,3	على المشروبات
2,5	7,0	21,3	23,0	على الفنادق والمطاعم
3,7	5,4	8,9	8,3	على الملاهي
3,9	4,3	4,6	3,6	رسوم أخرى
1 322,4	986,4			على القيمة المضافة
<b>2 575,2</b>	<b>2 097,2</b>	<b>921,1</b>	<b>821,9</b>	<b>المجموع</b>

وتعتبر أرباح المؤسسات العامة على أنها ضرائب على المنتجات لأن الدولة هي التي تحدّد أسعار السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات. وقد كانت أرباح المؤسسات العامة العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية هي الأهم إذ شهدت نمواً ملحوظاً خلال فترة الست سنوات الأخيرة، فارتفعت من ١٤١ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ لتصل إلى ٧٨٥ مليار في العام ٢٠٠٢ و١٠٨٦ مليار في العام ٢٠٠٣.

أما الإعانات المقدّمة للمؤسسات العامة والتي ترد في حسابات الدولة فهي على الشكل التالي:

جدول رقم ٣٢  
الإعانات الى المؤسسات العامة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

مليار ليرة لبنانية	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	المؤسسة
-	-	-	-	١٤,٥	مكتب القمح والشمندر السكري
-	-	-	-	55,0	إدارة حصر التبغ
0,4	4,5	3,1	3,0		مصالح المياه
15,0	11,5	11,5	13,0		مصلحة النقل المشترك
2,5	2,5	5,5	13,1		تلفزيون لبنان
2,4	2,6	2,1	23,8		غيرها
<b>20,3</b>	<b>20,1</b>	<b>22,2</b>	<b>122,4</b>		<b>المجموع</b>

لا تسجّل الإعانات التي تمنح لمؤسسة كهرباء لبنان في نفقات موازنة الدولة، بل تسجّل في حساب الخزينة على أنّها سلفات للمؤسسات العامة وتعتبر عملية مالية.

#### د) الاستعمالات الوسيطة

تساوي الاستعمالات الوسيطة عمليات شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل وحدات الانتاج مخصوماً منها التغيير في المخزون ويتم تقييمها بأسعار السوق أي باحتساب كلّ الرسوم.

وقد تمّ عرض الاستهلاك الوسيط لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الفصل الأول من الجزء الأول.

#### القسم الثاني. حساب الاستثمار وتخصيص المداخيل الأولية

نعني بالمداخيل الأولية كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تندرج ضمن قيمة الناتج المحلي القائم. ويسجّل حساب استثمار المداخيل الأولية وتخصيصها، من جهة الموارد، الناتج المحلي القائم وسائر أنواع المداخيل الأولية التي يحصلها العملاء الوطنيون. كما يسجّل، لجهة الاستعمالات، المداخيل الأولية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين. ويستنتج من رصيد هذا الحساب ثاني المجاميع أهمية وهو الدخل الوطني القائم. وبما أنّه تمّ وضع حساب الاستثمار وتخصيص الدخل الأولي لوحدات الإنتاج فقط، فهو يسمح بتفصيل الناتج المحلي القائم بحسب منظور الدخل.

## (أ) منظور الدخل الخاص بالنتائج المحلي القائم

يظهر الجدول رقم (٣٣) توزيع الناتج المحلي القائم بحسب كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تدرج ضمن قيمته أي الرواتب والأجور وملحقاتها والضرائب غير المباشرة صافية من الإعانات والفوائد وغيرها من المداخل والاهتلاكات.

### جدول رقم ٣٣

#### توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٠-٢٠٠٣

عناصر الناتج المحلي القائم	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الرسوم ناقص الإعانات	3 194	3 263	4 348	5 032
الفوائد	2 209	2 552	2 166	2 471
الأجور والمداخل الأخرى	17 914	18 221	19 720	20 100
اهتلاك (رصيد)	2 008	1 911	1 975	2 243
<b>المجموع = الناتج المحلي القائم</b>	<b>25 325</b>	<b>25 947</b>	<b>28 209</b>	<b>29 846</b>

تمثل الرواتب والأجور وملحقاتها مجموع مخصصات المُستخدَمين التي تتحملها مؤسسات الإنتاج والإدارات العامة. وتستخلص الرواتب والأجور المدفوعة من قبل الإدارات العامة من حسابات القطاع العام وقد تم عرض تطورها في الجدول رقم ٢٧ (انظر الجزء الأول، الفصل الأول، القسم الثامن). أما الرواتب والأجور وغيرها من مصاريف المُستخدَمين التي تدفعها مؤسسات الإنتاج فتم تقديرها أثناء وضع الحسابات لسنة ١٩٩٧ بفضل معطيات الاستقصاءات. وقد بلغت نسبتها من الناتج المحلي القائم نسبة ٣٥,٥% : ٨٣,٢% في القطاع الإداري و ٢٩,١% في القطاع التسويقي.

لسوء الحظ لا تتوفر معلومات عن الفترة الممتدة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ لمعرفة تطوّر هذه النسبة. وإن استقصاء العام ٢٠٠٤ الذي شمل المؤسسات الكبيرة الحجم بما فيها ٢٤٠ مؤسسة صناعية و ٢٧٠ مؤسسة خدمات (باستثناء خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات التعليم) و ٩٦ مؤسسة تجارية، أظهر معدلات تكلفة اليد العاملة على إجمالي القيمة المضافة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كالتالي:

القطاع	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصناعة	٢٤,٦%	٢٤,٢%
الخدمات	٣٢,٤%	٣٢,٩%
التجارة	١٠,٥%	١٠,٩%

في المقابل، سجّلت حصة الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي القائم صافية من الإعانات، تقدماً هاماً إذ ارتفعت من ١٠,٥% في العام ١٩٩٧ إلى ١٥,٤% في العام ٢٠٠٢ و ١٦,٩% في العام ٢٠٠٣. وقد نجم هذا الارتفاع الأخير عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

تمثل الفوائد أجرة الرأسمال المالي المدفوعة من قبل المؤسسات إلى أصحاب رؤوس الأموال، وهي لا تتضمن الفوائد التي تدفعها الإدارات العامة. ومن المتعارف عليه أنّ تلك الفوائد لا

تدخل ضمن تقديرات الإنتاج غير التسويقي وبالتالي فهي لا تشكل جزءاً من الناتج المحلي القائم.

ومن أجل تقدير أعباء الفوائد التي تتحملها مؤسسات الإنتاج لم تتناول الحسابات الواردة في هذه الدراسة إلا الفوائد المدفوعة على الودائع المصرفية. وقد تمّ توزيع الفوائد التي تقدّمها المصارف بين العملاء المدينين وفقاً لحصة دينهم للمصارف. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من الفوائد التي تقبضها المصارف يمثل قيمة خدمات الوساطة المالية التي تقدّمها.

#### جدول رقم ٣٤

احتساب الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الإنتاج والإدارات ٢٠٠٠-٢٠٠٣  
مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	معطيات المصارف
				الفوائد المقبوضة
2 756	2 852	2 816	2 881	على سندات الخزينة
٢١٤	٣٧٢	٥٠٧	٤٩٩	من غير المقيمين
3 361	2 919	3 301	2 913	من مدينين آخرين
6 331	6 143	6 623	6 293	المجموع
4 655	4 559	5 121	4 772	الفوائد المدفوعة إلى المودعين
0,735	0,742	0,773	0,758	نسبة الفوائد المدفوعة على الفوائد المقبوضة
٠,٢٦٥	0,258	0,227	0,242	نسبة قيمة الخدمة المصرفية على الفوائد المقبوضة
				توزيع الفوائد المدفوعة إلى المودعين على حساب:
2 027	2 117	2 177	2 185	الإدارات العامة (الخزينة)
١٥٧	٢٧٦	٣٩٢	٣٧٨	غير المقيمين
2 471	2 166	2 552	2 209	مؤسسات القطاع الخاص
4 655	4 559	5 121	4 772	المجموع

وعلى ضوء ما تقدّم، فإنّ الفوائد التي يدفعها القطاع الخاص إلى أصحاب الودائع عبر المصارف التجارية قدرت بـ ٢١٦٦ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ و ٢٤٧١ مليار في العام ٢٠٠٣، أيّ بنسبة ٧,٧% و ٨,٣% على التوالي من الناتج المحلي القائم. وفي العام ١٩٩٧، كانت قد وصلت هذه النسبة إلى ٥,٣% فقط.

أمّا الفوائد التي يدفعها القطاع العام والتي لا تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم، وإنما تدخل في حساب التوزيع الأولي بحسب التطبيقات الدولية، فيتم استخلاصها من حسابات الإدارات العامة بعد خصم قيمة الخدمات المصرفية. وتقدر هذه الأخيرة بحسب المعطيات الواردة في الجدول رقم (٣٤) من خلال تطبيق نسبة قيمة الخدمات المصرفية على الفوائد التي تحصلها المصارف من محفظات سندات الخزينة الخاصة بها.

وتتألف أنواع الدخل الأخرى من الأنصبة أو حصص الأرباح التي توزع على أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في الإنتاج ومن إيرادات المتعهدين الفرديين المختلطة. وقد خضعت هذه المداخل إلى تقدير إجمالي عام ١٩٩٧ وتبقى أنصبة أصحاب الأسهم غير معروفة. وكما هو الحال بالنسبة للرواتب، قدرت هذه المداخل للعام ١٩٩٧ فقط، الأمر الذي أدى إلى تبيان حصة نسبية من هذه المداخل من الناتج المحلي القائم تصل إلى ٤٢,٣%.

ونتيجة لغياب المعلومات الكافية تمّ جمع الرواتب وأنواع المداخل غير الفوائد في بند واحد اعتباراً من ١٩٩٨.

وفي الواقع، تعتبر *الامتلاكات* رصيد حساب استثمار مؤسسات الإنتاج مضافاً إليه القيمة المقدرة لاستهلاك رأس المال الثابت للإدارات العامة، وقد تمّ عرض هذا العنصر الأخير في الجدول رقم (١٠) الذي بيّن احتساب قيمة الإنتاج غير التسويقي.

### (ب) احتساب الدخل الوطني القائم

يساوي الدخل الوطني القائم رصيد حساب استثمار وتخصيص المداخل الأولية لمجمل عملاء الاقتصاد القومي. وهو يقاس بالتالي على أنه يساوي الناتج المحلي القائم مضافاً إليه رصيد (الموارد - الاستعمالات) للمداخل الأولية الذي يساوي الدخل الصافي للعوامل الوافدة من العالم الخارجي. ويتمّ استخلاص هذه الأخيرة من حسابات العالم الخارجي S.2 (الجدول رقم ٢٨) المعروضة في الفصل التالي.

وقد تم تفصيل رصيد أنواع المداخل الأولية الثلاثة (الأجور والفوائد والمداخل الأخرى) في الجدول رقم (٣٥).

### جدول رقم 35

مكونات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٠-٢٠٠٣

مليار ليرة لبنانية

عناصر الدخل الوطني	2000	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الناتج المحلي القائم	25 325	25 947	28 209	29 846
الأجور الخارجية الصافية	-85	-59	-9	-82
الفوائد الخارجية الصافية	486	-96	-803	-1016
المداخل الخارجية الأخرى الصافية	٤٣٤	٤٥٨	٥١١	٧٥١
<b>المجموع = الدخل الوطني القائم</b>	<b>26 160</b>	<b>26 250</b>	<b>27 908</b>	<b>29 499</b>

كان نمو الدخل الوطني القائم أضعف من نمو الناتج المحلي القائم بسبب انخفاض المداخل الخارجية الصافية لعوامل الإنتاج. وقد تأثرت تلك المداخل بانخفاض معدلات الفوائد الممنوحة على الأموال الموظفة في الخارج في حين زادت توظيفات غير المقيمين بالليرة اللبنانية، لاسيما سندات الخزينة بالعملات الأجنبية واستقادات من معدل فائدة أعلى بكثير.

## القسم الثالث. حساب التوزيع الثانوي للدخل

يسجل حساب التوزيع الثانوي للدخل، لجهة الموارد، الدخل الوطني القائم وموارد العملاء الوطنيين الناجمة عن أنواع مختلفة من التحويلات وهي: الضرائب المباشرة والإشتراكات والتقديمات الاجتماعية والتحويلات الجارية. ويتم تسجيل تلك التحويلات التي يقوم بها العملاء الوطنيون على أنها استعمالات. وبالتالي يساوي رصيد هذا الحساب الدخل الوطني القائم زائد التحويلات الجارية الصافية الآتية من الخارج. وبالتالي نحصل على حاصل ثالث يفيد في دراسة أداء الاقتصاد الوطني وهو ما يعرف بـ "الدخل الوطني المتاح القائم".

### (أ) الضرائب المباشرة

إن الضرائب المباشرة هي مبالغ إلزامية يتم اقتطاعها من قبل الإدارات العامة من موارد العملاء الوطنيين ويتم تسجيلها في استعمالات الأسر وفي موارد الإدارات العامة.

هناك نوعان من الضرائب المباشرة: الضريبة على الدخل والضريبة على الأملاك. وتشبه الضريبة على السيارات الخاصة الضريبة المفروضة على الأملاك وقد تم احتسابها مع الضرائب المباشرة بخلاف التصنيف الإداري الذي يدرجها في رسوم الاستهلاك. ويظهر الجدول رقم (٣٦) المبالغ التي تستوفيها الإدارة المركزية من هذه الضرائب مثلما ظهرت في قطع حسابات الدولة. ويمكن إضافة واردات البلديات التي تتخذ طابع الضريبة المباشرة إلى المبالغ الواردة في هذا الجدول. غير أنّ هذه الواردات غير معروفة وتبقى المبالغ المسجلة تقريبية وتشمل التعديلات الضرورية لموازنة حسابات القطاع العام.

### جدول رقم 36

توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٣

مليار ليرة لبنانية

نوع الضريبة	2000	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
ضريبة الدخل	٤٢٧	٥٨٥	٦٤٢	٧٠٨
الضريبة على الأملاك	٢٧٢	٢٧٣	٣٠١	٣١٠
الضريبة على السيارات	١٩١	٢٢٦	٢١٠	٢٣٨
حصة البلديات وغيرها	٥٣	٥٤	٦٠	٦٢
<b>المجموع</b>	<b>٩٤٣</b>	<b>1 138</b>	<b>1 213</b>	<b>1 318</b>

### (ب) الاشتراكات الاجتماعية

تشمل الاشتراكات الاجتماعية التي أحصيت في هذه الحسابات الاشتراكات التي تدفع إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمبالغ التي تقطعها الدولة من رواتب الموظفين الحكوميين لتغذية صندوق التقاعد. غير أنّ هذه الدراسة لم تتطرق إلى المساهمات الإلزامية في صناديق أخرى كتعاونية الموظفين الحكوميين، وذلك بسبب عدم وجود معلومات إحصائية تتعلق بهذا الموضوع.

ويفترض بجميع الاشتراكات، بما فيها تلك التي يدفعها أرباب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن تكون مدفوعة من قبل المُستخدّمين (استعمالات الأسر) إذ يتم احتسابها

ضمن تعويضات العمل (موارد الأسر) ويتم تسجيلها بالمقابل على أنها موارد للإدارات العامة.

وتُدرج المبالغ المدفوعة من قبل الدولة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الموازنة في بند التحويلات وليس على أنها اشتراكات على الدولة أن تدفعها بصفتها رب عمل يوظف متعاقدين لا يتمتعون بصفة الموظفين الحكوميين وبالتالي يخضعون إلى قانون العمل. تبقى تلك المدفوعات عشوائية (١٨٧ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ و ٦٠ مليار في العام ١٩٩٩ وفي العام ٢٠٠٠، ولم تسدّد أية دفعات للأعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢). وقد تم استثناء هذه الدفعات من أجور العمال والاشتراكات الاجتماعية.

### جدول رقم 3٧

الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين ٢٠٠٠-٢٠٠٣

مليار ليرة  
لبنانية

نوع الاشتراك	2000	2001	2002	2003
الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي				
أرباب العمل	681	588	576	596
الأجراء	49	50	51	52
<b>المجموع</b>	<b>730</b>	<b>638</b>	<b>626</b>	<b>648</b>
حسومات التقاعد لموظفي الدولة	81	79	80	74
<b>المجموع</b>	<b>811</b>	<b>717</b>	<b>706</b>	<b>722</b>

### (ج) التقديمات الاجتماعية

تظهر التقديمات الاجتماعية على أنها موارد في الحساب (2 II) وهي تفوق تلك المسجلة في الاستعمالات وذلك لأن بعض الأسر المقيمة تحصل بالإضافة إلى التقديمات المحلية، على معاشات تقاعد تدفعها هيئات غير مقيمة. وقد قدرت معاشات التقاعد المدفوعة من الخارج بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وبقيت ثابتة خلال الفترة التي تلت بسبب غياب المعلومات.



جدول رقم ٣٨

توزيع التقديمات الإجتماعية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٣

نوع التقدمة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
تقديمات الصندوق الضمان الإجتماعي				
تعويضات المرض	231	325	377	397
التعويضات العائلية	124	188	207	215
تعويضات نهاية الخدمة	177	256	303	194
المجموع	532	769	888	806
معاشات التقاعد المدفوعة				
من الدولة	844	834	850	849
من الخارج	23	23	23	23
المجموع	1 399	1 626	1 761	1 678

أمّا المنافع التي يقدّمها العملاء الوطنيون (المسجلة لجهة الاستعمالات) فهي تقتصر على التعويضات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى معاشات التقاعد التي تدفعها الدولة. وقد ارتفعت الأولى من ٤٠٧ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٨٨٨ مليار في العام ٢٠٠٢ و٨٠٦ مليار في العام ٢٠٠٣، وارتفعت الثانية من ٥٢٨ مليار إلى ٨٥٧ ومن ثم إلى ٨٥٠ مليار خلال الفترة نفسها: وبعد أن سجلت معدل نمو سنوي يصل إلى ١٦,٩% و١٠,٢% في السنوات الماضية، تراجعت التعويضات بنسبة ٩,٣% و٠,٨% في العام ٢٠٠٣.

وكما هي الحال بالنسبة للاشتراكات الإجتماعية، لم تشمل الحسابات الواردة في هذه الدراسة المنافع التي تقدّمها صناديق أخرى.

(د) التحويلات الجارية واحتساب الدخل الوطني المتاح القائم

يشمل باب "التحويلات الجارية" ثلاثة أنواع من التدفقات هي واردات الدولة غير الضريبية، والمساعدات التي تقدّمها الدولة للأفراد والمؤسسات وهيئات أخرى مقيمة أو غير مقيمة من القطاع الخاص، وأخيراً على التحويلات الجارية التي يرسلها غير المقيمين إلى الأسر.

يتمّ استخلاص البابين الأولين من قطع حسابات الدولة مع هامش من التعديل يتعلق بالمساعدات المقدمة بواسطة الإدارات الأخرى.

تُشتق التحويلات الخارجية الصافية من الأساليب المعتمدة لتقدير مختلف بنود ميزان المدفوعات، ويتناول الفصل الثاني من هذا الجزء هذه الأساليب.

جدول رقم ٣٩

توزيع التحويلات الجارية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٣

مليار ليرة

لبنانية				
نوع التحويل	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مقبوضات الدولة غير الضرائبية	٣٣٠	٢٩٧	٣٠١	٣١٥
إعانات	١٥١	١١٣	١٥٢	١٥٦
التحويلات الخارجية الصافية	٢ ٤٤٠	٢ ٥٢١	٢ ٩٥١	٥ ٠٤٠
<b>المجموع</b>	<b>٢ ٩٢١</b>	<b>٢ ٩٣٢</b>	<b>٣ ٤٠٥</b>	<b>٥ ٥١١</b>

إنّ رصيد حساب التوزيع الثانوي للدخل يساوي الدخل الوطني القائم زائد المدفوعات الخارجية الصافية على شكل توزيع ثانوي بحسب ما هو مبين في الجدول رقم ٤٠ أدناه.

جدول رقم ٤٠

إحتساب الدخل الوطني المتاح القائم ٢٠٠٠-٢٠٠٣

مليار ليرة

لبنانية				
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الدخل الوطني القائم	٢٦ ١٦٠	٢٦ ٢٥٠	٢٧ ٩٠٨	٢٩ ٤٩٩
معاشات التقاعد الوافدة من الخارج	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
التحويلات الخارجية الصافية	٢ ٤٤٠	٢ ٥٢١	٢ ٩٥١	٥ ٠٤٠
<b>المجموع = الدخل الوطني المتاح القائم</b>	<b>٢٨ ٦٢٣</b>	<b>٢٨ ٧٩٥</b>	<b>٣٠ ٨٨٢</b>	<b>٣٤ ٥٦٢</b>

في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، مالت التحويلات الخارجية الصافية إلى الانخفاض، ممّا جعل نمو الناتج المحلي القائم يتجاوز نمو الدخل الوطني المتاح القائم. وفي العام ٢٠٠٣، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات حركة قوية للتحويلات إلى لبنان (أنظر الفصل التالي) ممّا جعل نمو الدخل الوطني المتاح القائم يتجاوز نمو الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الجارية (١١،٩% مقابل ٥،٨% للناتج المحلي الإجمالي).

القسم الرابع. حساب استعمال الدخل

يسجل حساب استعمال الدخل الاستهلاك الوطني من حيث الاستعمالات والدخل الوطني المتاح القائم من حيث الموارد. ويساوي رصيد هذا الحساب الادخار الوطني.

بعد أن شهد نمواً في العام ١٩٩٨، اتجه الادخار الوطني إلى الانخفاض بثبات خصوصاً منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٢. وبالتالي، فإنّ معدّل الادخار العام الذي كان يصل إلى ١٢،٥% في العام ١٩٩٧ انخفض إلى ٧،٥% في العام ٢٠٠٢. ويبدو أن هذا التطور مرتبط بتطور التحويلات الخارجية التي عرفت انخفاضاً حاداً خلال الفترة الأخيرة كما تبين دراسة ميزان المدفوعات. وبعد أن انتعشت هذه التحويلات في العام ٢٠٠٣، بلغ معدّل الادخار ١٢،١% ليستعيد بذلك المستوى الذي كان عليه في العام ١٩٩٧.

ويسمح الوضع الحالي للحسابات الاقتصادية بتحديد سلوك العملاء الاقتصاديين على وجه التقريب، ولاسيما سلوك الأسر لناحية الاستهلاك والادخار. يقسم الجدول التالي (رقم ٤١)

الإدخار الوطني والدخل الوطني المتاح القائم بحسب أنواع العملاء الثلاثة: الأسر ومؤسسات الإنتاج التي تشتمل على وحدات الإنتاج التسويقي والإدارات العامة.

يبقى توزيع الدخل المتاح بين الأسر والشركات داخل القطاع الخاص غير معروف. وتفترض أساليب المحاسبة المعتمدة أن كل القيمة المضافة في القطاع التسويقي تدفع إلى الأسر مخصوماً منها الضرائب غير المباشرة واحتياطي الإهلاك. وليس المبلغ المشار إليه في حصة الدخل الإجمالي المتاح العائد إلى مؤسسات الإنتاج إلا تقديراً تقريبياً لاهلاك رأس المال الثابت. ما عدا هذا التحفظ، انخفض المعدل الظاهر لإدخار الأسر من ٢٠,٥% في العام ١٩٩٧ إلى ١٦,١% عام ٢٠٠٢ ثم عاد وارتفع إلى ١٨% في العام ٢٠٠٣.

#### جدول رقم ٤١

توزيع الدخل الوطني المتاح القائم والإدخار على العملاء الإقتصادييين ٢٠٠٠-٢٠٠٣  
مليار ليرة لبنانية

العميل الإقتصادي	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
<i>الدخل المتاح القائم</i>				
الأسر	26 484	27 061	28 268	30 995
مؤسسات الإنتاج	1 390	1 263	1 360	1 546
الإدارات العامة	749	471	1 254	2 022
<b>المجموع</b>	<b>28 623</b>	<b>28 795</b>	<b>30 882</b>	<b>34 564</b>
<i>الإدخار القائم</i>				
الأسر	4 883	5 040	4 526	5 588
مؤسسات الإنتاج	1 390	1 263	1 360	1 546
الإدارات العامة	-3 679	-4 100	-3 561	-2 965
<b>المجموع</b>	<b>2 594</b>	<b>2 203</b>	<b>2 325</b>	<b>4 169</b>

ينجم هذا التطور عن نمو ضعيف في الدخل المتاح لدى الأسر في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢، تبعه انتعاشاً في العام ٢٠٠٣ مصحوباً بتطور أكثر انتظاماً للاستهلاك: ففي حين كان الدخل المتاح لدى الأسر يرتفع بمعدل ١,١% سنوياً بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢، كان الاستهلاك يزداد بمعدل ٢,٢% سنوياً. وفي العام ٢٠٠٣، ارتفع دخل الأسر المتاح بنسبة ٩,٦% في حين لم تتعدّ الزيادة في الاستهلاك ما نسبته ٧%.

## القسم الخامس. حساب رأس المال

يسجل حساب رأس المال، من حيث الاستعمالات، التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغير في المخزون والتحويلات الرأسمالية التي يقوم بها العملاء الوطنيون. ويسجل، من حيث الموارد، إجمالي الإدخار والتحويلات الرأسمالية المتلقاة.

أمّا التحويلات الرأسمالية المُدرّجة في قائمة الاستعمالات، فتمثل المساعدة على إعادة الإعمار التي تقدّمها الدولة لدى عودة المهجرين بسبب الحرب. وبعد أن كانت هذه التحويلات هامة في البداية (٥٣٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ و ١٨٠ مليار في العام ٢٠٠٠) أصبحت زهيدة ابتداءً من العام ٢٠٠١.

تشمل التحويلات المسجلة لجهة الموارد، إضافة إلى تلك المسجلة لجهة الاستعمالات، التحويلات الرأسمالية الصافية الوافدة. وقد عرفت هذه الأخيرة أيضاً انخفاضاً تدريجياً فانقلت من ١٧١٨ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٣٤٨ مليار في العام ٢٠٠٢ ثم استعادت زخمها في العام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٢٥٣٤ مليار. إلا أنّ هذه الأرقام هي تقدير أولي غير كامل ناجم عن تقديرات ميزان المدفوعات، الواردة في الفصل التالي.

يُطلق على رصيد حساب رأس المال اسم القدرة على التمويل أو الحاجة إلى التمويل بحسب ما إذا كان إيجابياً أم سلبياً. بالإجمال، كان الاقتصاد اللبناني ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، بحاجة إلى تمويل خارجي. ولكن في العام ٢٠٠٣، ونتيجة التحويلات الرأسمالية الكثيفة الوافدة، كان الاقتصاد الوطني يملك القدرة على التمويل. وكما يتبيّن من الجدول رقم (٤٢)، قبل العام ٢٠٠٣، لم تكن قدرة الأسر على التمويل كافية لتلبية احتياجات مؤسسات الإنتاج والإدارات العامة إلى التمويل. وفي العام ٢٠٠٣، ارتفعت قدرة الأسر على التمويل بفعل التحويلات الخارجية الجارية والرأسمالية.

### جدول رقم ٤٢

توزيع القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-) على العملاء الإقتصاديين  
٢٠٠٣-٢٠٠٠

لبنانية				
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	العميل الإقتصادي
8 089	4 920	5 493	5 337	الأسر
-3 297	-2 815	-3 484	-2 486	مؤسسات الإنتاج
-3 822	-4 570	-5 278	-5 091	الإدارات العامة
<b>970</b>	<b>-2 466</b>	<b>-3 269</b>	<b>-2 240</b>	<b>المجموع</b>

تساوي القدرة على التمويل لدى الأسر ادخار هذه الأسر مضافاً إليها التحويلات الرأسمالية الصافية الوافدة. ويفترض أن تدفع هذه الأخيرة بالكامل إلى الأسر في إطار نظام المحاسبة المعتمد. وكان انخفاض القدرة على التمويل هذه من ٧٧١٢ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٤٨٧٨ مليار في العام ٢٠٠٢ ناجماً عن انخفاض التحويلات الخارجية الجارية والرأسمالية.

إنّ احتياجات مؤسسات الإنتاج إلى التمويل تساوي التكوين القائم لرأس المال الثابت في القطاع التسويقي والتغيّر في المخزون مخصوماً منها المبالغ التي يحتفظ بها كاهتلاك. وبالتالي فإنّ تطور احتياجات التمويل لدى مؤسسات الإنتاج قد تبع تطوّر الاستثمارات في القطاع الخاص التي كانت قد شهدت تراجعاً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ وارتفاعاً في العام ٢٠٠٣.

أما احتياجات الإدارات العامة إلى التمويل فتساوي عجز القطاع العام. ويفوق هذا العجز بكثير قيمة الاستثمارات العامة. وهو كان يمثل ٢١,٤% من الناتج المحلي القائم و ١٧,٩% من الدخل الوطني المتاح القائم في العام ١٩٩٧. وقد انخفضت هذه النسب على التوالي إلى ١٦,٢% و ١٤,٨% في العام ٢٠٠٢ و ١٢,٨% و ١١,١% في العام ٢٠٠٣. وقد كان التغيير الذي حصل في السنتين الماضيتين ناجماً عن تغيير في السياسة الضريبية: تخفيض الرسوم الجمركية في العام ٢٠٠١ وفرض الضريبة على القيمة المضافة في العام ٢٠٠٢.

### القسم السادس. الحساب المالي

يسجّل الحساب المالي، لجهة الاستعمالات، التغيير في الحقوق، كما يسجّل، لجهة الموارد، التغيير في ديون العملاء الوطنيين. ويساوي رصيد الحساب المالي القدرة على التمويل أو الحاجة إلى التمويل. تتجم هذه المساواة عن مبدأ التوازن العام للحسابات، حيث ترتكز أساليب التقويم المعتمدة في وضع الحسابات إلى حدّ بعيد على مبدأ التوازن هذا. وهكذا، فإنّ قدرة الأسر على التمويل تترجم بزيادة متكافئة في حقوقها في حين تغطى احتياجات مؤسسات الإنتاج إلى التمويل بفعل زيادة المساهمات وبفعل القروض التي تمنح. وأخيراً يترجم عجز الإدارات العامة بزيادة مماثلة في الدين العام.

تمّ تبويب الحقوق والديون الواردة في الحسابات الحالية بحسب التصنيف الدولي ضمن الأبواب الأربعة التالية: النقد والودائع (F2)، الأوراق المالية غير الأسهم (F3)، القروض (F4)، الأسهم أو المساهمة (F5).

#### (أ) التغيير في النقد والودائع (F2)

إنّ النقد والودائع المشار إليهما هنا يشملان فقط الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية الصادرة عن المصرف المركزي والودائع التي يودعها المقيمون لدى الجهاز المصرفي والموجودات الخارجية الصافية للمصارف اللبنانية، وهما لا يشملان الأوراق النقدية بالدولار أو بالعملات الأخرى ولا الودائع في المصارف في الخارج التي يحتفظ بها المقيمون عدا الجهاز المصرفي. تشتقّ الأرقام المعتمدة من البيانات المتعلقة بالكتلة النقدية الصادرة عن مصرف لبنان.

### جدول رقم 3

تغيّر الكتلة النقدية وموجودات الجهاز المصرفي الخارجية الصافية ٢٠٠٣-٢٠٠٠  
مليار ليرة

لبنانية				
نوع النقد	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
النقد بالليرة اللبنانية	-748	-2 209	3 121	5 672
الودائع بالعملة الأجنبية	5 483	6 116	668	1 843
<b>المجموع = الموارد</b>	<b>4 735</b>	<b>3 907</b>	<b>3 789</b>	<b>7 515</b>
الموجودات الخارجية الصافية للمصارف	-437	-1 767	2 355	5 405
<b>المجموع = الاستعمالات</b>	<b>4 298</b>	<b>2 140</b>	<b>6 144</b>	<b>12 920</b>

يشكل التغيّر في الكتلة النقدية مورداً للجهاز المصرفي واستعمالاً للقطاع الخاص غير المصرفي. وتتألف الكتلة بجزء كبير منها من الودائع التي تحتفظ بها الأسر والتغيرات في حساب "الصندوق والمصارف" للشركات غير المالية والتي يمكن اعتبارها غير مهمة. وهكذا فإنّ تراجع تغيّر الكتلة النقدية (من ٥٩٢٠ مليار إلى ٣٧٨٩ مليار ليرة لبنانية بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢) وارتفاعها في العام ٢٠٠٣ إلى ٧٥١٥ مليار، هو انعكاساً لنمو قدرة الأسر على التمويل بتأثير التحويلات الخارجية (أنظر أعلاه).

تأتي التقلبات القوية المسجّلة في تركيبة النقد ما بين عملات أجنبية وليرة لبنانية من التقلبات الطرفية للثقة في العملة الوطنية والمعدّل المتغيّر للفائدة. وتجدر الإشارة إلى أنّه تم احتساب تغيّرات الودائع في العملات الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت.

يساوي التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي التغيّر في ودائع المصارف اللبنانية في الخارج ناقص ودائع غير المقيمين، حيث أنّ احتسابه يتمّ بسعر صرف ثابت. إنّ هذا التغيّر، بحسب تعريفه، يساوي رصيد ميزان المدفوعات.

### ب) تغيّر الأوراق المالية غير الأسهم

وحدها سندات الخزينة اللبنانية أخذت بالاعتبار وقد تمّ إهمال الأوراق المالية الصادرة عن القطاع الخاص أو العالم الخارجي.

لجهة الاستعمالات، يتم تسجيل تغيّر سندات الخزينة المحفوظة في المصارف ولدى المقيمين الآخرين. أما تلك المحفوظة من قبل الإدارات العامة المستقلة فهي تستثنى وفقاً لأصول توحيد الحسابات. إضافة إلى السندات التي يكتتب فيها المقيمون فإنّ للإدارات العامة موارد من سندات يكتتب فيها غير المقيمين. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ توزيع سندات الخزينة بين المكتتبين المقيمين وغير المقيمين ليس معروفاً على وجه الدقة. وقد تمّ استخلاص الأرقام المعتمدة من تقدير عناصر ميزان المدفوعات الذي أجراه مصرف لبنان. ويظهر الجدول رقم (٤٤) توزيع سندات الخزينة بحسب المكتتبين<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> يتم استخلاص سندات الخزينة التي تكتتب فيها المصارف من ميزانياتها كما ينشرها مصرف لبنان أما السندات التي يكتتب فيها عامة الشعب والإدارات العامة فيتم تطابقها مع قيمتها الاسمية. وقد تمّ احتساب تغيّرات السندات بالعملة الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت.

جدول رقم ٤٤  
تغير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

مليار ليرة

لبنانية			
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الجهة المكتتبة			
السندات بالليرة اللبنانية			
-615	149	333	518
الإدارات العامة			
2 586	-2 799	1 212	1 087
المصارف			
-1 161	1 401	-1 108	-243
غيرها			
810	-1 249	437	1 362
المجموع			
السندات بالعملة الأجنبية			
-102	3 855	3 415	1 948
المصارف			
2 415	3 891	193	92
غيرها			
2 313	7 746	3 608	2 039
المجموع			
مجموع السندات			
2 484	1 056	4 627	3 035
منها: المصارف			
-1 776	1 182	83	324
مقيمين ما عدا المصارف			
2 415	4 259	335	1 042
غير مقيمين			
<b>3 123</b>	<b>6 497</b>	<b>4 045</b>	<b>3 401</b>
المجموع			
615	-149	-333	-518
ينزل : الإدارات العامة			
<b>3 738</b>	<b>6 348</b>	<b>4 711</b>	<b>3 883</b>
= المجموع الصافي			

في العام ٢٠٠٢، انخفضت سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في محفظة المصارف بـ ٢٧٩٩ مليار ليرة وذلك بعد قيود حسابية قام بها مصرف لبنان وألغى بموجبها موجوداته بسندات الخزينة بقيمة ٢٧٠٠ مليار ليرة لبنانية مقابل انخفاض مساو لفروقات القطع المتراكمة المسجلة كدين تجاه القطاع العام وذلك بموجب المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف. وتعتبر هذه العملية بمثابة قبض فروقات القطع إلا أنها لا تظهر في حسابات الخزينة على أنها واردات بل على أنها مورد مالي تحت باب "ديون أخرى بالليرة اللبنانية" وهو ما يعوض الانخفاض في سندات الخزينة الجارية. من جهة أخرى تشير إحصاءات مصرف لبنان إلى زيادة في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية بقيمة ٧٧٤٨ مليار ليرة لبنانية. وقد تم الاكتتاب في الجزء الأكبر من هذه السندات من قبل هيئات أجنبية وذلك بعد انعقاد مؤتمر باريس ٢. في العام ٢٠٠٣، إستمر إكتتاب سندات الخزينة من قبل غير المقيمين فبلغت قيمة تلك الإكتتابات، صافية من التسديدات، حوالي ٢٤١٥ مليار ليرة لبنانية بأسعار صرف ثابتة.

## ج) التغيير في القروض

تمثل المبالغ المسجلة لجهة الاستعمالات تغيير القروض المصرفية المبينة في الإحصاءات المتعلقة بالوضع النقدي إضافة إلى تقديرات لتسليفات الخزينة الممنوحة إلى المؤسسات العامة. أما لجهة الموارد فتتضمن القروض أيضاً القروض الخارجية الصافية التي تحصل عليها الإدارات العامة.

### جدول رقم 5

تغيير التسليفات والقروض حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٣

مليار ليرة

لبنانية				
نوع التسليفات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
التسليفات المصرفية				
للقطاع الخاص	1 511	141	734	-502
للقطاع العام (صافية)	1 751	709	-1 622	130
تسليفات	376	-9	-571	184
ناقص ودائع القطاع العام	1 375	718	-1 051	-54
مجموع التسليفات المصرفية	3262	850	-888	-373
سلفات الخزينة	596	110	213	123
القروض الخارجية	53	-32	57	77
<b>مجموع: الموارد</b>	<b>3 911</b>	<b>928</b>	<b>-618</b>	<b>-173</b>

شهدت القروض المصرفية المقدّمة للقطاع الخاص تباطؤاً واضحاً خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣. وقد انخفض تغييرها من ٣١٩٢ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ١٤١ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠١ وعاد ليرتفع إلى ٧٣٤ مليار عام ٢٠٠٢ ثم هبط من جديد إلى -٥٠٢ مليار في العام ٢٠٠٣. يظهر الجدول التالي تطور توزيع تسليفات القطاع المالي بحسب القطاعات المستفيدة كما نشره مصرف لبنان (الجدول رقم ٤٦). وتختلف هذه القروض عن تلك التي تتم الإشارة إليها في الوضع النقدي لكنها تسمح بتحديد التقلبات في توزيع القروض بحسب القطاعات وتطورها. نرى على سبيل المثال أن القروض الممنوحة لقطاع البناء هي التي سجلت أكبر نسبة تراجع في تلك الفترة. ونلاحظ في المقابل أن القروض الممنوحة للقطاع الصناعي سجلت زيادة في العام ٢٠٠٣.



جدول رقم ٤6

تغير التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٠-٢٠٠٣  
مليار ليرة

لبنانية				
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	قطاع النشاط الاقتصادي
1	20	-47	45	الزراعة
339	-41	232	172	الصناعة
-440	-279	-130	318	البناء
61	114	489	238	التجارة
95	235	209	103	الخدمات
67	8	97	38	المؤسسات المالية
-350	88	79	2	المؤسسات الأخرى
448	279	282	311	أفراد
<b>221</b>	<b>424</b>	<b>1 211</b>	<b>1 227</b>	<b>المجموع</b>
-723	310	-1 070	284	تطبيق
<b>-502</b>	<b>734</b>	<b>141</b>	<b>1 511</b>	<b>المجموع = التسليفات إلى القطاع الخاص</b>

إنّ تسليفات النظام المصرفي للقطاع العام هو صافي من الودائع. ويعكس التغير في التسليفات التغير في الودائع أكثر مما يعكس التغير في التسليفات بحد ذاتها. تبقى هذه الأخيرة زهيدة، فالمصارف تمويل القطاع العام من خلال الاكتتاب في سندات الخزينة. في عام ٢٠٠٢ على سبيل المثال انخفضت التسليفات المصرفية الصافية المقدّمة للقطاع العام بما مقداره ١٦٢٢ مليار ليرة لبنانية تبعاً للتغير السلبي في التسليفات (-٥٧١ مليار) وبخاصة تبعاً لزيادة مبلغ الودائع بما مقداره (١٠٥١ مليار). وبما أنّ التغير في سندات الخزينة التي تحتفظ بها المصارف بلغ +١٠٥٦ مليار، تراجعت التسليفات المصرفية الصافية المقدّمة للقطاع العام بقيمة ٤٦٦ مليار ليرة لبنانية.

إنّ سلفات الخزينة إلى المؤسسات العامة مثل شركة كهرباء لبنان ليست معروفة بدقة. فنظام المحاسبة الحالي في القطاع العام لا يسمح معرفة تقسيم السلفات بحسب المستفيدين. وتبقى المبالغ المشار إليها تقريبية وتسمح بإيجاد توازن في حسابات الإدارات العامة.

أمّا القروض الخارجية للقطاع العام المشار إليها هي تلك التي حصل عليها مجلس الإنماء والإعمار حيث تلجأ الدولة إلى التمويل الخارجي أساساً من خلال إصدار سندات يورو (يورو بوندز).

د) تغير الأسهم أو المساهمة

لا توجد حالياً أي معطيات عن ميزانية الشركات المغفلة. وتمثل الأرقام المشار إليها لجهة الاستعمالات أساساً تغير حقوق الأسر على ملكية مؤسسات الإنتاج أكانت شركات مغفلة أو مؤسسات فردية. كما تتضمن المبالغ المدفوعة من قبل الأسر لشراء المساكن الجديدة. ولقد تمّ تقدير هذه المبالغ الأخيرة بقيمة ١٣٢٨ مليار عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. ومع غياب معطيات عن السنوات التالية تم تقدير مساهمة الأسر في التكوين القائم لرأس مال مؤسسات الإنتاج بحسب المبالغ المتبقية.

أما لجهة الموارد فنضيف إلى مساهمات المقيمين الاستثمارات المباشرة لغير المقيمين. وتقدر هذه الاستثمارات في إطار ميزان المدفوعات (انظر الفصل التالي).

## الفصل الثاني حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات

تسجّل العمليات التي تجري مع العالم الخارجي في أربعة حسابات تستنتج منها الأرصدة الأساسية لميزان المدفوعات:

- I. حساب العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات ويكون رصيده مساوٍ للميزان التجاري.
- II. حساب المداخل الأولية والتحويلات الجارية ويكون رصيده مساوٍ للميزان الجاري.
- III. ١ حساب التحويلات الرأسمالية ويكون رصيده مساوٍ للقدرة على التمويل الخارجي أو الحاجة إلى التمويل.
- III. ٢ الحساب المالي ويكون رصيده مساوٍ للعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

يعرض الجدول رقم (٤٧) هذه الأرصدة المختلفة.

جدول رقم ٤٧  
تطور مختلف الأرصدة لميزان المدفوعات ٢٠٠٠-٢٠٠٣

لبنانية			
مليار ليرة			
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
<b>6 281</b>	<b>5 469</b>	<b>6 567</b>	<b>5 812</b>
-4 717	-2 673	-2 847	-3 298
<b>1 564</b>	<b>2 797</b>	<b>3 719</b>	<b>2 514</b>
-2 534	-331	-450	-274
<b>-970</b>	<b>2 466</b>	<b>3 269</b>	<b>2 240</b>
-4 434	-4 821	-1 502	-1 803
<b>-5 405</b>	<b>-2 355</b>	<b>1 767</b>	<b>437</b>

ملاحظة: يعتبر الرصيد الإيجابي في حساب العالم الخارجي عجزاً للبلاد، بينما يعتبر الرصيد السلبي فائضاً. وعلى هذا الأساس يكون ميزان المدفوعات قد سجّل عجزاً في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ وفائضاً في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

### القسم الأول. حساب تبادل السلع والخدمات

يسجّل في حساب تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي الصادرات لجهة الاستعمالات، والواردات لجهة الموارد. سبق واستعرضنا مجموع هذه العمليات في الفصلين الثاني والخامس من الجزء الأول. إنّ رصيد هذا الحساب الذي يطلق عليه اسم الميزان التجاري له معنى أشمل من المعنى الجاري للمصطلح لأنّ عمليات تبادل السلع والخدمات لا تقتصر على البضائع بل تتشعب لتطال أيضاً الصادرات الصافية للخدمات.

كان الميزان التجاري في لبنان في عجز دائم. بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ انخفض العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج من ٨٢٠٣ مليار ليرة لبنانية إلى ٥٤٦٩ مليار بعد ركود الواردات ونمو ملموس في الصادرات. في العام ٢٠٠٣، ارتفع العجز من جديد ليصل إلى ٦٢٨١ مليار ليرة لبنانية، إثر نمو الواردات بنسبة تفوق نسبة نمو الصادرات. عام ١٩٩٧، كان هذا العجز يمثل ٣٤,٢% من الناتج المحلي القائم و ٢٥,٥% من الإنفاق الوطني. عام ٢٠٠٢ شكّل هذا العجز أكثر من ١٩,٤% من الناتج المحلي القائم و ١٦,٢% من الإنفاق الوطني. عام ٢٠٠٣، ارتفعت هذه النسب إلى ٢١,٠% و ١٧,٤% على التوالي.

تجدر الإشارة إلى أنّ الانخفاض الذي سجّله الميزان التجاري منذ ٢٠٠٢ يعزى إلى ارتفاع صادرات الخدمات الصافية.

### القسم الثاني. حساب الدخل الأولي والتحويلات الجارية

يسجّل هذا الحساب، لجهة الاستعمالات، المداخل الأولية التي يدفعها العالم الخارجي للمقيمين اللبنانيين إضافة إلى التحويلات الصافية المحصّلة. ويبيّن، لجهة الموارد، رصيد حساب تبادل السلع والخدمات ويسجّل المداخل الأولية التي يدفعها الاقتصاد الوطني لغير المقيمين.

يساوي رصيد هذا الحساب رصيد ميزان المدفوعات الجاري. وعلى غرار الميزان التجاري، فإنّ هذا الميزان الأخير إيجابي بالنسبة إلى العالم الخارجي مما يشير إلى عجز بالنسبة للبنان. عام ٢٠٠٢، سجّل الميزان الجاري انخفاضاً تبعاً لتحسّن الميزان التجاري لصالح لبنان، وفي العام ٢٠٠٣ سجّل انخفاضاً حاداً بعد أن استعادت التحويلات زخمها.

نورد في ما يلي عرضاً لتطور عناصر هذا الحساب.

#### (أ) المداخل الأولية

تشمل المداخل الأولية، التي يطلق عليها أيضاً اسم عوامل الإنتاج، الأجور والفوائد وغيرها من مصادر دخل العمل ورأس المال.

عام ١٩٩٧، تمّ تقدير الأجور وغيرها من مصادر دخل العمل التي يحصل عليها المقيمون اللبنانيون من الخارج بفضل بحث أجري حول الأوضاع المعيشية للأسر. وقد تمّ تقدير هذه الأرقام للسنوات التالية مع الأخذ بمؤشر تكرر سفر اللبنانيين إلى الخارج. أما بالنسبة إلى الأجور المدفوعة إلى غير المقيمين، فقد أخذ تطور القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والبناء كمؤشر لتقديرها.

أمّا الفوائد التي يتقاضاها المقيمون اللبنانيون على توظيفاتهم في الخارج والفوائد المدفوعة إلى غير المقيمين فقد تمّ تقديرها من قبل مصرف لبنان في إطار الأعمال على ميزان المدفوعات. وتشير هذه التقديرات إلى تراجع واضح في الفوائد المحصّلة التي انخفضت من ١٤٤١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٩٤٤ مليار ليرة عام ٢٠٠٢ و ٦٢٦ مليار عام ٢٠٠٣، في حين سجّلت الفوائد المدفوعة للمستثمرين غير المقيمين ارتفاعاً هاماً إذ انتقلت من ٩٥١ مليار ليرة عام ١٩٩٧ إلى ١٧٤٧ مليار عام ٢٠٠٢ و ١٦٤٢ مليار عام ٢٠٠٣.

وفي ما يتعلّق بالفوائد التي تشكّل القسط الأكبر من مصادر الدخل الأولي المتبادلة مع العالم الخارجي، أي الدخل الصافي الوافد لعوامل الإنتاج، فقد عرفت تراجعاً كبيراً منذ ٢٠٠١: فبعد تقدّم ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ حيث ارتفعت مساهمة العالم الخارجي على مستوى الدخل الوطني من ٦٩١ مليار إلى ٨٣٤ مليار ليرة لبنانية، انخفض الدخل الصافي إلى ٣٠٣ مليار عام ٢٠٠١ ليصبح سلبياً عام ٢٠٠٢ (-٣٠٢ مليار ليرة لبنانية) و(-٣٤٦ مليار ليرة لبنانية) عام ٢٠٠٣. أنظر الجدول رقم (٣٠).

### ب) التحويلات الجارية الصافية

لطالما استفاد لبنان من تدفق التحويلات الوافدة، غير أنّه ليس هناك أية إحصاءات جيّدة عن طبيعة هذه التحويلات ومبالغها. وقد أطلق مصرف لبنان ابتداءً من العام ٢٠٠٣ بحثاً لدى المصارف التجارية لإحصاء تحويلات الأموال بين لبنان والخارج البالغة قيمتها ما فوق العشرة آلاف دولار وتصنيفها بحسب طبيعتها. وبانتظار نتائج تلك التحقيقات، فإن الوسيلة المعتمدة لتقدير التحويلات الجارية كانت تقضي باعتبار كل الأموال المتبقية في ميزان المدفوعات أي تحت باب "الخطأ والسهو" تحويلات وتوزيع هذه الأموال المتبقية بين تحويلات جارية وتحويلات رأسمالية بحسب الظروف العامة ولاسيما بوضع بالاستثمارات. وجاءت مفاتيح التوزيع الناتجة بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية، مع تعديل بسيط، على الشكل التالي: ٠,٣/٠,٧ عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، ٠,٢/٠,٨ عام ١٩٩٩، ٠,١٥/٠,٨٥ عام ٢٠٠١ و ٠,١/٠,٩ عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ وتلثين/ثلث في العام ٢٠٠٣.

كانت التحويلات الخارجية الصافية تميل بشكل عام نحو الانخفاض ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢. وفي ظلّ ميل الاستثمارات في لبنان إلى الانخفاض، كان من الطبيعي اعتبار أن هذا الانخفاض قد أثر على التحويلات الرأسمالية أكثر مما أثر على التحويلات الجارية. في العام ٢٠٠٣، تبيّن من الفائض الكبير في ميزان المدفوعات أنّ التحويلات إلى لبنان كانت ضخمة تبعاً لزيادة الإيرادات النفطية. ونظراً إلى أنّ الاستثمارات في القطاع الخاص استعادت انطلاقها، اعتبرت الزيادة في التحويلات الرأسمالية أكثر أهمية من الزيادة التي سجّلتها التحويلات الجارية.

ينبغي أن نضيف إلى التحويلات الجارية الصافية مدفوعات معاشات التقاعد وغيرها من المنافع الاجتماعية التي تصل من الخارج. وكان قد تمّ تقدير هذه المدفوعات عام ١٩٩٧ بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية بفضل البحث عن الأوضاع المعيشية للأسر.

### القسم الثالث. حساب التحويلات الرأسمالية

يبين هذا الحساب، لجهة الموارد، الميزان الجاري، وبيّن، لجهة الاستعمالات، تحويلات رأس المال الصافية.

تم تقدير التحويلات الرأسمالية الصافية وفق الطريقة عينها التي استعملت لتقدير التحويلات الجارية (انظر القسم السابق). وأدّت وسيلة التقدير تلك إلى إظهار انخفاض في التحويلات الرأسمالية الخارجية الصافية ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ وارتفاع كبير في العام ٢٠٠٣: من

١٧١٨ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٣٣١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٢ و ٢٥٣٤ مليار عام ٢٠٠٣.

ونظراً إلى التوازن العام للحسابات، يساوي رصيد هذا الحساب قطعاً قدرة الاقتصاد الوطني على التمويل أو حاجته إلى التمويل. وبعد أن كان إيجابياً حتى العام ٢٠٠٢، أصبح سلبياً في العام ٢٠٠٣ (٩٧١- مليار ليرة لبنانية مقابل ٢،٤٦٦ مليار عام ٢٠٠٢ و ١،٧٧٠ مليار عام ١٩٩٧).

#### القسم الرابع. الحساب المالي

يسجل الحساب المالي تغير الديون لجهة الاستعمالات وتغير ديون العالم الخارجي تجاه الاقتصاد الوطني لجهة الموارد. ويساوي رصيد الحساب المالي تماماً القدرة على التمويل أو الحاجة إلى التمويل. وقد تمّ تبيان المبالغ الصافية لكل فئة من الديون.

نجد لجهة الاستعمالات:

#### (أ) الأوراق المالية غير الأسهم

يقصد بها أيّ تغيير في محفظة سندات الخزينة اللبنانية التي يملكها غير المقيمين وقد قدر مصرف لبنان هذه المبالغ (انظر الفصل السابق، القسم السادس، الفقرة ب).

#### (ب) القروض

هنا نجد فقط الاستدانات الخارجية التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار.

#### (ج) الأسهم والمساهمات

يتكون الجزء الأكبر من حقوق غير المقيمين على ملكية مؤسسات الانتاج من الاملاك المبنية. واستناداً إلى تقدير أجري في إطار وضع الحسابات للعام ١٩٩٧، تمّ تقدير تغير تلك الحقوق في السنوات التالية بشكل نسبي مع الاستثمارات المباشرة التي سجلها مصرف لبنان في تقديراته لعناصر ميزان المدفوعات.

نسجّل، لجهة الموارد، إضافة إلى القدرة على التمويل، التغير الصافي للموجودات الخارجية للنظام المصرفي اللبناني تحت باب "النقد والودائع". ويمثل هذا التغير، بحسب تعريفه المتعارف عليه، الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.

ونلاحظ أن ميزان المدفوعات شهد عجزاً قوياً عام ٢٠٠١ تبعاً لزيادة الواردات وعرف فائضاً قوياً عام ٢٠٠٢ تبعاً لمساهمة الهيئات الأجنبية في تمويل الخزينة اللبنانية تنفيذاً لقرارات باريس ٢٠٠٣. في العام ٢٠٠٣، سجل ميزان المدفوعات فائضاً أكثر أهمية بفعل التأثير المزدوج

لاستمرار عمليات شراء سندات الخزينة ومساهمة التحويلات الرأسمالية في التحويلات  
الجارية.

## خاتمة

إنّ استنتاج الحسابات الإقتصادية للعام ٢٠٠٣ استناداً إلى الطرق التي تمّ اعتمادها في وضع حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢، لم يتح تقدير معدّل النمو فحسب، بل ساهم في تحديد التغيّرات التي طرأت على خصائص الاقتصاد والجهاز المالي في لبنان.

### (أ) ازداد الفارق البنوي بين الإنفاق الوطني والانتاج الداخلي بنسبة طفيفة

بعد التطور الحاصل في السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ والذي أدّى إلى تخفيف الفارق من حيث القيمة النسبية بين الإنفاق الوطني والنتاج المحلي القائم، انتقل هذا الفارق من ١٩,٤% عام ٢٠٠٢ إلى ٢١% عام ٢٠٠٣، بعد أن كان قد بلغ ٣٤,٢% من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٧. ويأتي هذا التطور نتيجة التفاوت القائم بين تطور القطاعات الاقتصادية وبين أسعار الاستيراد وأسعار الإنتاج.

### (ب) شهدت قطاعات إنتاج السلع تراجعاً مستمراً

استمرت حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي القائم بالتراجع إذ انخفضت من ٥,٨% عام ٢٠٠٢ إلى ٥,٥% عام ٢٠٠٣. غير أن ميل القطاع التصنيعي إلى التراجع شهد تبديلاً في الوجهة، فارتفعت بالتالي حصة هذا القطاع من الناتج المحلي القائم ارتفاعاً طفيفاً أي من ١١,٥% عام ٢٠٠٢ إلى ١١,٨% عام ٢٠٠٣. وقد بلغت نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي القائم ما مجموعه ١٧,٣%. وجدير بالذكر أنه لو تبعت أسعار عوامل الإنتاج وتيرة ارتفاع أسعار مجمل القيم المضافة، بدلاً من أن تتخفّض، لشهد قطاع الصناعة تطوراً أكبر.

### (ج) انعكس ارتفاع أسعار الاستيراد جزئياً على أسعار الاستهلاك

انخفضت أسعار استيراد الوحدات بمعدل ٤,١% خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ وكان هذا الانخفاض ناجماً بالدرجة الأولى عن ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية نسبة إلى العملات الأجنبية الأساسية وميل أسعار المواد الأولية العالمية إلى الانخفاض. أما في سنة ٢٠٠٣، بدأت قيمة صرف الليرة اللبنانية المرتبطة بالدولار الأميركي تتدنّى بينما مالت أسعار المواد الأولية العالمية نحو الإرتفاع. وقد أدّى هذا الأمر إلى ارتفاع أسعار الاستيراد بنسبة ٥,٦%. أمّا الأسعار الداخلية فلم تسجل ارتفاعاً وبالتالي سجلت أسعار الاستهلاك ارتفاعاً لم تتعدّ نسبته ٣,٦%.

### (د) استعادت الاستثمارات الخاصة زخمها

في حين استمرت الاستثمارات العامة في الانخفاض، ازدهرت الاستثمارات الخاصة عام ٢٠٠٣ (+١٧,٥%)، وذلك بفضل تدفق الرساميل الأجنبية بهدف توظيفها. وبالتالي ارتفعت حصة الاستثمارات الخاصة من الإنفاق الوطني من ١٢,٢% عام ٢٠٠٢ إلى ١٣,٤% عام ٢٠٠٣.



#### (هـ) عزز النمو الاقتصادي بفضل زيادة الاستثمارات والصادرات

أدى نمو الصادرات والاستثمارات إلى نمو الإنتاج، في حين شهد الاستهلاك نمواً معتدلاً.

#### (و) ارتفع العجز التجاري من جديد

تراجع العجز التجاري لجهة السلع والخدمات الذي كان يغطي ٢٥,٥% من الإنفاق الوطني في عام ١٩٩٧ ليصل إلى ١٦,٢% من الإنفاق في عام ٢٠٠٢. في العام ٢٠٠٣، عادت هذه النسبة وارتفعت لتصل إلى ١٧,٤%.

#### (ز) زادت تبعية الإقتصاد الوطني للتحويلات الخارجية

كان العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج يغطي دائماً بفضل التحويلات الخارجية التي كانت ساهمت في تمويل الإقتصاد الوطني إما بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال تكوين ادخار الأسر. أما التحويلات غير الاستثمارات المباشرة المقدره بعد فترة تراجع، انتعشت في العام ٢٠٠٣ لتسهم في تقوية طاقة تمويل القطاع الخاص، مما أدى إلى نمو ودائع المقيمين في المصارف التجارية بشكل ملحوظ.

#### (ح) زيادة ملموسة في الإدخار الوطني

كان الإدخار الوطني قد تدنى بشكل باهظ بين سنة ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ بعد أن بلغ قمة ٤٤٧٦ مليار ل.ل. في سنة ١٩٩٨. وبفضل إعادة النشاط وبصورة خاصة بسبب الفائض في ميزان المدفوعات، أصبح الإدخار الوطني القائم قريباً من المستوى الذي كان وصل إليه عام ١٩٩٨ (٤١٦٩ مليار ل.ل.).

#### (ط) استمرار ضعف مساهمة المصارف في تمويل الاستثمارات

بدأت مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الخاصة بالتراجع منذ العام ١٩٩٧ لتصبح سلبية عام ٢٠٠٣. وقد استثمر فائض سيولة المصارف في سندات خزينة أو تم توظيفه في الخارج أو تم تجميده لدى مصرف لبنان.

#### (ي) تراجع العجز العام

انخفض العجز العام بنسبة كبيرة في العام ٢٠٠٣ وأصبح يمثل ١٢,٨% فقط من الناتج المحلي القائم، بعد أن تراوح بين ١٥% و ٢٠% من الناتج المحلي القائم ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢. وقد تتطلبت تغطيته استعمال جزء كبير من طاقة التمويل الداخلية والخارجية.

(ك) أهمية عبء الدين العام

تؤدي الفوائد الصافية (من دون هامش المصارف) لخدمة الدين العام دوراً بالغ الأهمية في عمليات التوزيع الثانوي: فهي كانت تشكل ١٤٩,٣% من الاقتطاعات الإلزامية من الدخل بشكل ضرائب مباشرة واشتراكات اجتماعية عام ١٩٩٧. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٨٤% عام ٢٠٠٢ و ١٨١% عام ٢٠٠٣.

الملاحق



## ملحق ١ جداول الحسابات الأساسية

### تنبيه:

- عدلت حسابات السنوات ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٢
- يعود الفرق في المجاميع ان وجد الى تدوير الارقام

### 1. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات

١,٠ مجموع السلع والخدمات

مليار ليرة لبنانية

(أ) القيمة بالأسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
14 157	12 954	12 186	12 347	الاستهلاك الوسيط
31 176	29 293	27 203	26 ٦٠٣	الاستهلاك النهائي
5 862	5 479	5 314	5 268	تكوين الراسمال الثابت
3 788	3 492	3 110	2 675	التصدير
-129	-357	608	-160	التغير في المخزون/ تسوية
54 854	50 862	48 421	46 ٧٣٣	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
36 275	34 077	32 081	31 8٦٢	الانتاج ما عدا التجارة
10 851	9 698	10 289	9 027	الاستيراد
2 726	2 544	1 819	1 939	الرسوم على السلع المستوردة
5 002	4 543	4 233	3 905	انتاج قطاع التجارة *

مليار ليرة لبنانية

(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
13 499	12 568	12 839	12 040	الاستهلاك الوسيط
30 277	28 188	27 930	26 ٧٠٩	الاستهلاك النهائي
5 774	5 432	5 665	5 609	تكوين الراسمال الثابت
3 745	3 566	3 240	2 728	التصدير
-127	-367	629	-167	التغير في المخزون/ تسوية
53 169	49 388	50 304	46 ٩١٩	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
35 573	33 157	32 764	32 ٢٢٥	الانتاج ما عدا التجارة
10 290	10 042	10 968	8 792	الاستيراد
2 700	1 731	2 335	2 038	الرسوم على السلع المستوردة
4 606	4 457	4 236	3 864	انتاج قطاع التجارة *

\* الهوامش التجارية + تصدير خدمات تجارية

ملاحظة: وضعت جداول الاستعمالات والموارد حسب المفهوم المحلي وبالتالي لا تشمل الاستيراد والاستهلاك ونفقات الأسر في الخارج كذلك لا تدخل نفقات السياح على الأراضي اللبنانية في قيمة الصادرات بل في قيمة الاستهلاك.

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,١ المنتجات الزراعية

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
874	893	843	865	الاستهلاك الوسيط
1 576	1 559	1 467	1 496	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
241	203	217	199	التصدير
0	-20	20	0	التغير في المخزون/ تسوية
2 692	2 635	2 547	2 561	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 513	1 503	1 407	1 498	الانتاج
575	509	544	491	الاستيراد
71	75	78	76	الرسوم على السلع المستوردة
533	548	519	496	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
835	866	851	864	الاستهلاك الوسيط
1 560	1 497	1 495	1 554	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
226	218	226	212	التصدير
0	-22	21	0	التغير في المخزون/ تسوية
2 621	2 559	2 594	2 630	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 473	1 416	1 422	1 481	الانتاج
533	540	597	516	الاستيراد
76	74	97	55	الرسوم على السلع المستوردة
539	529	478	577	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٢ المنتجات الحيوانية

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
559	518	476	457	الاستهلاك الوسيط
515	473	510	490	الاستهلاك النهائي
19	19	19	19	تكوين الراسمال الثابت
33	23	18	15	التصدير
0	0	30	0	التغير في المخزون/ تسوية
1 125	1 032	1 053	980	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
538	517	529	537	الانتاج
345	304	298	240	الاستيراد
4	4	4	10	الرسوم على السلع المستوردة
239	207	222	192	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
504	522	495	492	الاستهلاك الوسيط
494	524	521	503	الاستهلاك النهائي
14	19	22	18	تكوين الراسمال الثابت
36	27	20	21	التصدير
0	0	30	0	التغير في المخزون/ تسوية
1 047	1 092	1 088	1 034	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
534	564	544	593	الانتاج
295	306	308	235	الاستيراد
5	3	14	9	الرسوم على السلع المستوردة
214	219	222	196	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٣ الطاقة والمياه

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
2 703	2 354	2 047	2 117	الاستهلاك الوسيط
1 905	1 791	1 551	1 498	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
5	7	2	2	التصدير
0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
4 613	4 152	3 600	3 617	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
1 269	1 231	1 132	1 101	الانتاج
1 916	1 587	1 579	1 708	الاستيراد
1 077	1 016	689	543	الرسوم على السلع المستوردة
351	318	200	265	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
2 480	2 102	2 142	1 654	الاستهلاك الوسيط
1 855	1 581	1 516	1 330	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
4	8	2	2	التصدير
0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
4 339	3 691	3 660	2 986	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
1 270	1 168	1 124	1 089	الانتاج
1 613	1 608	1 825	1 134	الاستيراد
1 064	690	510	600	الرسوم على السلع المستوردة
392	225	201	163	الهوامش التجارية



١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٤ منتجات الصناعات الغذائية والزراعية

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

نوع العملية	2000	2001	2002	2003
الاستهلاك الوسيط	339	347	339	369
الاستهلاك النهائي	4 372	4 563	4 828	4 937
تكوين الراسمال الثابت	0	0	0	0
التصدير	130	145	166	240
التغير في المخزون/ تسوية	-23	15	-6	-39
مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد	4 819	5 070	5 326	5 507
الانتاج	2 641	2 687	2 903	2 960
الاستيراد	974	1 072	1 054	1 087
الرسوم على السلع المستوردة	370	413	396	379
الهوامش التجارية	834	898	973	1 081

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

نوع العملية	2000	2001	2002	2003
الاستهلاك الوسيط	365	358	340	329
الاستهلاك النهائي	4 398	4 718	4 831	4 838
تكوين الراسمال الثابت	0	0	0	0
التصدير	136	153	168	247
التغير في المخزون/ تسوية	-22	16	-7	-36
مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد	4 878	5 245	5 332	5 377
الانتاج	2 731	2 740	2 887	2 959
الاستيراد	1 027	1 105	1 092	1 054
الرسوم على السلع المستوردة	331	501	379	382
الهوامش التجارية	789	899	974	983

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٥ المنتجات النسيجية والجلود

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
258	265	268	302	الاستهلاك الوسيط
1 739	1 573	1 461	1 443	الاستهلاك النهائي
2	3	3	2	تكوين الراسمال الثابت
339	291	315	171	التصدير
0	50	70	-80	التغير في المخزون/ تسوية
2 338	2 182	2 116	1 838	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
596	583	553	565	الانتاج
806	793	843	645	الاستيراد
176	163	101	169	الرسوم على السلع المستوردة
760	644	619	459	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
271	270	334	336	الاستهلاك الوسيط
1 619	1 484	1 614	1 438	الاستهلاك النهائي
2	3	4	3	تكوين الراسمال الثابت
321	298	336	176	التصدير
0	53	80	-82	التغير في المخزون/ تسوية
2 213	2 107	2 367	1 871	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
560	543	600	582	الانتاج
836	847	959	663	الاستيراد
171	102	252	172	الرسوم على السلع المستوردة
646	616	557	454	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٦ المنتجات من المعادن اللافلزية

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
1 322	1 194	1 168	1 255	الاستهلاك الوسيط
56	56	55	54	الاستهلاك النهائي
22	27	27	24	تكوين الراسمال الثابت
171	108	91	79	التصدير
-40	-18	46	0	التغير في المخزون/ تسوية
1 530	1 366	1 387	1 412	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
876	814	825	859	الانتاج
432	365	382	341	الاستيراد
105	99	71	92	الرسوم على السلع المستوردة
117	89	109	121	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
1 232	1 181	1 323	1 249	الاستهلاك الوسيط
47	57	64	58	الاستهلاك النهائي
21	22	31	25	تكوين الراسمال الثابت
185	108	98	85	التصدير
-40	-18	50	0	التغير في المخزون/ تسوية
1 445	1 350	1 566	1 417	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
825	804	919	853	الانتاج
421	371	411	349	الاستيراد
115	69	110	103	الرسوم على السلع المستوردة
84	106	125	112	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٧ المنتجات المعدنية والالات والمعدات

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
1 848	1 640	1 625	1 679	الاستهلاك الوسيط
1 848	1 634	1 468	1 442	الاستهلاك النهائي
1 286	1 172	1 074	1 115	تكوين الراسمال الثابت
826	672	653	422	التصدير
-40	-277	333	-57	التغير في المخزون/ تسوية
5 767	4 841	5 151	4 600	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
1 289	1 022	1 032	1 021	الانتاج
3 209	2 847	3 322	2 697	الاستيراد
632	547	340	462	الرسوم على السلع المستوردة
638	424	457	420	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
1 769	1 644	1 771	1 723	الاستهلاك الوسيط
1 736	1 484	1 593	1 548	الاستهلاك النهائي
1 273	1 165	1 214	1 240	تكوين الراسمال الثابت
781	686	693	433	التصدير
-41	-280	338	-63	التغير في المخزون/ تسوية
5 518	4 699	5 609	4 880	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
1 211	1 027	1 079	1 053	الانتاج
3 186	2 966	3 434	2 886	الاستيراد
630	287	587	519	الرسوم على السلع المستوردة
491	420	509	422	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٨ خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
1 604	1 422	1 390	1 432	الاستهلاك الوسيط
1 286	1 122	1 041	1 006	الاستهلاك النهائي
151	143	138	117	تكوين الراسمال الثابت
334	303	234	204	التصدير
-10	-50	60	0	التغير في المخزون/ تسوية
3 364	2 940	2 864	2 759	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
976	902	910	937	الانتاج
1 898	1 670	1 656	1 468	الاستيراد
196	166	76	141	الرسوم على السلع المستوردة
294	201	221	214	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأرقام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
1 462	1 424	1 533	1 413	الاستهلاك الوسيط
1 128	1 064	1 098	1 053	الاستهلاك النهائي
148	136	148	126	تكوين الراسمال الثابت
326	297	250	214	التصدير
-9	-51	62	0	التغير في المخزون/ تسوية
3 055	2 870	3 093	2 805	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
911	885	974	959	الانتاج
1 763	1 688	1 721	1 453	الاستيراد
175	77	165	157	الرسوم على السلع المستوردة
206	221	232	237	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,٩ مفروشات

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
25	23	22	24	الاستهلاك الوسيط
239	215	211	207	الاستهلاك النهائي
256	240	236	233	تكوين الراسمال الثابت
36	31	30	22	التصدير
0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
556	509	500	486	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
394	337	337	334	الانتاج
85	93	95	81	الاستيراد
35	34	25	27	الرسوم على السلع المستوردة
42	45	44	44	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأرقام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
27	23	28	27	الاستهلاك الوسيط
232	214	227	218	الاستهلاك النهائي
275	265	252	253	تكوين الراسمال الثابت
32	35	32	23	التصدير
0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
565	536	538	520	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
386	359	358	351	الانتاج
91	103	101	90	الاستيراد
33	27	34	32	الرسوم على السلع المستوردة
54	46	45	46	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,١٠ المنتجات الصناعية الأخرى

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
187	148	156	143	الاستهلاك الوسيط
869	768	712	592	الاستهلاك النهائي
169	137	142	108	تكوين الراسمال الثابت
428	445	338	337	التصدير
0	-35	35	0	التغير في المخزون/ تسوية
1 653	1 463	1 383	1 180	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
873	700	638	544	الانتاج
498	476	496	383	الاستيراد
50	45	22	49	الرسوم على السلع المستوردة
231	242	227	204	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
189	175	159	183	الاستهلاك الوسيط
873	780	745	633	الاستهلاك النهائي
164	139	149	123	تكوين الراسمال الثابت
452	477	364	332	التصدير
0	-43	32	0	التغير في المخزون/ تسوية
1 678	1 528	1 449	1 272	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
854	733	629	564	الانتاج
498	522	507	437	الاستيراد
48	23	65	59	الرسوم على السلع المستوردة
279	250	249	211	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,١١ الابنية والاشغال العامة

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
0	0	0	0	الاستهلاك الوسيط
0	0	0	0	الاستهلاك النهائي
3 957	3 739	3 676	3 651	تكوين الراسمال الثابت
0	0	0	0	التصدير
0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
3 957	3 739	3 676	3 651	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
3 957	3 739	3 676	3 651	الانتاج

مليار ليرة لبنانية

ب) الاحجام المقيمة باسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
0	0	0	0	الاستهلاك الوسيط
0	0	0	0	الاستهلاك النهائي
3 877	3 684	3 845	3 822	تكوين الراسمال الثابت
0	0	0	0	التصدير
0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
3 877	3 684	3 845	3 822	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
3 877	3 684	3 845	3 822	الانتاج



١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,١٢ النقل والمواصلات

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
1 802	1 597	1 293	1 244	الاستهلاك الوسيط
1 938	1 772	1 565	1 499	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
172	187	162	267	التصدير
0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
3 912	3 556	3 019	3 011	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
3 912	3 556	3 019	3 011	الانتاج

مليار ليرة لبنانية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
1 802	1 507	1 293	1 244	الاستهلاك الوسيط
1 928	1 705	1 570	1 524	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
172	186	162	267	التصدير
0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
3 902	3 398	3 025	3 036	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
3 902	3 398	3 025	3 036	الانتاج

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١,١٣ الخدمات التسويقية

مليار ليرة لبنانية

(أ) القيمة بالاسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
2 606	2 563	2 551	2 490	الاستهلاك الوسيط
9 283	8 687	8 029	8 041	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	تكوين الرأسمال الثابت
245	205	187	170	التصدير
0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
12 134	11 455	10 766	10 701	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
12 134	11 455	10 766	10 701	الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
2 600	2 515	2 552	2 491	الاستهلاك الوسيط
8 996	8 177	8 183	7 989	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	تكوين الرأسمال الثابت
245	205	187	170	التصدير
0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
11 841	10 898	10 922	10 650	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
11 841	10 898	10 922	10 650	الإنتاج

١,١٥ الخدمات غير التسويقية

مليار ليرة لبنانية

(أ) القيمة بالأسعار الجارية

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
4 987	4 814	4 570	4 462	الاستهلاك الوسيط
				الاستهلاك النهائي
				تكوين الرأسمال الثابت
				التصدير
				التغير في المخزون/ تسوية
4 987	4 814	4 570	4 462	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 987	4 814	4 570	4 462	الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2003	2002	2001	2000	نوع العملية
4 987	4 814	4 570	4 462	الاستهلاك الوسيط
				الاستهلاك النهائي
				تكوين الرأسمال الثابت
				التصدير
				التغير في المخزون/ تسوية
4 987	4 814	4 570	4 462	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 987	4 814	4 570	4 462	الإنتاج

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات  
بالأسعار الجارية و بأسعار السنة السابقة

ملاحظة :

- وضعت جداول المدخلات والمخرجات وفق مفهوم المحلية وبالتالي فإن أرقام الاستيراد والاستهلاك لم تشمل نفقات الأسر في الخارج كما لم تحسب نفقات المسافرين الأجانب على الأراضي اللبنانية كصادرات بل كاستهلاك محلي. التعديلات الواجب إدخالها للانتقال إلى المعطيات بحسب المفهوم الوطني مبينة في أسفل الجداول.
- القطاعات الواردة في هذه الجداول هي متجانسة حيث أن كل منها ينتج مجموعة محددة من السلع أو الخدمات وكل مجموعة من السلع أو الخدمات لا تنتج إلا في واحد من تلك القطاعات.

مليار ليرة لبنانية

٢٠ سنة ١٩٩٩ بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات وسيطة												
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون
١. الزراعة	199	0	1 130	3	0	10	0	0	1 343	19 1981	258	0	3 600
٢. الطاقة والمياه	11	598	259	15	493	250	33	1 666	1495	0	0	0	3 162
٣. الصناعة	179	93	2 446	1 646	11	666	129	5 416	9 500	1 930	1 304	-21	18 129
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4 003	0	0	4 003
٥. النقل و لمواصلات	0	0	0	0	222	518	14	902	1 286	0	317	0	2 505
٦. الخدمات الأخرى	25	4	105	100	230	467	1 044	2 444	7 685	0	67	0	10 196
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	695	0	695
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	4 337	0	0	0	4 337
مجموع الاستعمالات	414	695	3 940	1 764	954	1 890	891	11 771	26 284	5 951	2 640	-21	46 625
القيمة المضافة	1 584	372	3 249	2 239	1 551	8 306	5 233	25 647					
الإنتاج	1 999	1 067	7 189	4 003	2 505	10 196	6 123	37 418					
الاستيراد	789	1 240	7 178					9 207					
الرسوم على الاستيراد	68	655	1 458				-2 181	0					
الهوامش التجارية	744	200	2 304				-3 248	0					
مجموع الموارد	3 600	3 162	18 129	4 003	2 505	10 196	695	46 625					

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية سنة ١٩٩٩

الحسابات الوطنية	نققات المسافرين اللبنانيين في الخارج	نققات المحلية للمسافرين الأجانب	الحسابات المحلية	الفرق
9 617	410		9 207	410
3 413		773	2 640	773
25 921	410	-773	26 284	410

## ٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٠ سنة (أ) بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات نهائية					استعمالات وسيطة								
	مجموع الاستعمالات	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه	١. الزراعة
١. الزراعة	3 541	0	214	19	1 986	1 322	0	0	10	0	3	1 109	0	199
٢. الطاقة والمياه	3 617	0	2	0	1 498	2 117	33	9	276	699	18	287	781	14
٣. الصناعة	17 094	-160	1 364	1 598	9 116	5 175	132	211	632	13	1 534	2 375	96	181
٤. البناء	3 651	0	0	3 651	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٥. النقل و لمواصلات	3 011	0	267	0	1 499	1 244	11	205	651	377	0	0	0	0
٦. الخدمات الأخرى	10 701	0	170	0	8 041	2 490	1 109	415	458	279	96	103	4	26
٧. التجارة	658	0	658	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٨. الإدارات العامة	4 462	0	0	0	4 462	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاستعمالات	46 733	-160	2 675	5 268	26 603	12 347	1 284	840	2 028	1 368	1 651	3 874	881	421
القيمة المضافة						25 359	3 177	5 003	8 674	1 643	2 000	3 027	221	1 614
الإنتاج						37 706	4 462	5 844	10 701	3 011	3 651	6 901	1 101	2 035
الاستيراد						9 027						6 588	1 708	731
الرسوم على الاستيراد						0		-1 939				1 310	543	86
الهوامش التجارية						0		-3 247				2 294	265	688
مجموع الموارد						46 733	4 462	658	10 701	3 011	3 651	17 094	3 617	3 541

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية سنة ٢٠٠٠

الحسابات الوطنية	نققات المسافرين اللبنانيين في الخارج	النققات المحلية للمسافرين الأجانب	الحسابات المحلية	
9 323	296		9 027	الاستيراد
3 511			2 675	التصدير
26 063	296	-836	26 603	الاستهلاك

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٠ سنة (ب) بأسعار 1999

الفرع	استعمالات نهائية					استعمالات وسيطة								
	مجموع الاستعمالات	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه	١. الزراعة
١. الزراعة	3 664	0	233	18	2 057	1 356	0	0	10	0	3	1 143	0	199
٢. الطاقة والمياه	2 986	0	2	0	1 330	1 654	25	7	216	546	14	224	610	11
٣. الصناعة	17 642	-167	1 399	1 769	9 346	5 295	139	218	658	13	1 548	2 438	95	186
٤. البناء	3 822	0	0	3 822	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٥. النقل و لمواصلات	3 036	0	267	0	1 524	1 244	11	205	652	377	0	0	0	0
٦. الخدمات الأخرى	10 650	0	170	0	7 989	2 491	1 109	415	459	279	96	103	4	26
٧. التجارة	658	0	658	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٨. الإدارات العامة	4 461	0	0	0	4 461	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاستعمالات	46 919	-167	2 728	5 609	26 709	12 040	1 284	846	1 994	1 215	1 661	3 909	709	422
القيمة المضافة						26 087	3 177	5 056	8 656	1 821	2 162	3 183	380	1 653
الإنتاج						38 127	4 461	5 902	10 650	3 036	3 822	7 092	1 089	2 075
الاستيراد						8 792						6 906	1 134	751
الرسوم على الاستيراد						0		-2 038				1 373	600	64
الهوامش التجارية						0		-3 206				2 270	163	773
مجموع الموارد						46 919	4 461	658	10 650	3 036	3 822	17 642	2 986	3 664

## ٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة

٢٠٠١ (أ) سنة ٢٠٠١ بالأسعار الجارية  
لبنانية

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه		١. الزراعة
3 600	50	235	19	1 977	1 319	0	0	10	0	3	1 119	0	187	١. الزراعة
3 600	0	2	0	1 551	2 047	49	10	272	646	18	284	757	13	٢. الطاقة والمياه
18 471	558	1 807	1 620	9 511	4 975	133	218	595	12	1 454	2 311	89	165	٣. الصناعة
3 676	0	0	3 676	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
3 019	0	162	0	1 565	1 293	25	231	663	375	0	0	0	0	٥. النقل ولمواصلات
10 766	0	187	0	8 029	2 551	1 049	506	476	280	101	109	4	26	٦. الخدمات الأخرى
717	0	718	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 571	0	0	0	4 571	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
48 421	608	3 110	5 314	27 203	12 186	1 255	964	2 015	1 312	1 576	3 823	850	391	مجموع الاستعمالات
					25 947	3 316	5 088	8 752	1 707	2 100	3 157	282	1 545	القيمة المضافة
					38 133	4 571	6 052	10 766	3 019	3 676	6 981	1 132	1 936	الإنتاج
					10 289						7 868	1 579	842	الاستيراد
					0		-1 819				1 048	689	82	الرسوم على الاستيراد
					0		-3 516				2 575	200	740	الهوامش التجارية
					48 421	4 571	717	10 766	3 019	3 676	18 471	3 600	3 600	مجموع الموارد

### جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية سنة ٢٠٠١

الحسابات الوطنية	نققات المسافرين اللبنانيين في الخارج	النققات المحلية للمساافرين الأجانب	الحسابات المحلية	
10 592	303		10 289	الاستيراد
4 025		914	3 110	التصدير
26 591	303	-914	27 203	الاستهلاك

مليار ليرة

٢٠٠١ (ب) سنة ٢٠٠١ بأسعار سنة ٢٠٠٠  
لبنانية

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه		١. الزراعة
3 683	52	246	22	2 016	1 347	0	0	10	0	3	1 145	0	189	١. الزراعة
3 660	0	2	0	1 516	2 142	51	10	284	675	19	297	792	14	٢. الطاقة والمياه
19 867	578	1 926	1 798	10 059	5 506	144	238	655	13	1 614	2 567	98	177	٣. الصناعة
3 845	0	0	3 845	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
3 025	0	162	0	1 570	1 293	25	231	663	375	0	0	0	0	٥. النقل ولمواصلات
10 922	0	187	0	8 183	2 552	1 049	507	476	281	101	109	4	26	٦. الخدمات الأخرى
717	0	718	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 585	0	0	0	4 585	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
50 304	630	3 240	5 665	27 930	12 839	1 270	985	2 088	1 343	1 736	4 119	894	405	مجموع الاستعمالات
					26 496	3 316	5 586	8 834	1 682	2 109	3 179	230	1 562	القيمة المضافة
					39 335	4 585	6 571	10 922	3 025	3 845	7 297	1 124	1 966	الإنتاج
					10 968						8 239	1 825	905	الاستيراد
					0		-2 335				1 714	510	111	الرسوم على الاستيراد
					0		-3 518				2 616	201	700	الهوامش التجارية
					50 304	4 585	717	10 922	3 025	3 845	19 867	3 660	3 683	مجموع الموارد

## ٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة

٢,٣ أ) سنة ٢٠٠٢ بالأسعار الجارية  
لبنانية

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	.٨ الإدارة العامة	.٧ التجارة	.٦ الخدمات الأخرى	.٥ النقل و المواصلات	.٤ البناء	.٣ الصناعة	.٢ الطاقة والمياه		.١ الزراعة
3 667	-20	226	19	2 032	1 411	0	0	10	0	4	1 209	0	189	١. الزراعة
4 152	0	7	0	1 791	2 354	43	11	306	764	20	326	868	15	٢. الطاقة والمياه
18 626	-337	2 015	1 721	10 197	5 029	151	217	590	13	1 477	2 327	92	162	٣. الصناعة
3 739	0	0	3 739	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
3 556	0	187	0	1 772	1 597	23	290	718	535	0	30	0	0	٥. النقل ولمواصلات
11 455	0	205	0	8 687	2 563	1 145	477	424	270	103	114	4	27	٦. الخدمات الأخرى
852	0	852	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 814	0	0	0	4 815	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
50 862	-357	3 492	5 479	29 293	12 954	1 363	995	2 047	1 583	1 603	4 006	964	393	مجموع الاستعمالات
					28 209	3 451	6 092	9 408	1 973	2 136	3 254	267	1 627	القيمة المضافة
					41 163	4 814	7 087	11 455	3 556	3 739	7 260	1 231	2 020	الإنتاج
					9 698						7 298	1 587	813	الاستيراد
					0		-2 544				1 449	1 016	79	الرسوم على الاستيراد
					0		-3 691				2 618	318	755	الهوامش التجارية
					50 862	4 814	852	11 455	3 556	3 739	18 626	4 152	3 667	مجموع الموارد

### جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية سنة ٢٠٠٢

الحسابات الوطنية	نققات المسافرين اللبنانيين في الخارج	النققات المحلية للمسافرين الأجانب	الحسابات المحلية	
١٠ .٥٦	357		9 698	الاستيراد
4 586			3 492	التصدير
28 556	357	- 1 094	29 293	الاستهلاك

مليار ليرة

٢,٣ ب) سنة ٢٠٠٢ بأسعار سنة ٢٠٠١  
لبنانية

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	.٨ الإدارة العامة	.٧ التجارة	.٦ الخدمات الأخرى	.٥ النقل و المواصلات	.٤ البناء	.٣ الصناعة	.٢ الطاقة والمياه		.١ الزراعة
3 651	-22	246	19	2 020	1 388	0	0	9	0	3	1 192	0	183	١. الزراعة
3 691	0	8	0	1 581	2 102	39	10	274	683	18	291	775	13	٢. الطاقة والمياه
18 422	-345	2 069	1 729	9 913	5 056	155	223	599	13	1 472	2 339	92	163	٣. الصناعة
3 684	0	0	3 684	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
3 398	0	186	0	1 705	1 507	22	274	677	505	0	29	0	0	٥. النقل ولمواصلات
10 898	0	205	0	8 177	2 515	1 123	468	416	265	101	112	4	26	٦. الخدمات الأخرى
852	0	852	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 791	0	0	0	4 791	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
49 388	-367	3 566	5 432	28 188	12 568	1 339	974	1 975	1 466	1 595	3 962	871	385	مجموع الاستعمالات
					26 778	3 452	5 214	8 923	1 932	2 089	3 275	297	1 595	القيمة المضافة
					39 345	4 791	6 189	10 898	3 398	3 684	7 237	1 168	1 980	الإنتاج
					10 042						7 589	1 608	845	الاستيراد
					0		-1 731				964	690	77	الرسوم على الاستيراد
					0		-3 605				2 632	225	748	الهوامش التجارية
					49 388	4 791	852	10 898	3 398	3 684	18 422	3 691	3 651	مجموع الموارد

## ٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة

٢,٤ (أ) سنة ٢٠٠٣ بالأسعار الجارية  
لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات	
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير		التغير في المخزون
١. الزراعة	195	0	1 222	4	0	12	0	0	1 433	2 091	19	274	0	3 817
٢. الطاقة والمياه	16	975	371	23	894	345	12	68	2 703	1 905	0	5	0	4 613
٣. الصناعة	173	103	2 707	1 623	15	626	232	134	5 613	10 972	1 886	2 374	-129	20 716
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 957	0	0	3 957
٥. النقل و لمواصلات	0	0	32	0	632	774	340	24	1 802	1 938	0	172	0	3 912
٦. الخدمات الأخرى	27	4	122	107	275	399	445	1 227	2 606	9 283	0	245	0	12 134
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	718	0	718
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4 988	0	0	0	4 988
مجموع الاستعمالات	410	1 083	4 455	1 756	1 816	2 155	1 029	1 453	14 157	31 176	5 862	3 788	-129	54 854
القيمة المضافة	1 640	187	3 510	2 201	2 096	9 979	6 699	3 535	29 846					
الإنتاج	2 050	1 269	7 965	3 957	3 912	12 134	7 728	4 988	44 003					
الاستيراد	920	1 916	8 015	1 916	3 912	12 134	7 728	4 988	10 851					
الرسوم على الاستيراد	75	1 077	1 573	1 077	3 912	12 134	7 728	4 988	0					
الهوامش التجارية	771	351	3 162	351	3 912	12 134	7 728	4 988	0					
مجموع الموارد	3 817	4 613	20 716	3 957	3 912	12 134	7 728	4 988	54 854					

### جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية سنة ٢٠٠٣

الحسابات الوطنية	النققات المحلية للمساافرين الأجانب	نققات المسافرين اللبنانيين في الخارج	الحسابات الوطنية
الاستيراد	10 851	417	11 268
التصدير	3 788		4 987
الاستهلاك	31 176	-1 119	30 394

مليار ليرة

٢,٤ (ب) سنة ٢٠٠٣ بأسعار سنة ٢٠٠٢  
لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات	
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير		التغير في المخزون
١. الزراعة	186	0	1 137	4	0	11	0	0	1 338	2 055	14	262	0	3 668
٢. الطاقة والمياه	14	894	341	21	820	317	11	62	2 480	1 855	0	4	0	4 339
٣. الصناعة	156	95	2 547	1 528	14	598	216	126	5 280	10 473	1 883	2 344	-127	19 852
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 877	0	0	3 877
٥. النقل و لمواصلات	0	0	32	0	632	774	340	24	1 802	1 928	0	172	0	3 902
٦. الخدمات الأخرى	27	4	122	107	274	398	444	1 224	2 600	8 996	0	245	0	11 841
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	718	0	718
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4 971	0	0	0	4 971
مجموع الاستعمالات	384	993	4 179	1 658	1 741	2 097	1 011	1 437	13 499	30 277	5 774	3 745	-127	53 169
القيمة المضافة	1 623	277	3 526	2 219	2 162	9 744	6 295	3 535	29 380					
الإنتاج	2 007	1 270	7 705	3 877	3 902	11 841	7 306	4 971	42 879					
الاستيراد	828	1 613	7 848	1 613	3 902	11 841	7 306	4 971	10 290					
الرسوم على الاستيراد	81	1 064	1 555	1 064	3 902	11 841	7 306	4 971	0					
الهوامش التجارية	753	392	2 744	392	3 902	11 841	7 306	4 971	0					
مجموع الموارد	3 668	4 339	19 852	3 877	3 902	11 841	7 306	4 971	53 169					

### ٣. حسابات الإدارات العامة

#### ٣,١. حسابات الإدارة المركزية

##### الاستعمالات

لبنانية

مليار ليرة

الحساب	2000	2001	2002	2003
<b>١. حساب الإنتاج</b>				
P2 الاستهلاك الوسيط	1 170	1 164	1 241	1 297
B1 القيمة المضافة القائمة	2 498	2 681	2 730	2 740
المجموع	3 668	3 845	3 971	4 037
<b>1.ii حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية</b>				
D1 الأجور وملحقاتها	1 880	2 033	2 059	2 043
K.1 إهلاك الرأسمال الثابت	618	648	671	698
B5 رصيد المداخل الأولية الصافية	2 768	2 760	3 791	4 514
المجموع	5 266	5 441	6 521	7 255
<b>٢.ii حساب توزيع الدخل الثانوي</b>				
D41 الفوائد*	3 473	3 542	3 980	4 149
D62 التقديرات الإجتماعية	844	834	850	849
التحويلات الجارية للإدارات العامة	530	195	265	292
الإشتراكات الدولية	6	6	4	5
D79 التحويلات الأخرى الجارية	144	107	145	146
B6 الرصيد = الدخل المتاح	-931	-463	80	717
المجموع	4 068	4 220	5 324	6 159
<b>٤.ii حساب استعمال المداخل</b>				
P2 استهلاك	3 668	3 845	3 971	4 037
B8n الوفر الصافي	-4 598	-4 308	-3 891	-3 320
المجموع	-931	-463	80	717
<b>1.iii حساب الرأسمال</b>				
P51 تكوين الرأسمال الثابت	437	269	253	264
D92 إعانات رأسمالية	275	42	357	369
D93 تحويلات رأسمالية إلى الإدارات	713	311	610	633
المجموع	713	311	610	633
<b>2.iii الحساب المالي</b>				
B9 الحاجة إلى التمويل	4 693	3 970	3 830	3 255
F21 الصندوق	-47	38	11	-6
F22 الودائع لدى مصرف لبنان	-1 709	-135	658	-292
F41 سلفات الخزينة	785	156	496	340
F79 حسابات أخرى للقبض	91	570	158	408
المجموع	3 814	4 599	5 153	3 705

\* رغم ان الفوائد تعتبر مداخل اولية فانها صنفت في حسابات الدولة مع التوزيع الثانوي كونها لا تدخل في حساب الانتاج المحلي القائم.



### ٣. حسابات الإدارات العامة

#### ٣,١. حسابات الإدارة المركزية

##### الموارد

مليار ليرة لبنانية

2003	2002	2001	2000	الحساب
<b>١. حساب الإنتاج</b>				
4 037	3 971	3 845	3 668	P12 الإنتاج غير التسويقي
4 037	3 971	3 845	3 668	المجموع
<b>١.١ حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية</b>				
2 740	2 730	2 681	2 498	B1 القيمة المضافة القائمة
4 519	3 803	2 775	2 867	D2 الضرائب غير المباشرة
-20	-20	-22	-122	D3- ناقص الإعانات
15	9	7	23	D41 الفوائد
7 255	6 521	5 441	5 266	المجموع
<b>٢.١ حساب توزيع الدخل الثانوي</b>				
4 514	3 791	2 760	2 768	B5 المداخل الأولية
708	642	585	427	D51 ضريبة الدخل
548	511	499	463	D59 الضرائب المباشرة الأخرى
74	80	79	81	D61 الحسومات التقاعدية
315	301	297	330	D79 الواردات الإدارية
6 159	5 324	4 220	4 068	المجموع
<b>٤.١ حساب استعمال المداخل</b>				
717	80	-463	-931	B6 الدخل المتاح
717	80	-463	-931	المجموع
<b>١.١١ حساب الرأسمال</b>				
698	671	648	618	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
-3 320	-3 891	-4 308	-4 598	B8n الوفر الصافي
3 255	3 830	3 970	4 693	B9 الحاجة إلى التمويل
633	610	311	713	المجموع
<b>٢.١١ الحساب المالي</b>				
-244	-56	-274	422	F29 الودائع
3 908	2 371	4 787	3 261	F3 سندات الخزينة
0	2 700	-23	23	F4 القروض
-23	147	124	174	F79 الحسابات الأخرى للدفع
63	-10	-14	-67	F00 عمليات غير مصنفة
3 705	5 153	4 599	3 814	المجموع

الحساب	2000	2001	2002	2003
<b>١. حساب الإنتاج : الاستعمالات</b>				
P2 الاستهلاك الوسيط	1 284	1 255	1 363	1 453
B1 القيمة المضافة القائمة	3 177	3 315	3 451	3 534
المجموع = الإنتاج = الموارد	4 462	4 570	4 814	4 987
<b>1.ii حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية : الاستعمالات</b>				
D1 الأجر وملحقاتها	2 560	2 667	2 781	2 837
K.1 إهلاك الرأسمال الثابت	617	648	671	698
B5n الرصيد = المداخل الأولية الصافية	3 229	3 269	4 348	5 032
مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد	6 406	6 584	7 799	8 566
		الموارد		
B1 القيمة المضافة القائمة	3 177	3 315	3 451	3 534
D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات	3 229	3 269	4 348	5 032
<b>٢.ii حساب توزيع الدخل الثانوي : الاستعمالات</b>				
D41 الفوائد*	3 621	3 727	4 094	4 253
D62 التقديرات الإجتماعية	1 376	1 603	1 738	1 655
D79 التحويلات الجارية الأخرى	167	66	152	156
B6 الرصيد = الدخل المتاح	149	-29	583	1 323
مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد	5 313	5 366	6 568	7 387
		الموارد		
B5n المداخل الأولية الصافية	3 229	3 269	4 348	5 032
D5 الضرائب المباشرة	943	1 084	1 213	1 318
D61 الاشتراكات للضمان الإجتماعي	811	717	706	722
D79 الواردات الإدارية	330	297	301	315
<b>٤.ii حساب استعمال الدخل المتاح : الاستعمالات</b>				
P2 استهلاك	4 462	4 570	4 814	4 987
B8n الوفر الصافي	-4 313	-4 599	-4 231	-3 664
المجموع = الدخل المتاح	149	-29	583	1 323
<b>1.iii حساب الرأسمال : الاستعمالات</b>				
P51 تكوين الرأسمال الثابت	1 232	1 176	1 002	889
D92 إعانات رأسمالية	163	4	7	6
مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد	1 395	1 179	1 009	895
		الموارد		
B8n الوفر الصافي	-4 313	-4 599	-4 231	-3 624
K.1 إهلاك الرأسمال الثابت	617	648	671	698
B9 الحاجة إلى التمويل	5 091	5 131	4 570	3 821
<b>2.iii الحساب المالي : الاستعمالات</b>				
B9 الحاجة إلى التمويل	5 091	5 131	4 570	3 821
F2 الأوراق النقدية والودائع	-1 375	-718	1 051	54
F41 سلفات الخزينة	596	256	213	123
مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد	4 312	4 669	5 834	3 999
		الموارد		
F3 سندات الخزينة	3 883	4 711	6 348	3 738
F4 القروض	53	-32	57	77
F4 التسليفات المصرفية	376	-9	-571	184

## ٤. حسابات المؤسسات المالية

٤,١ حسابات المصارف التجارية

مليار ليرة

لبنانية

2003	2002	2001	2000	الحساب
				<b>١. حساب الإنتاج : الاستعمالات</b>
630	455	453	474	P2 الاستهلاك الوسيط
1 395	1 469	1 389	1 360	B1 القيمة المضافة القائمة
2 025	1 924	1 842	1 834	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
				<b>الموارد = الإنتاج المصرفي (P1)</b>
6 331	6 143	6 623	6 293	الفوائد المقبوضة
-4 623	-4 532	-5 110	-4 761	- الفوائد المدفوعة
317	312	329	303	العمولات
				<b>١.١ حساب الاستثمار وتوزيع المداخيل الأولية : الاستعمالات</b>
675	668	665	614	D1 الأجور وملحقاتها
32	27	10	11	D41 الفوائد المدفوعة على القروض
...	356	416	176	D42 الأرباح الموزعة
1 191	589	439	703	B5 رصيد المداخيل الأولية
1 898	1 640	1 530	1 504	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
				<b>الموارد</b>
1 395	1 469	1 389	1 360	B1 القيمة المضافة القائمة
503	171	141	144	D4 المداخيل الصافية خارج الاستثمار
				<b>١.٢ حساب توزيع الدخل الثانوي : الاستعمالات</b>
112	116	114	114	D5 الضريبة على الأرباح
1 080	473	325	589	B6 الرصيد = الدخل المتاح
1 191	589	439	703	مجموع الاستعمالات = رصيد المداخيل الأولية
				<b>١.٣ حساب الرأسمال : الاستعمالات</b>
48	316	373	162	P51 تكوين الرأسمال الثابت
1 032	158	-48	427	B9 الرصيد = القدرة على التمويل
1 080	473	325	589	مجموع الاستعمالات = الدخل المتاح
				<b>٢.٣ الحساب المالي : الاستعمالات</b>
16 363	1 304	3 325	504	F2 الأوراق النقدية والودائع لدى مصرف لبنان
618	1 338	688	3 390	F2 الموجودات الخارجية
-5 562	4 372	-353	1 004	F3 الأوراق المالية (سندات الخزينة)
-261	-295	97	1 676	F4 التسليفات
20	177	-164	183	F9 حسابات أخرى للقبض
11 178	6 896	3 593	6 756	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 032	158	-48	427	B9 القدرة على التمويل
7 132	3 899	3 457	4 298	F2 ودايع المقيمين
2 956	-11	237	1 203	F2 ودايع غير المقيمين
376	709	35	249	F5 مساهمات
-318	2 140	-87	580	F9 الحسابات الأخرى للدفع

ملحق ٢  
المصادر الإحصائية

I. السكان

جدول I.١. حركة السكان (عدد الأحداث المسجلة)

2003	2002	2001	2000	1999	الحدث الديموغرافي
30 636	31 653	32 225	32 564	32 673	الزواج
4 328	4 060	4 480	...	...	الطلاق
71 465	76 405	83 693	87 795	85 955	الولادات
17 187	17 294	17 568	19 435	19 813	الوفيات

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي النشرة الشهرية

## II. الزراعة و تربية الحيوانات

### جدول II.1. الإنتاج النباتي

(أ) المساحات المزروعة  
هكتار

ألف

2003	2002	2001	2000	1999	1998	نوع الزراعة
60,7	56,0	52,1	50,3	52,2	51,9	النجليات
8,1	9,8	6,7	7,7	8,5	9,7	القرنيات
42,4	41,1	34,6	37,2	42,1	39,0	الخضار
9,7	10,4	10,9	17,1	21,2	21,6	الزراعات الصناعية
84,3	82,6	85,1	85,4	84,8	83,3	الفواكه
57,6	57,6	56,8	55,6	51,1	50,5	الزيتون
4,9	3,5	5,7	6,4	3,7	3,5	الزراعات الأخرى
<b>267,7</b>	<b>261,0</b>	<b>251,8</b>	<b>258,9</b>	<b>263,6</b>	<b>259,5</b>	<b>المجموع</b>

ألف

(ب) الإنتاج  
طن

2003	2002	2001	2000	1999	1998	نوع الزراعة
326,8	264,9	172,0	150,1	93,7	105,5	النجليات
50,0	53,5	61,3	65,0	54,8	60,4	القرنيات
1163,1	1206,2	1074,9	1107,7	1240,0	1235,1	الخضار
12,0	11,1	30,9	355,3	382,5	455,0	الزراعات الصناعية
983,2	841,5	861,2	899,5	1022,0	984,7	الفواكه
83,2	184,4	85,8	189,5	66,4	30,3	الزيتون
...	39,8	16,6	19,5	...	...	الزراعات الأخرى
<b>2 618,3</b>	<b>2 561,6</b>	<b>2 302,7</b>	<b>2 786,6</b>	<b>2 859,4</b>	<b>2 871,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وزارة الزراعة

مليار ليرة

(ج) قيمة الإنتاج  
لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	نوع الزراعة
65,1	66,3	68,4	56,9	36,6	40,2	النجليات
28,9	35,0	43,5	47,9	38,5	43,5	القرنيات
372,7	339,7	376,3	362,7	388,2	425,2	الخضار
100,8	96,7	124,8	142,9	148,3	153,8	الزراعات الصناعية
646,5	569,6	469,4	446,7	585,9	610,7	الفواكه
110,3	265,2	118,8	265,7	101,0	46,7	الزيتون
41,9	35,4	46,3	44,6	49,0	47,2	الزراعات الأخرى
<b>1366,2</b>	<b>1407,9</b>	<b>1 247,5</b>	<b>1 367,4</b>	<b>1 347,5</b>	<b>1 367,3</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وزارة الزراعة

## جدول II.2. الإنتاج الحيواني

عدد الرؤوس

(أ) الثروة الحيوانية

بالآلاف

النوع	1998	1999	2000	2001	2002	2003
<b>الحيوانات المخصصة لإنتاج اللحم</b>						
بقر	12,0	34,0	36,0	37,0	39,5	45,0
غنم	140,0	145,0	133,0	120,0	155,0	140,0
ماعز	186,0	169,0	140,0	110,0	135,0	146,0
خنزير	34,0	28,0	26,0	23,0	21,0	14,0
<b>الحيوانات المخصصة لإنتاج الحليب</b>						
بقر	36,3	38,4	38,9	39,6	43,8	47,0
غنم	189,3	218,6	198,0	179,7	166,4	170,6
ماعز	233,7	228,7	205,0	190,0	199,7	240,4

ألف

(ب) الإنتاج

طن

النوع	1998	1999	2000	2001	2002	2003
لحم عجل	12,4	13,1	13,4	13,8	14,3	16,4
لحم غنم	6,6	6,5	5,8	5,2	6,5	5,9
لحم ماعز	7,0	6,2	5,1	4,0	4,9	5,3
لحم خنزير	3,0	2,5	2,4	2,2	1,9	1,3
لحم دجاج وفروج	87,5	90,1	113,2	117,6	124,6	127,3
بيض (بملايين وحدة)	690,0	720,0	720,0	740,0	770,0	775,0
حليب بقر	143,6	149,6	158,4	167,1	193,5	194,6
حليب غنم	21,2	23,3	23,0	22,2	22,1	23,3
حليب ماعز	29,0	26,5	27,0	27,3	29,4	36,5
عسل	1,8	1,7	1,0	0,8	0,7	0,9

المصدر : وزارة الزراعة

مليار ليرة

(ج) قيمة الإنتاج

لبنانية

النوع	1998	1999	2000	2001	2002	2003
لحم عجل	26,2	31,0	29,3	29,7	33,6	41,7
لحم غنم	22,8	20,2	15,1	14,1	18,3	18,2
لحم ماعز	16,1	14,5	10,8	9,2	12,0	14,8
لحم خنزير	6,3	5,0	5,0	5,3	4,2	2,7
لحم دجاج وفروج	196,3	201,9	211,3	219,0	204,2	188,5
بيض	48,3	49,0	52,0	53,3	49,3	55,8
حليب بقر	90,1	97,4	94,0	91,1	94,0	101,8
حليب غنم	13,5	15,4	14,0	13,2	13,1	12,9
حليب ماعز	25,5	23,1	21,0	20,0	16,1	23,0
عسل	31,2	30,3	23,8	19,1	16,4	20,0
<b>المجموع</b>	<b>476,3</b>	<b>487,8</b>	<b>476,3</b>	<b>473,9</b>	<b>461,3</b>	<b>556,8</b>

المصدر : وزارة الزراعة

### III. الطاقة

جدول III.1. أهم المنتجات النفطية المستوردة  
الإطنان

النوع	1998	1999	2000	2001	2002	2003
بنزين	1 411,8	1 344,1	1 263,8	1 178,8	1 180,4	1 260,4
مازوت	1 424,6	1 748,1	1 315,6	1 533,3	1 664,8	1 829,2
زيت فيول	1 588,4	1 525,1	1 507,9	1 738,8	1 583,4	1 284,9
كاز	106,9	126,2	124,5	128,2	126,8	124,5
غاز البوتان	138,0	135,3	165,1	157,7	154,8	205,1

المصدر: المديرية العامة للنفط

جدول III.2. استهلاك الكهرباء  
بملايين كيلوات/ساعة

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
شبكة كهرباء لبنان	9 010	9 030	9 233	9 436	10 192	10 538

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي ، النشرة الشهرية

## IV. الصناعة

### جدول IV.1. استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي

الفرع	1998	1999	2000	2001	2002	2003
<i>القيمة بمليار ليرة لبنانية</i>						
غير محدد	266	310	359	385	380	460
المنتجات الغذائية الزراعية	567	521	501	572	569	683
منتجات النسيج والجلود والألبسة	198	153	142	205	149	147
المعادن اللافلزية	72	56	51	54	50	54
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	606	455	418	523	430	552
خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية	392	354	356	383	334	354
مفروشات	80	59	50	65	56	65
المنتجات الأخرى	138	138	139	211	233	291
<b>المجموع</b>	<b>2 319</b>	<b>2 044</b>	<b>2 016</b>	<b>2 399</b>	<b>2 202</b>	<b>2 606</b>
<i>مؤشر الأسعار نسبة إلى أسعار السنة السابقة</i>						
غير محدد	0,820	1,032	1,283	0,884	0,964	1,156
المنتجات الغذائية الزراعية	0,966	0,842	0,964	0,950	0,952	1,166
منتجات النسيج والجلود والألبسة	0,920	0,884	0,902	0,915	0,948	0,947
المعادن اللافلزية	0,908	0,996	1,007	0,904	0,972	1,048
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	0,876	0,854	1,047	0,946	0,961	1,086
خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية	0,911	0,922	1,020	0,913	0,981	1,080
مفروشات	0,914	0,932	0,954	0,953	1,004	0,978
المنتجات الأخرى	0,919	0,938	1,097	0,941	0,979	1,035
<b>المجموع</b>	<b>0,904</b>	<b>0,899</b>	<b>1,042</b>	<b>0,927</b>	<b>0,965</b>	<b>1,098</b>
<i>مؤشر الاحجام نسبة إلى أحجام السنة السابقة</i>						
غير محدد	1,003	1,129	0,903	1,214	1,019	1,049
المنتجات الغذائية الزراعية	0,934	1,091	0,999	1,201	1,048	1,028
منتجات النسيج والجلود والألبسة	1,001	0,870	1,035	1,574	0,769	1,035
المعادن اللافلزية	0,915	0,779	0,908	1,169	0,956	1,028
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	1,076	0,880	0,878	1,324	0,856	1,181
خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية	1,069	0,978	0,986	1,180	0,943	0,981
مفروشات	1,157	0,789	0,896	1,372	0,849	1,197
المنتجات الأخرى	0,980	1,062	0,918	1,621	1,125	1,210
<b>المجموع</b>	<b>1,015</b>	<b>0,980</b>	<b>0,947</b>	<b>1,284</b>	<b>0,960</b>	<b>1,078</b>



## V. البناء

### جدول V.1. رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين

المؤشر	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المساحة بالآلاف الأمتار المربعة	9 817	9 103	6 724	6 860	7 892	8 589

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

### جدول V.2. البيع المحلي للتراب

المؤشر	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الكمية بآلاف الأطنان	3 515	2 971	2 623	2 715	2 601	2 704

المصدر: مصرف لبنان، النشرات الشهرية

### جدول V.3. استيراد المواد الأولية للبناء

المؤشر	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة بمليار ليرة لبنانية	648,1	475,5	430,0	433,2	410,6	430,3
مؤشر الأسعار n/n-1	0,907	0,959	0,965	0,908	0,945	1,016
مؤشر الأحجام n/n-1	1,091	0,765	0,937	1,109	1,003	1,031

## VI. النقل والمواصلات

### جدول VI.1. البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت

المؤشر	1998	1999	2000	2001	2002	2003
بآلاف الأطنان	5 567	5 543	4 967	5 464	4 736	4 805

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

### جدول VI.2. عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت

المؤشر	1998	1999	2000	2001	2002	2003
بالآلاف	994	1 061	1 125	1 187	1 258	1 368

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

### جدول VI.3. إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

نوع الواردات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قيمة الفواتير الصادرة	249,8	331,2	361,7	313,6	408,6	394,0
إيراد الإمدادات الجديدة	27,3	20,6	16,7	14,8	12,6	8,4
حصة لبنان من الاتصالات الدولية	219,2	316,9	267,4	161,9	186,8	172,0
حصة الإدارة من الاتصالات الخلوية	136,0	196,9	294,6	318,4	390,0	711,1
<b>المجموع</b>	<b>632,3</b>	<b>865,6</b>	<b>940,4</b>	<b>808,6</b>	<b>998,0</b>	<b>1 285,5</b>

المصدر: وزارة المالية: قطع الحساب، الموازنات الملحقه

مليار ليرة

## VII. الخدمات

### جدول VII.1. التعليم: عدد تلامذة وطلاب مسجلين

2002-03	2001-02	2000-01	1999-00	1998-99	1997-98	المرحلة
<b>التعليم الرسمي والمجاني</b>						
61 241	62 729	65 091	60 441	54 353	56 726	الحضانة
٢٥٠.٤٣٧	254 209	251 136	208 423	208 279	210 995	الابتدائية
150 952	147 897	142 471	164 975	153 805	141 675	التكميلية
31 083	25 918	21 743	18 448	17 567	16 284	المدارس التقنية
65 530	70 711	71 050	62 602	59 728	51 661	الجامعة اللبنانية
<b>٥٥٩ ٢٤٣</b>	<b>561 464</b>	<b>551 491</b>	<b>514 889</b>	<b>493 732</b>	<b>477 341</b>	<b>المجموع</b>
<b>التعليم الخاص</b>						
90 953	90 025	90 266	88 565	88 638	102 417	الحضانة
198 874	197 841	202 850	176 116	186 226	186 345	الابتدائية
152 988	146 807	139 706	178 600	180 280	179 572	التكميلية
59 814	56 729	56 706	56 099	55 955	50 056	المدارس التقنية
57 841	54 019	48 437	47 770	41 712	35 669	الجامعات
<b>560 470</b>	<b>545 421</b>	<b>537 965</b>	<b>547 150</b>	<b>552 811</b>	<b>554 059</b>	<b>المجموع</b>
<b>1 ١١٩ ٧١٣</b>	<b>1 106 885</b>	<b>1 089 456</b>	<b>1 062 039</b>	<b>1 046 543</b>	<b>1 031 400</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء

### جدول VII.2. الصحة: نفقات الإدارات العامة على الصحة

مليار ليرة

لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	الإدارة
273,8	216,9	182,3	190,1	132,4	148,8	١. وزارة الصحة
393,7	377,0	325,8	231,4	228,1	197,3	٢. الضمان الاجتماعي
<b>667,5</b>	<b>593,9</b>	<b>508,1</b>	<b>421,5</b>	<b>360,5</b>	<b>345,1</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: قطع حساب وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

### جدول VII.3. خدمات قطاع التأمين

مليار ليرة

لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	العمليات
571,2	492,0	446,5	400,4	393,8	372,1	بدلات التأمين المقبوضة
223,4	193,2	184,2	111,7	172,3	181,9	حوادث جرت تسويتها

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة

### جدول VII.4. قدوم المسافرين الأجانب

العدد

بالآلاف

2003	2002	2001	2000	1999	1998	الجنسية
576	535	489	438	408	347	الأجانب غير العرب
515	493	412	361	327	276	العرب ما عدا السوريين
<b>1 091</b>	<b>1 028</b>	<b>901</b>	<b>799</b>	<b>735</b>	<b>623</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الشهرية

## VIII . الإدارة العامة

### جدول VIII.1 . النفقات والإيرادات لموازنة الدولة مصنفة حسب تصنيف المحاسبة الوطنية مليار ليرة

					لبنانية	
2003	2002	2001	2000	1999	تصنيف نظام المحاسبة	بنود الموازنة
<b>النفقات</b>						
143	148	153	123	112	P.2 استهلاك وسيط	11.سلم
90	89	90	90	81	P.2 استهلاك وسيط	12.خدمات
2 043	2 059	2 033	1 880	1 872	D.1 رواتب و أجور	13.رواتب و أجور
1 312	1 284	1 163	1 648	1 527		14.تحويلات
20	20	22	122	35	D.3 إعانات إنتاج	
849	850	834	844	748	D.62 معاشات تقاعد	
292	265	195	530	619	D.73 تحويلات إدارية	
5	4	6	6	5	D.74 اشتراكات دولية	
146	145	107	144	121	D.79 تحويلات أخرى	
334	268	221	240	170	P.2 استهلاك وسيط	16. نفقات مختلفة
4 879	4 716	4 242	4 190	3 916		17.خدمة الدين
730	736	700	716	716	P.2 استهلاك وسيط	
4 149	3 980	3 542	3 473	3 200	D.41 فوائد	
<b>8 801</b>	<b>8 565</b>	<b>7 901</b>	<b>8 171</b>	<b>7 678</b>		<b>مجموع الجزء الأول</b>
<b>633</b>	<b>610</b>	<b>311</b>	<b>713</b>	<b>824</b>		<b>الجزء الثاني</b>
264	253	269	437	217	P.51 تكوين رأسمال	
369	357	42	275	608	D.93 تحويلات	
<b>9 434</b>	<b>9 175</b>	<b>8 212</b>	<b>8 884</b>	<b>8 503</b>		<b>المجموع العام</b>
<b>الإيرادات</b>						
708	642	585	427	481	D.51 ضريبة الدخل	11.ضريبة الدخل
310	301	273	272	433	D.59 ضرائب مباشرة	12.ضريبة الأملاك
2 667	2 178	1 006	896	966		13. رسوم الاستهلاك
92	81	85	74	88	D.59 ضرائب مباشرة	رسوم على السيارات
1 322	986				D.2 ض غير مباشرة	ضريبة القيمة المضافة
1 253	1 111	921	822	878	D.2 ض غير مباشرة	رسوم أخرى
475	596	858	1 067	1 230	D.2 ض غير مباشرة	14. رسوم جمركية
224	198	197	198	213	D.2 ض غير مباشرة	15.ضرائب أخرى
1 260	921	805	803	708		26.مداد خيل استثمار
1 245	912	798	780	704	D.2 ض غير مباشرة	فائض المؤسسات
15	9	7	23	4	D.41 فوائد	٢٦٩٠١. فوائد
334	413	410	367	402		٢٧. واردات إدارية
146	129	141	117	133	D.59 ضرائب مباشرة	٢٧١٠٤. رسوم السير
288	284	269	250	269	D.79 تحويلات أخرى	غيرها
8	9	15	18	17	D.79 تحويلات أخرى	28. غرامات
93	88	93	143	96		29. واردات أخرى
74	80	79	81	79	D.61 حسومات تقاعد	
19	9	14	62	16	D.79 تحويلات أخرى	
<b>6 179</b>	<b>5 345</b>	<b>4 242</b>	<b>4 190</b>	<b>4 547</b>		<b>المجموع العام</b>
<b>3 255</b>	<b>3 830</b>	<b>3 970</b>	<b>4 693</b>	<b>3 956</b>	B.9	<b>العجز</b>

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

## VIII. الإدارة العامة (تابع)

### جدول VIII.٢. عمليات الخزينة

مليار ليرة

لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	العمليات
						<b>تغير في الأصول</b>
3 255	3 890	3 952	4 692	3 955	3 245	عجز الموازنة
-1	0	48	0	5	4	سلفيات للبلديات
63	517	147	692	150	93	سلفيات للمؤسسات العامة
278	-21	-39	93	9	-63	سلفيات أخرى
408	158	570	91	138	225	مصاريق دفعت سلفا
-292	658	-135	-1 709	1 307	1 433	مصرف لبنان
-6	11	38	-47	18	-6	صناديق وشيكات للقبض
-63	-50	32	69	61	-182	حسابات للتسوية
<b>3 641</b>	<b>5 163</b>	<b>4 614</b>	<b>3 881</b>	<b>5 643</b>	<b>4 749</b>	<b>المجموع</b>
						<b>تغير في الخصوم</b>
-290	5	-267	319	140	190	ايداعات وأمانات وحجوزات
81	296	195	242	131	0	حوالات للدفع
0	0	-15	2	30	248	مقبوضات للتسوية
-47	-231	-59	-11	176	-30	حسابات البلديات
17	21	-7	9	2	10	حسابات المؤسسات العامة
-27	1	3	35	-43	2	حسابات أخرى دائنة
16 742	31 479	27 739	27 342	21 364	27 952	سندات خزينة بال.ل: إصدارات
-15 220	-31 025	-26 854	-26 109	-18 023	-25 796	- تسديدات
3 653	6 934	3 926	2 475	1 865	2 173	سندات بالعملة الأجنبية: إصدارات
-1 268	-2 317	-25	-446	0	0	- تسديدات
0	0	-23	23	0	0	قروض خارجية
<b>3 641</b>	<b>5 163</b>	<b>4 614</b>	<b>3 881</b>	<b>5 643</b>	<b>4 749</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وزارة المالية، حساب المهمة

### جدول VIII.٣. الدين العام

الوضع في آخر السنة، مليار ليرة

لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	عناصر الدين
						سندات الخزينة بالليرة اللبنانية
8 630	601	6 111	1 598	3	14	مصرف لبنان
12 258	17 164	15 798	18 668	18 808	16 151	المصارف التجارية
5 603	7 368	6 133	6 699	6 302	5 272	خارج النظام المصرفي
353	169	172	197	269	250	قروض من النظام المصرفي
26 843	25 302	28 214	27 161	25 383	21 686	مجموع الدين الداخلي الاجمالي
-3 019	-2 964	-1 913	-2 631	-4 006	-2 142	- ودائع القطاع العام
23 824	22 338	26 301	24 530	21 377	19 544	الدين الداخلي الصافي (ل.ل)
23 353	22 007	14 481	10 541	8 379	6 280	الدين بالعملة الأجنبية
<b>47 177</b>	<b>44 345</b>	<b>40 782</b>	<b>35 071</b>	<b>29 755</b>	<b>25 824</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان، النشرات الشهرية

## VIII. الإدارة العامة (تابع)

### جدول VIII.4. التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة

مليار ليرة

(أ) من الجزء الأول  
لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	الإدارة
31,7	8,4	22,1	48,5	137,2	151,6	مجلس الإنماء والأعمار
0,0	0,5	0,0	0,9	0,9	2,2	مؤسسة المحفوظات الوطنية
27,1	10,0	0,0	19,2	19,2	19,2	إدارة الدفاع المدني
139,3	161,3	138,0	152,9	120,5	123,8	الجامعة اللبنانية
0,0	0,0	0,0	25,0	10,0	25,0	المركز التربوي للبحوث والإنماء
6,0	4,8	3,8	5,5	4,7	4,5	المجلس الوطني للبحوث العلمية
6,2	6,5	6,5	6,0	4,5	4,9	المعهد الوطني للموسيقى
5,5	7,0	0,0	61,0	63,2	137,1	مجلس الجنوب
6,5	7,7	4,0	106,0	112,0	140,0	الصندوق المركزي للمهجرين
19,8	3,1	0,0	10,3	2,6	1,4	هيئة الاغاثة
2,3	1,4	0,8	2,4	0,5	1,9	المكتب الوطني للاستخدام
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	50,0	الصندوق المستقل للإسكان
1,5	0,0	0,0	3,9	0,0	24,6	المشروع الأخضر
5,2	6,5	2,1	1,5	0,0	10,9	مكتب البحوث الزراعية
22,7	30,2	9,0	4,0	1,5	1,5	المؤسسات لتشجيع الاستثمارات
0,0	0,0	0,0	60,0	60,0	0,0	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
18,5	17,4	8,3	23,3	80,9	25,8	إدارات أخرى
<b>292,3</b>	<b>264,8</b>	<b>194,6</b>	<b>530,4</b>	<b>618,8</b>	<b>724,4</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

مليار ليرة

(ب) من الجزء الثاني  
لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	الإدارة
226,9	232,1	28,5	118,5	360,0	168,2	مجلس الإنماء والأعمار
0,4	0,2	0,0	0,0	0,0	20,0	الجامعة اللبنانية
21,3	0,0	0,0	75,0	225,0	0,0	الصندوق المركزي للمهجرين
0,0	0,0	0,0	14,9	4,5	75,9	المجلس التنفيذي للمشاريع الكبرى
110,0	119,6	13,0	64,0	15,0	0,0	مجلس الجنوب
10,8	4,0	0,0	0,0	0,0	0,0	المؤسسات لتشجيع الاستثمارات
0,0	0,8	0,4	3,0	3,0	6,1	إدارات أخرى
<b>369,4</b>	<b>356,7</b>	<b>41,9</b>	<b>275,4</b>	<b>607,5</b>	<b>270,1</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.5. حسابات مجلس الإنماء والإعمار ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

مليار ليرة

لبنانية						
2003	2002	2001	2000	1999	1998	العمليات
						<b>الإيرادات</b>
492,5	681,1	1 214,0	692,8	715,7	921,8	التحويلات من موازنة الإدارات
31,9	7,9	0,3	16,0	13,9	13,8	هبات
2,2	1,3	1,7	1,5	0,5	1,4	الإيرادات
0,4	0,8	3,4	5,6	0,9	1,7	الفوائد
<b>527,0</b>	<b>691,1</b>	<b>1 219,3</b>	<b>715,9</b>	<b>731,0</b>	<b>938,7</b>	<b>المجموع</b>
						<b>النفقات</b>
488,5	585,0	662,4	644,8	673,6	1 099,1	قيمة الأعمال المنجزة
24,4	23,2	21,9	18,9	18,2	16,7	النفقات الإدارية
73,7	64,0	57,7	59,0	41,5	33,6	الفوائد
-7,9	69,0	-	-	-	-	مؤونة ديون مشكوك بتحصيلها
-3,1	-0,5	-0,2	-1,1	0,1	-	فروقات القطع
<b>575,6</b>	<b>740,7</b>	<b>741,8</b>	<b>721,6</b>	<b>733,3</b>	<b>1 149,4</b>	<b>المجموع</b>
<b>-48,6</b>	<b>-49,6</b>	<b>477,5</b>	<b>-5,7</b>	<b>-2,3</b>	<b>-210,7</b>	<b>العجز (-) ، الفائض (+)</b>
						<b>التغير في الأصول</b>
-51,4	-42,0	80,7	16,3	91,7	15,1	الصندوق والمصارف
					-204,4	سندات الخزينة اللبنانية
-115,3	125,9	105,9	100,6	14,8	161,1	القروض التحويلية قطاع عام
1,4	1,9	-0,2	-0,7	-1,7	1,5	القروض التحويلية قطاع خاص
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	3,5	قروض أخرى
-23,9	15,4	24,5	31,0	21,6	-71,8	أصول أخرى
168,3	-310,7	317,8	-108,3	128,5	263,7	الحكومة اللبنانية
0,2	-0,2	-0,3	-0,4	-0,4	-0,1	التجهيزات
<b>-20,8</b>	<b>-209,7</b>	<b>528,4</b>	<b>38,4</b>	<b>254,6</b>	<b>168,5</b>	<b>المجموع</b>
						<b>التغير في الخصوم</b>
-159,2	-167,8	41,5	56,8	74,0	61,2	حجوزات وموردين
-5,0	-2,6	-1,7	-10,6	15,2	16,9	الفوائد للدفع
0,0	-25,5	-45,2	30,5	0,0		سلفات الخزينة
77,0	-3,5	8,0	-42,0	49,8	67,7	القروض الجارية
63,3	48,8	42,5	9,4	83,9	233,9	قروض أخرى
-1,6	-0,4	6,1	0,0	0,0	-0,4	مؤونات لتعويض نهاية الخدمة
-48,6	-49,6	477,5	-5,7	-2,3	-210,7	الفائض (+) أو العجز (-)
53,4	-9,2	-0,3	0,0	34,1	-0,1	تسوية
<b>-20,8</b>	<b>-209,7</b>	<b>528,4</b>	<b>38,4</b>	<b>254,6</b>	<b>168,5</b>	<b>المجموع</b>

جدول 6.VIII. حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مليار ليرة

لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	العمليات
						<i>الإيرادات</i>
51,8	50,6	49,8	48,8	46,8	44,7	اشتراكات الأجراء
596,5	575,7	587,8	680,9	658,9	808,4	اشتراكات أرباب عمل وغيرها
<b>648,3</b>	<b>626,3</b>	<b>737,6</b>	<b>729,7</b>	<b>705,7</b>	<b>853,1</b>	<b>مجموع الاشتراكات</b>
469,6	470,5	451,8	322,9	234,7	206,6	إيرادات أخرى
						<i>النفقات</i>
396,8	377,0	325,8	231,4	228,1	197,3	تعويضات المرض والأمومة
214,6	207,3	187,6	123,6	143,4	145,7	التعويضات العائلية
194,2	303,6	256,0	176,7	166,1	134,7	تعويض نهاية الخدمة
<b>805,6</b>	<b>887,9</b>	<b>769,4</b>	<b>531,7</b>	<b>537,6</b>	<b>477,7</b>	<b>مجموع التعويضات المدفوعة</b>
95,4	89,4	81,6	76,5	75,1	71,0	النفقات الإدارية

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

VIII . الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.7 . احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية

مليار ليرة

لبنانية

القيمة الحالية لتكوين الراسمال الثابت خلال السنوات الثلاثين الماضية						تكوين الراسمال الثابت	الحد الأدنى للأجور بالليرة	السنة
2003	2002	2001	2000	1999	1998			
1079,0						1079,0		2002
976,0	976,0					976,0	300 000	2001
1 232,0	1 232,0	1 232,0				1 232,0	300 000	2000
1 048,0	1 048,0	1 048,0	1 048,0			1 048,0	300 000	1999
1 705,0	1 714,0	1 714,0	1 714,0	1 714,0		1 714,0	300 000	1998
1 682,0	1 682,0	1 682,0	1 682,0	1 682,0	1 682,0	1 682,0	300 000	1997
1 106,0	1 106,0	1 106,0	1 106,0	1 106,0	1 106,0	1 106,0	300 000	1996
1 190,4	1 190,4	1 190,4	1 190,4	1 190,4	1 190,4	992,0	250 000	1995
931,5	931,5	931,5	931,5	931,5	931,5	621,0	200 000	1994
1 474,6	1 474,6	1 474,6	1 474,6	1 474,6	1 474,6	580,0	118 000	1993
798,3	798,3	798,3	798,3	798,3	798,3	314,0	118 000	1992
644,0	644,0	644,0	644,0	644,0	644,0	161,0	75 000	1991
220,7	220,7	220,7	220,7	220,7	220,7	33,1	45 000	1990
654,0	654,0	654,0	654,0	654,0	654,0	32,7	15 000	1989
400,0	400,0	400,0	400,0	400,0	400,0	20,0	15 000	1988
468,8	468,8	468,8	468,8	468,8	468,8	10,0	6 400	1987
138,8	138,8	138,8	138,8	138,8	138,8	1,2	2 700	1986
386,6	386,6	386,6	386,6	386,6	386,6	1,9	1 475	1985
565,1	565,1	565,1	565,1	565,1	565,1	2,4	1 250	1984
557,2	557,2	557,2	557,2	557,2	557,2	2,0	1 100	1983
369,8	369,8	369,8	369,8	369,8	369,8	1,1	925	1982
560,3	560,3	560,3	560,3	560,3	560,3	1,5	800	1981
491,6	491,6	491,6	491,6	491,6	491,6	1,1	675	1980
468,2	468,2	468,2	468,2	468,2	468,2	0,9	560	1979
474,3	474,3	474,3	474,3	474,3	474,3	0,7	415	1978
260,9	260,9	260,9	260,9	260,9	260,9	0,3	345	1977
22,3	22,3	22,3	22,3	22,3	22,3	0,0	310	1976
226,5	226,5	226,5	226,5	226,5	226,5	0,2	310	1975
424,4	424,4	424,4	424,4	424,4	424,4	0,4	275	1974
371,0	371,0	371,0	371,0	371,0	371,0	0,3	218	1973
	275,3	275,3	275,3	275,3	275,3	0,2	198	1972
		293,8	293,8	293,8	293,8	0,2	179	1971
			310,8	310,8	310,8	0,2	166	1970
				312,7	312,7	0,2	166	1969
					273,8	0,1	160	1968
20 926,9	20 132,2	19 450,0	18 528,9	17 793,5	16 353,3	القيمة الحالية للراسمال الثابت		
697,6	671,1	648,3	617,6	593,1	545,1	الإهلاك (٣٠/١)		



## IX. المؤسسات المالية

### جدول IX.1. تطوّر الوضع النقدي

الوضع في آخر السنة، بمليار ليرة

لبنانية						عناصر النقد وما يقابلها
2003	2002	2001	2000	1999	1998	نقد بالليرة اللبنانية
26 076	20 404	17 283	19 492	20 240	16 553	ودائع بالعملة الأجنبية
38 234	36 391	35 627	29 742	24 585	23 585	سندات
58	157	8	60	168	371	مجموع: الكتلة النقدية
<b>64 368</b>	<b>56 952</b>	<b>52 918</b>	<b>49 294</b>	<b>44 993</b>	<b>40 509</b>	الموجودات الخارجية الصافية
21 884	15 549	12 178	13 944	14 723	14 623	ذهب
5 779	4 849	3 861	3 806	4 037	3 998	عملات أجنبية
16 105	10 701	8 317	10 138	10 686	10 626	ديون صافية على قطاع عام
30 095	27 482	28 012	22 739	18 022	15 954	بالليرة اللبنانية
20 500	17 173	19 766	17 064	13 817	12 946	بالعملات الأجنبية
9 595	10 309	8 246	5 675	4 205	3 008	ديون على قطاع خاص
23 480	23 672	22 888	22 872	21 573	19 322	بالليرة اللبنانية
4 289	4 618	3 581	3 518	3 052	2 714	بالعملات الأجنبية
19 191	19 054	19 307	19 354	18 521	16 608	فروقات القطع
-646	-103	-2 742	-2 522	-2 918	-3 046	عناصر أخرى صافية
-10 445	-9 649	-7 418	-7 739	-6 407	-6 344	<b>المجموع</b>
<b>64 368</b>	<b>56 952</b>	<b>52 918</b>	<b>49 294</b>	<b>44 993</b>	<b>40 509</b>	

المصدر: مصرف لبنان

### جدول IX.2. تطوّر سعر صرف الدولار الأميركي

بألف ليرة لبنانية لدولار

واحد

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
1 507,5	1 507,5	1 507,5	1 507,5	1 507,5	1 508,0	السعر في نهاية الفترة
1 507,5	1 507,5	1 507,5	1 507,5	1 507,8	1 515,9	السعر الواسطي

المصدر: مصرف لبنان

### جدول IX.3. توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية

الوضع في آخر السنة، بمليار ليرة لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	القطاع
346	346	326	373	328	286	الزراعة
3 451	3 113	3 153	2 921	2 749	2 437	الصناعة
4 327	4 768	5 047	5 176	4 859	4 229	البناء
8 000	7 939	7 825	7 336	7 097	6 395	التجارة
3 324	3 228	2 993	2 784	2 682	2 276	الخدمات
848	781	774	677	639	581	المؤسسات المالية
929	1 279	1 191	1 112	1 110	806	هيئات أخرى
3 748	3 300	3 021	2 738	2 428	2 347	أفراد
<b>24 973</b>	<b>24 752</b>	<b>24 328</b>	<b>23 117</b>	<b>21 891</b>	<b>19 357</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

## X. الخارج

### جدول X.1. السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج

مليار ليرة

2003	2002	2001	2000	1999	1998	الفرع
<b>920</b>	<b>813</b>	<b>842</b>	<b>730</b>	<b>789</b>	<b>892</b>	1. الزراعة وتربية الحيوانات
<b>575</b>	<b>509</b>	<b>544</b>	<b>490</b>	<b>538</b>	<b>619</b>	11.المنتجات النباتية
207	166	163	170	178	182	111.نجليات
103	102	114	92	92	99	112.فواكه
141	109	120	103	121	129	113.مزروعات صناعية
119	127	142	122	141	198	114.خضار و غيرها
4	5	5	2	5	10	115.منتجات الأحراج
<b>345</b>	<b>304</b>	<b>298</b>	<b>240</b>	<b>252</b>	<b>272</b>	12.المنتجات الحيوانية
291	251	232	189	195	216	121.حيوانات حية
6	5	10	6	8	13	122.منتجات حيوانية أخرى
48	48	56	45	49	43	123.منتجات صيد الأسماك
<b>1 781</b>	<b>1 387</b>	<b>1 934</b>	<b>1 531</b>	<b>820</b>	<b>709</b>	2.الطاقة والمياه
<b>1 781</b>	<b>1 387</b>	<b>1 934</b>	<b>1 531</b>	<b>820</b>	<b>709</b>	21.المحروقات
10	8	18	14	15	15	211.محروقات صلبة
1 771	1 380	1 917	1 517	804	694	212.محروقات نفطية
<b>8 206</b>	<b>7 517</b>	<b>8 217</b>	<b>7 112</b>	<b>7 748</b>	<b>9 110</b>	3.المنتجات الصناعية
<b>172</b>	<b>182</b>	<b>227</b>	<b>162</b>	<b>201</b>	<b>374</b>	31.التبغ المصنع
<b>915</b>	<b>872</b>	<b>845</b>	<b>812</b>	<b>867</b>	<b>901</b>	32.المصنوعات الغذائية
58	44	31	46	44	50	321.لحوم طازجة
126	120	123	117	139	146	322.معلبات
224	226	213	218	235	234	323.ألبان وأجبان
93	98	96	102	108	113	324.مواد دهنية غذائية
106	101	105	99	95	95	325.معجنات غذائية
127	119	108	87	93	107	326.سكاكر وشكولاتة
52	48	45	29	36	36	327.مشروبات روحية
11	9	6	5	6	6	328.مشروبات غير روحية
118	108	118	108	113	113	329.منتجات غذائية أخرى
<b>806</b>	<b>793</b>	<b>843</b>	<b>645</b>	<b>699</b>	<b>878</b>	33.المنتجات النسيجية والجلدية
176	184	249	171	171	225	331.خيوط وأنسجة
412	384	369	287	327	407	332.ألبسة
28	24	33	27	29	35	333.منتجات الحياكة
94	97	90	73	79	97	334.أحذية
2	2	3	2	2	4	335.منتجات جوت وقناب وحبال
7	1	7	5	6	8	336.جلود وفرو
29	34	27	23	21	25	337.منتجات جلدية
25	27	35	31	29	39	338.سجاد
34	39	30	26	35	38	339.منتجات نسيجية أخرى

X. الخارج (تابع)

جدول X.1. السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج (تابع)

مليار ليرة لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	الفرع
<b>432</b>	<b>365</b>	<b>386</b>	<b>344</b>	<b>345</b>	<b>401</b>	<b>34.صناعة المعادن اللافلزية</b>
75	59	66	64	78	91	341.أحجار ورمال
181	147	141	106	78	75	342.معادن لافلزية
7	0	0	18	11	36	343.أسمنت وكلس
5	5	4	4	3	3	344.منتجات من الأسمنت
93	87	89	80	97	105	345.فخار
70	67	85	72	78	91	346.زجاج ومنتجات زجاجية
<b>3 399</b>	<b>3 061</b>	<b>3 668</b>	<b>3 224</b>	<b>3 559</b>	<b>4 282</b>	<b>35.المنتجات المعدنية والالات والمعدات</b>
3	1	1	1	2	5	351.معادن فلزية
727	594	769	879	941	1 117	352.فلزات قاعدية
228	230	235	214	253	310	353.منتجات معدنية
57	58	67	80	58	83	354.منتجات من ألومنيوم
681	663	706	598	684	826	355.آلات
594	605	771	591	677	885	356.أجهزة كهربائية
1 109	911	1 119	861	945	1 057	357.معدات نقل
<b>1 898</b>	<b>1670</b>	<b>1656</b>	<b>1472</b>	<b>1552</b>	<b>1644</b>	<b>36.الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية</b>
158	145	151	132	139	176	362.منتجات خشبية عدا مفروشات
291	231	240	228	217	243	363.منتجات الورق
362	322	346	310	325	348	364.مواد كيماوية قاعدية
908	804	731	634	695	677	365.مواد كيماوية مختلفة
78	68	83	67	70	97	366.مطاط ومنتجاته
101	100	106	92	106	104	367.لدائن ومنتجاتها
<b>85</b>	<b>93</b>	<b>95</b>	<b>81</b>	<b>87</b>	<b>96</b>	<b>37.المفروشات</b>
29	35	33	30	31	33	371.مفروشات معدنية
56	58	62	51	56	63	372.مفروشات غير معدنية
<b>498</b>	<b>481</b>	<b>496</b>	<b>385</b>	<b>438</b>	<b>534</b>	<b>38.المنتجات الصناعية الأخرى</b>
65	60	61	58	59	64	381.منشورات
259	220	236	185	201	223	382.أجهزة متخصصة
72	95	80	44	74	138	383.مجوهرات
58	59	69	57	57	63	384.ألعاب وأدوات موسيقية
45	47	50	41	46	46	385.منتجات أخرى
<b>3</b>	<b>2</b>	<b>1</b>	<b>19</b>	<b>3</b>	<b>4</b>	<b>0غير مصنّف</b>
<b>10 810</b>	<b>9 719</b>	<b>10 995</b>	<b>9 392</b>	<b>9 360</b>	<b>10 719</b>	<b>المجموع العام</b>

## X. الخارج (تابع)

### جدول X.2. السلع المستوردة مصنفة وفق جهة الاستعمال

مليار ليرة لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	جهة الاستعمال
...	...	<b>3 878</b>	<b>3 020</b>	<b>2 844</b>	<b>3 390</b>	المنتجات الوسيطة للاستعمال في القطاعات:
...	...	457	409	423	466	الزراعة وتربية الحيوانات
...	...	2 678	1 886	1 663	1 938	الصناعة والطاقة
...	...	413	412	447	602	البناء
...	...	258	249	255	310	الخدمات
...	...	73	64	55	74	القطاعات المختلفة دون تمييز
...	...	<b>1 120</b>	<b>847</b>	<b>999</b>	<b>1 238</b>	السلع التجهيزية للمؤسسات والإدارات
...	...	<b>4 293</b>	<b>3 626</b>	<b>3 972</b>	<b>4 590</b>	السلع الاستهلاكية للأسر
...	...	1 140	1 030	1 116	1 373	مواد غذائية
...	...	1 439	1 221	1 344	1 459	سلع استهلاك أخرى
...	...	1 714	1 374	1 513	1 758	سلع معمرة
...	...	<b>1 317</b>	<b>1 326</b>	<b>939</b>	<b>883</b>	منتجات ذات استعمال متعدد
...	...	83	73	87	105	مواد غذائية
...	...	1 051	1 107	699	594	منتجات نفطية
...	...	88	61	58	73	سلع أخرى للاستهلاك
...	...	96	86	96	111	سلع معمرة
...	...	<b>386</b>	<b>574</b>	<b>606</b>	<b>619</b>	منتجات غير مصنفة
<b>10 810</b>	<b>9 719</b>	<b>10 995</b>	<b>9 392</b>	<b>9 360</b>	<b>10 719</b>	المجموع العام

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الإحصائية

مليار ليرة لبنانية

### جدول X.3. الصادرات

2003	2002	2001	2000	1999	1998	طبيعة المنتج المصدر
115	99	84	78	85	98	منتجات عالم الحيوان والنبات
2 183	1 478	1 257	999	935	988	منتجات أخرى
<b>2 298</b>	<b>1 577</b>	<b>1 341</b>	<b>1 077</b>	<b>1 021</b>	<b>1 086</b>	المجموع

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الإحصائية

مليار ليرة

### جدول X.4. تطور إعادة التصدير والتراخيص

لبنانية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	إعادة التصدير
158	95	90	88	108	101	التراخيص
278	136	104	91	81	91	المجموع
<b>436</b>	<b>231</b>	<b>194</b>	<b>178</b>	<b>189</b>	<b>192</b>	

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الإحصائية

X. الخارج (تابع)

جدول X.5. تطور الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي

مليار ليرة

لبنانية						البلد
2003	2002	2001	2000	1999	1998	
1 017	1 045	1 068	1 025	1 024	1 233	إيطاليا
873	878	940	784	833	931	ألمانيا
879	780	927	794	897	1 043	فرنسا
٦٥١	701	777	690	755	1 001	الولايات المتحدة الأمريكية
800	656	620	433	394	402	الصين
326	403	503	651	668	678	سويسرا
353	390	358	209	247	272	تركيا
476	381	429	367	410	484	بريطانيا
484	371	617	325	149	187	الإتحاد الروسي
406	328	355	318	391	448	اليابان
٣٩١	313	494	427	337	393	سوريا
299	263	278	205	223	247	أسبانيا
346	222	195	188	172	192	هولندا
٣٣١	209	391	249	155	186	المملكة العربية السعودية
236	207	204	163	175	198	بلجيكا
251	154	190	133	164	205	أوكرانيا
125	109	214	237	168	159	اليونان
82	95	117	105	124	159	تايوان
64	51	79	77	107	150	السويد
2 420	2 163	2 238	2 012	1 965	2 151	البلدان الأخرى
<b>10 810</b>	<b>9719</b>	<b>10 995</b>	<b>9 392</b>	<b>9 360</b>	<b>10 719</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: المديرية العامة للجمارك

## XI. الأسعار

### جدول XI.1. المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك

الأساس كانون الأول ١٩٩٨ = ١٠٠

ك الأول ٢٠٠٣	ك الأول ٢٠٠٢	ك الأول ٢٠٠١	ك الأول ٢٠٠٠	ك الأول ١٩٩٩	التتقيل %	فئة المصروف
95,9	93,9	94,5	93,7	96,4	34,6	المواد الغذائية والتبغ
121,5	117,1	108,4	104,7	104,8	6,3	الألبسة والأحذية
...	...	...	...	...	1,6	السكن
110,7	107,6	104,9	105,5	105,7	7,2	الكهرباء والماء والغاز
100,0	102,5	97,9	96,9	100,3	7,9	تجهيز وصيانة المسكن
101,5	97,2	94,1	96,3	98,4	8,8	الصحة
143,0	133,0	111,6	109,9	107,8	11,3	النقل والمواصلات
113,8	111,0	110,3	103,8	101,5	13,4	التعليم
107,4	108,1	103,3	102,1	102,1	5,4	الترفيه
114,9	106,9	98,2	102,6	103,0	3,5	العناية الشخصية وخدمات أخرى
<b>108,6</b>	<b>105,4</b>	<b>101,1</b>	<b>99,8</b>	<b>100,7</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

### جدول XI.2. المؤشر لأسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة

الأساس كانون الأول ١٩٩٧ = ١

ك الأول ٢٠٠٣	ك الأول ٢٠٠٢	ك الأول ٢٠٠١	ك الأول ٢٠٠٠	ك الأول ١٩٩٩	التتقيل %	نوع السلع والخدمات مصنفة وفق فرع الإنتاج
<b>0,869</b>	<b>0,862</b>	<b>0,857</b>	<b>0,866</b>	<b>0,895</b>	<b>9,3</b>	١. الزراعة وتربية الحيوانات
0,862	0,863	0,859	0,834	0,880	8,1	١١. المنتجات النباتية
0,919	0,855	0,849	1,082	0,992	1,2	١٢. المنتجات الحيوانية و الصيد
<b>1,597</b>	<b>1,469</b>	<b>1,258</b>	<b>1,195</b>	<b>1,131</b>	<b>7,5</b>	2. الطاقة والمياه
1,862	1,636	1,421	1,307	1,193	4,2	٢١. المحروقات
1,265	1,259	1,054	1,054	1,054	3,3	٢٢. الكهرباء والماء
<b>1,058</b>	<b>0,980</b>	<b>0,903</b>	<b>0,934</b>	<b>0,975</b>	<b>46,8</b>	3. المنتجات الصناعية
1,422	1,381	1,372	1,380	1,389	1,8	٣١. التبغ المصنع
0,990	0,951	0,894	0,905	0,930	20,9	٣٢. المصنوعات الغذائية
0,987	0,925	0,844	0,945	0,981	7,3	٣٣. المنتجات النسيجية والجلدية
1,166	0,959	0,821	0,857	0,942	7,3	٣٥. المنتجات المعدنية والآلات
1,201	1,069	0,955	0,981	1,058	5,5	٣٦. الخشب والمطاط والكيماوية
0,879	0,856	0,820	0,878	0,927	1,5	٣٧. المفروشات
1,059	1,035	0,993	0,977	0,974	2,5	٣٨. المنتجات الصناعية الأخرى
<b>1,078</b>	<b>1,020</b>	<b>0,993</b>	<b>0,993</b>	<b>1,002</b>	<b>6,1</b>	٥. النقل والمواصلات
<b>1,146</b>	<b>1,109</b>	<b>1,006</b>	<b>1,013</b>	<b>1,048</b>	<b>30,3</b>	6. الخدمات التسويقية
0,918	0,902	0,903	0,932	0,987	4,7	6٢. الصيانة والتصليح
1,002	0,999	0,999	0,999	0,999	2,6	6٣. إيجار المسكن
1,002	0,977	0,927	0,961	1,015	7,5	6٤. الخدمات الشخصية
1,309	1,253	1,075	1,065	1,091	15,5	6٥. الخدمات الاجتماعية
<b>1,109</b>	<b>1,044</b>	<b>0,968</b>	<b>0,979</b>	<b>1,004</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

## XI. الأسعار (تابع)

### جدول XI.2. المؤشر لأسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة (تابع)

الأساس حزيران ١٩٩٧

١ =

حزيران ٢٠٠٣	حزيران ٢٠٠٢	حزيران ٢٠٠١	حزيران ٢٠٠٠	حزيران ١٩٩٩	التنقيط %	نوع السلع والخدمات مصنفة وفق فرع الإنتاج
<b>0,796</b>	<b>0,726</b>	<b>0,775</b>	<b>0,741</b>	<b>0,741</b>	<b>9,3</b>	١. الزراعة و تربية الحيوانات
0,769	0,702	0,761	0,717	0,705	8,1	11. المنتجات النباتية
0,977	0,890	0,865	0,902	0,977	1,2	12. المنتجات الحيوانية والصيد
<b>1,767</b>	<b>1,690</b>	<b>1,428</b>	<b>1,432</b>	<b>1,268</b>	<b>7,5</b>	2. الطاقة والمياه
1,735	1,596	1,374	1,380	1,086	4,2	21. المحروقات
1,809	1,809	1,497	1,497	1,497	3,3	22. الكهرباء والماء
<b>1,055</b>	<b>1,003</b>	<b>0,923</b>	<b>0,968</b>	<b>1,000</b>	<b>46,8</b>	3. المنتجات الصناعية
1,466	1,444	1,436	1,443	1,434	1,8	31. التبغ المصنع
0,969	0,959	0,904	0,920	0,951	20,9	32. المصنوعات الغذائية
1,072	1,007	0,875	1,006	0,996	7,3	33. المنتجات النسيجية والجلدية
1,143	1,022	0,867	0,914	0,994	7,3	35. المنتجات المعدنية والالات
1,135	1,003	0,955	1,011	1,077	5,5	36. الخشب والمطاط والكيماوية
0,860	0,867	0,824	0,897	0,942	1,5	37. المفروشات
1,109	1,070	1,001	1,028	0,993	2,5	38. المنتجات الصناعية الأخرى
<b>1,020</b>	<b>1,017</b>	<b>0,997</b>	<b>1,006</b>	<b>1,006</b>	<b>6,1</b>	٥. النقل والمواصلات
<b>1,126</b>	<b>1,120</b>	<b>1,008</b>	<b>1,039</b>	<b>1,017</b>	<b>30,3</b>	6. الخدمات التسويقية
0,904	0,896	0,900	0,951	0,978	4,7	62. الصيانة والتصليح
1,002	0,999	0,999	0,999	0,999	2,6	63. إيجار المسكن
0,983	0,972	0,937	0,972	1,018	7,5	64. الخدمات الشخصية
1,283	1,279	1,076	1,105	1,031	15,5	65. الخدمات الاجتماعية
<b>1,103</b>	<b>1,062</b>	<b>0,983</b>	<b>1,010</b>	<b>1,006</b>	<b>100,0</b>	المجموع

## XI. الأسعار (تابع)

### جدول XI.3. مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة

مؤشر السنة نسبة إلى السنة

السابقة

2003/02	2002/01	2001/00	2000/99	1999/98	الفرع
<b>1,078</b>	<b>0,944</b>	<b>0,912</b>	<b>0,951</b>	<b>0,935</b>	<b>11.المنتجات النباتية</b>
1,134	0,982	0,999	0,952	0,912	111.نجليات
1,005	1,004	0,934	0,981	0,977	112.فواكه
1,185	0,858	0,789	0,936	0,822	113.مزروعات صناعية
0,952	0,923	0,931	0,939	1,065	114.خضار و غيرها
1,134	1,235	0,768	0,999	0,892	115.منتجات الأجران
<b>1,171</b>	<b>0,994</b>	<b>0,965</b>	<b>1,023</b>	<b>0,829</b>	<b>12.المنتجات الحيوانية</b>
1,224	1,014	0,994	1,020	0,802	121.حيوانات حية
1,034	1,035	1,254	1,045	0,963	122.منتجات حيوانية أخرى
0,942	0,896	0,833	1,030	0,930	123.منتجات صيد الأسماك
<b>1,187</b>	<b>0,987</b>	<b>0,844</b>	<b>1,505</b>	<b>1,207</b>	<b>21.المحروقات</b>
0,944	0,975	1,079	0,995	0,896	211.محروقات صلبة
1,189	0,987	0,842	1,512	1,212	212.محروقات نفطية
<b>1,010</b>	<b>0,922</b>	<b>0,940</b>	<b>1,036</b>	<b>0,938</b>	<b>31.التبغ المصنع</b>
<b>1,036</b>	<b>0,976</b>	<b>0,978</b>	<b>0,932</b>	<b>0,922</b>	<b>32.المصنوعات الغذائية</b>
0,911	0,948	0,913	0,956	0,943	321.لحوم طازجة
1,026	0,970	0,987	0,902	0,930	322.معلبات
1,013	0,950	1,030	0,951	0,919	323.ألبان وأجبان
1,202	1,046	0,980	0,950	0,853	324.مواد دهنية غذائية
1,022	0,974	0,938	0,972	0,959	325.معجنات غذائية
1,037	0,915	0,930	0,900	0,949	326.سكاكر وشكولاتة
1,044	1,009	1,035	0,899	0,965	327.مشروبات روحية
1,251	1,057	0,871	0,926	0,985	328.مشروبات غير روحية
1,038	0,981	0,869	0,913	1,004	329.منتجات غذائية أخرى
<b>0,965</b>	<b>0,957</b>	<b>0,974</b>	<b>0,932</b>	<b>0,871</b>	<b>33.المنتجات النسيجية والجلدية</b>
0,944	0,946	0,907	0,924	0,863	331.خيوط وأنسجة
0,970	0,955	1,026	0,975	0,874	332.ألبسة
0,984	0,955	0,902	0,844	0,928	333.منتجات الحياكة
0,946	0,965	1,024	0,871	0,805	334.أحذية
0,961	1,017	0,884	0,947	0,891	335.منتجات جوت وقناب وحبال
0,931	1,162	0,954	0,816	0,991	336.جلود وفرو
1,004	0,961	0,910	0,956	0,848	337.منتجات جلدية
0,988	0,972	1,044	0,828	0,954	338.سجاد
1,012	0,957	0,936	0,932	0,935	339.منتجات نسيجية أخرى



## XI. الأسعار (تابع)

### جدول XI.3. مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة (تابع)

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

2003/02	2002/01	2001/00	2000/99	1999/98	الفرع
<b>1,026</b>	<b>0,986</b>	<b>0,939</b>	<b>0,987</b>	<b>0,956</b>	<b>34.صناعة المعادن اللافلزية</b>
0,956	0,916	0,975	1,065	0,961	341.أحجار ورمال
1,068	1,073	0,933	1,070	1,014	342.معادن لافلزية
1,095	1,055	0,946	0,953	0,928	343.أسمنت وكلس
1,018	0,911	0,948	0,849	0,910	344.منتجات من الأسمنت
1,021	0,920	0,900	0,908	0,963	345.فخار
1,005	0,973	0,963	0,928	0,897	346.زجاج ومنتجات زجاجية
<b>1,014</b>	<b>0,972</b>	<b>0,970</b>	<b>0,948</b>	<b>0,940</b>	<b>35.المنتجات المعدنية والالات والمعدات</b>
1,070	1,036	0,980	0,977	0,955	351.معادن فلزية
1,185	1,032	0,976	1,044	0,885	352.فلزات قاعدية
1,003	0,953	0,935	0,870	0,921	353.منتجات معدنية
0,983	0,949	1,013	1,041	0,934	354.منتجات من ألومنيوم
0,938	0,920	0,917	0,914	0,943	355.آلات
0,999	0,911	0,941	0,886	0,955	356.أجهزة كهربائية
0,980	1,028	1,029	0,943	0,996	357.معدات نقل
<b>1,077</b>	<b>0,989</b>	<b>0,962</b>	<b>1,010</b>	<b>0,940</b>	<b>36.الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية</b>
1,007	0,992	0,969	0,978	0,894	362.منتجات خشبية عدا مفروشات
1,075	0,936	0,875	1,082	0,921	363.منتجات الورق
1,086	0,955	0,913	1,018	0,931	364.مواد كيماوية قاعدية
1,101	1,033	1,011	0,995	0,979	365.مواد كيماوية مختلفة
1,046	0,950	0,970	0,965	0,938	366.مطاط ومنتجاته
0,982	0,930	1,021	1,002	0,840	367.لدائن ومنتجاتها
<b>0,930</b>	<b>0,903</b>	<b>0,939</b>	<b>0,898</b>	<b>0,928</b>	<b>37.المفروشات</b>
0,954	0,942	0,965	0,931	0,926	371.مفروشات معدنية
0,917	0,882	0,926	0,880	0,929	372.مفروشات غير معدنية
<b>1,001</b>	<b>0,912</b>	<b>0,979</b>	<b>0,877</b>	<b>0,953</b>	<b>38.المنتجات الصناعية الأخرى</b>
1,178	0,999	0,934	0,914	1,069	381.منشورات
0,995	0,925	0,979	0,870	0,975	382.أجهزة متخصصة
0,901	0,822	1,089	0,803	0,893	383.مجوهرات
0,990	0,957	0,943	0,948	0,903	384.ألعاب وأدوات موسيقية
1,014	0,897	0,934	0,852	0,902	385.منتجات أخرى
<b>1,056</b>	<b>0,971</b>	<b>0,944</b>	<b>1,024</b>	<b>0,957</b>	<b>المجموع العام</b>

## XI. الأسعار (تابع)

### جدول XI.٤. مؤشر أسعار القطع

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

2003/02	2002/01	2001/00	2000/99	1999/98	البلد
1,196	1,056	0,970	0,867	0,947	إيطاليا
1,196	1,056	0,970	0,867	0,950	فرنسا
1,000	1,000	1,000	1,000	0,995	الولايات المتحدة الأمريكية
1,196	1,056	0,970	0,867	0,950	ألمانيا
1,153	1,087	1,001	0,890	0,956	سويسرا
1,087	1,044	0,951	0,936	0,971	بريطانيا
1,079	0,972	0,887	1,052	1,144	اليابان
1,000	1,000	0,999	0,996	0,993	الصين
1,196	1,056	0,970	0,866	0,948	أسبانيا
1,008	1,031	0,399	0,668	0,624	تركيا
1,196	1,056	0,970	0,866	0,950	بلجيكا
1,196	1,056	0,970	0,867	0,950	هولندا
1,000	1,000	1,000	1,000	0,995	المملكة العربية السعودية
1,159	1,061	0,887	0,902	0,957	السويد
<b>1,118</b>	<b>1,036</b>	<b>0,958</b>	<b>0,907</b>	<b>0,961</b>	<b>المجموع</b>

### جدول XI.٤. مؤشر أسعار القطع (تابع)

عوامل التنقيط بالنسبة المئوية

2003/02	2002/01	2001/00	2000/99	1999/98	البلد
9,4	9,7	10,9	10,9	11,5	إيطاليا
8,1	8,4	8,5	9,6	9,7	فرنسا
6,0	7,1	7,3	8,1	9,3	الولايات المتحدة الأمريكية
8,1	8,5	8,3	8,9	8,7	ألمانيا
3,0	4,6	6,9	7,1	6,3	سويسرا
4,4	3,9	3,9	4,4	4,5	بريطانيا
3,8	3,2	3,4	4,2	4,2	اليابان
7,4	5,6	4,6	4,2	3,7	الصين
2,8	2,5	2,2	2,4	2,3	أسبانيا
3,3	3,3	2,2	2,6	2,5	تركيا
2,2	1,9	1,7	1,9	1,8	بلجيكا
3,2	1,8	2,0	1,8	1,8	هولندا
3,1	3,6	2,6	1,7	1,7	المملكة العربية السعودية
0,6	0,7	0,8	1,1	1,4	السويد
<b>65,3</b>	<b>61,2</b>	<b>62,9</b>	<b>67,3</b>	<b>67,9</b>	<b>المجموع</b>

**ملحق 3**  
**النتائج الرئيسية للتحقيق لدى المؤسسات الكبرى عن نشاطها لسنتي**  
**٢٠٠٣-٢٠٠٢**

**جدول 1. عدد المؤسسات المتجاوبة، رقم الاعمال المصرح عنها والصادرات حسب النشاط الرئيسي**

مليار ليرة لبنانية

المبيعات لغير المقيمين		رقم الاعمال		المجموع ٢٠٠٣	المجموع ٢٠٠٢	العدد	النشاط الرئيسي
2003 (%)	2002 (%)	2003 القيمة	2002 القيمة				
<b>21,0</b>	<b>18,0</b>	<b>574</b>	<b>433</b>	<b>2 733</b>	<b>2 400</b>	<b>238</b>	<b>الصناعة</b>
12,5	0,0	1	0	8	9	3	الصناعات الاستخراجية
10,0	8,8	64	49	637	554	60	الصناعات الغذائية
27,3	17,9	9	7	33	39	18	صناعة النسيج والجلود والالبسة
22,9	19,4	41	32	179	165	14	صناعة الخشب ومنتجات الورق
34,1	32,4	58	55	170	170	39	المطابع والنشر
45,8	45,6	110	99	240	217	22	صناعات كيميائية
40,8	30,6	51	34	125	111	17	صناعات لدائن ومطاط
25,0	17,2	79	51	316	297	16	صناعة المعادن اللافلزية
32,2	26,4	136	91	422	345	23	صناعة المعادن والآلات
4,1	1,9	22	8	539	417	16	صناعة المفروشات
5,2	11,7	3	7	58	60	7	كهرباء وماء
0,0	0,0	0	0	6	16	3	بناء
<b>31,6</b>	<b>28,7</b>	<b>659</b>	<b>573</b>	<b>2 086</b>	<b>1 999</b>	<b>270</b>	<b>خدمات</b>
43,9	44,0	157	150	358	341	52	فنادق ومطاعم
35,0	40,1	57	67	163	167	42	النقل والمواصلات *
11,1	8,7	23	20	208	231	35	وكالات السفر
45,1	40,0	318	267	705	667	96	خدمات المؤسسات
0,5	1,4	2	5	379	352	34	خدمات الصحة
37,4	26,6	102	64	273	241	11	خدمات اخرى
<b>9,5</b>	<b>11,1</b>	<b>120</b>	<b>125</b>	<b>1 269</b>	<b>1 127</b>	<b>99</b>	<b>التجارة</b>
<b>22,2</b>	<b>20,5</b>	<b>1353</b>	<b>1131</b>	<b>6 088</b>	<b>5 526</b>	<b>607</b>	<b>المجموع</b>

\* ما عدا مؤسسات الهاتف الخليوي

المصدر: التحقيق لدى المؤسسات الكبرى للصناعة والخدمات منجز في تموز ٢٠٠٤ من قبل المرصد الجامعي للجقائق الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة القديس يوسف لطلب وزارة الاقتصاد والتجارة وممول من قبل الهيئة الفرنسية للانداء (ADETEF).

ملاحظة: استثنيت من هذا التحقيق قطاعات المالية والتربية ومؤسسات القطاع العام ( كهرباء وماء، نقل ومواصلات وصحة)

النتائج الرئيسية للتحقيق لدى المؤسسات الكبرى عن نشاطها  
لسنتي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

جدول 2. عدد العاملين غير الاجراء، عدد الاجراء الدائمين و عدد الاجراء الموسمين حسب القطاعات

النشاط الرئيسي	غير الاجراء	اجراء دائمون	اجراء موسميون	المجموع	غير الاجراء	اجراء دائمون	اجراء موسميون	المجموع
<b>الصناعة</b>	<b>428</b>	<b>13 158</b>	<b>1 638</b>	<b>15 224</b>	<b>432</b>	<b>13 235</b>	<b>1 778</b>	<b>15 445</b>
الصناعات الاستخراجية	3	61	14	78	3	66	16	85
الصناعات الغذائية	96	3 130	565	3 791	102	3 384	578	4 064
صناعة النسيج والجلود والالبسة	22	650	86	758	20	607	71	698
صناعة الخشب ومنتجات الورق	13	1 881	51	1 945	13	1 780	71	1 864
المطابع والنشر	52	1 931	172	2 155	54	1 970	174	2 198
صناعات كيمياوية	37	980	60	1 077	39	993	53	1 085
صناعات لدائن ومطاط	16	946	94	1056	16	991	100	1 107
صناعة المعادن اللافلزية	6	1 110	210	1326	5	1 109	179	1 293
صناعة المعادن والآلات	156	1 338	319	1 813	153	1 341	373	1 867
صناعة المفروشات	15	553	36	604	15	522	47	584
كهرباء وماء	10	426	18	454	10	372	106	488
بناء	2	152	13	167	2	100	10	112
<b>خدمات</b>	<b>283</b>	<b>21 899</b>	<b>4 064</b>	<b>26 246</b>	<b>296</b>	<b>22 030</b>	<b>4 842</b>	<b>27 168</b>
فنادق ومطاعم	74	6 735	1 038	7 847	77	6 317	1149	7 543
النقل والمواصلات	30	1 980	120	2 130	30	1 906	117	2 053
وكالات السفر	45	484	57	586	44	504	61	609
خدمات المؤسسات	58	4 807	2 311	7 176	67	4 902	2668	7 637
خدمات الصحة	71	5 986	71	6128	72	6 218	87	6 377
خدمات اخرى	5	1 907	467	2 379	6	2 183	760	2 949
<b>التجارة</b>	<b>120</b>	<b>2 002</b>	<b>158</b>	<b>2 280</b>	<b>124</b>	<b>2 099</b>	<b>197</b>	<b>2 420</b>
<b>المجموع</b>	<b>831</b>	<b>37 059</b>	<b>5 860</b>	<b>43 750</b>	<b>852</b>	<b>37 364</b>	<b>6 817</b>	<b>45 033</b>

ملاحظة: عدد الاجراء الموسمين يمثل معادلة لمتوسط عدد العاملين في السنة

النتائج الرئيسية للتحقيق لدى المؤسسات الكبرى عن نشاطها  
لسنتي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

جدول 3. عدد المؤسسات، القيمة المضافة والاجور المدفوعة حسب قطاع النشاط الرئيسي  
مليار ليرة

لبنانية

النشاط الرئيسي	العدد	القيمة المضافة		الاجور المدفوعة		الاجور/القيمة % المضافة	
		2003	2002	2003	2002	2003	2002
<b>الصناعة</b>	<b>221</b>	<b>755</b>	<b>795</b>	<b>186</b>	<b>193</b>	<b>24,6</b>	<b>24,2</b>
الصناعات الاستخراجية	3	5	6	1	1	11,3	11,3
الصناعات الغذائية	55	164	211	40	41	24,2	19,4
صناعة النسيج والجلود والالبسة	16	14	11	6	5	40,8	52,0
صناعة الخشب ومنتجات الورق	14	52	59	20	21	37,4	35,7
المطابع والنشر	36	73	69	25	26	33,8	37,3
صناعات كيمياوية	21	65	69	18	18	28,0	25,5
صناعات لدائن ومطاط	15	33	39	9	10	28,8	26,2
صناعة المعادن اللافلزية	16	148	124	28	28	19,2	22,7
صناعة المعادن والآلات	22	126	147	26	30	20,8	20,4
صناعة المفروشات	13	34	32	7	7	20,7	21,5
كهرباء وماء	7	26	27	5	6	20,8	20,5
بناء	3	14	3	1	1	6,7	20,6
<b>خدمات</b>	<b>249</b>	<b>1 063</b>	<b>1 111</b>	<b>345</b>	<b>365</b>	<b>32,4</b>	<b>32,9</b>
فنادق ومطاعم	48	178	183	74	80	41,6	43,9
النقل والمواصلات وكالات السفر	41	121	140	27	30	22,1	21,7
وكالات السفر	33	53	49	8	8	14,2	15,9
خدمات المؤسسات	86	338	343	89	99	26,4	28,8
خدمات الصحة	31	173	191	85	87	49,1	45,5
خدمات اخرى	10	198	205	62	61	31,1	29,7
<b>التجارة</b>	<b>87</b>	<b>372</b>	<b>365</b>	<b>39</b>	<b>40</b>	<b>10,5</b>	<b>10,9</b>
<b>المجموع</b>	<b>557</b>	<b>2 190</b>	<b>2 272</b>	<b>570</b>	<b>597</b>	<b>26,0</b>	<b>26,3</b>

١. فقط المؤسسات التي تم احتساب القيمة المضافة العائدة لها لسنتين متتاليتين. أما مجموع الاجور المدفوعة من قبل المؤسسات ٦٠٧ المتجاوبة للتحقيق فهي مبينة في الجدول التالي: (مليار ليرة لبنانية)

النشاط الرئيسي	أجور الدائمين		أجور الموسمين		مجموع الاجور	
	2003	2002	2003	2002	2003	2002
<b>الصناعة</b>	<b>189,5</b>	<b>195,8</b>	<b>13,6</b>	<b>12,5</b>	<b>203,0</b>	<b>208,3</b>
<b>خدمات</b>	<b>354,5</b>	<b>376,2</b>	<b>24,3</b>	<b>31,9</b>	<b>378,8</b>	<b>408,1</b>
<b>التجارة</b>	<b>39,3</b>	<b>39,9</b>	<b>1,2</b>	<b>1,3</b>	<b>40,5</b>	<b>41,2</b>
<b>المجموع</b>	<b>583,3</b>	<b>611,9</b>	<b>39,1</b>	<b>45,7</b>	<b>622,3</b>	<b>657,6</b>